

لطائف الاشارات

الى شرح

تسهيل الطرق لنظم الورقات

في الأصول الفقهيات

نظم العلامة الشيخ شرف الدين يحيى العمريطي

﴿ تأليف ﴾

العالم الفاضل والاستاذ الكامل الشيخ عبد الحميد بن محمد علي قدس
المدرس بالمسجد المكي الحرام والامام الشافعي
بمقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام

وبهامشه شرح كالتمعة لشرح العلامة المحلى بسمى قررة العين في شرح
ورقات امام الحرمين تصنيف العلامة الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد
الرعي المعروف بالخطاب ولد يوم الاحد ١٨ رمضان سنة ٩٠٢ هـ
وتوفي يوم الاحد الموافق ٩ ربيع الثاني سنة ٩٥٤ هـ كافي نيل الابتهاج
بتطريز الديباج للعلامة الشيخ أحمد بابا السوداني التذكي

﴿ حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ﴾

طبع بمطبعة

مطبعة البستاني أيجي شيلبي واولاده بمصر

ربيع الاول - ١٣٤٣ هـ

لطائف الاشارات

الى شرح

تسهيل الطرق لنظم الورقات

في الأصول الفقهيّة

نظم العلامة الشيخ شرف الدين يحيى العمريطي

تأليف

العالم الفاضل والاستاذ الكامل الشيخ عبد الحميد بن محمد علي قدس
المدرس بالمسجد المكي الحرام والامام الشافعي
بمقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام

وبهامشه شرح كالتمة لشرح العلامة المحلى بسمي قرّة العين في شرح
ورقات امام الحرمين تصنيف العلامة الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد
الرعيّ المعروف بالخطاب ولد يوم الاحد ١٨ رمضان سنة ٩٠٢ هـ
وتوفي يوم الاحد الموافق ٩ ربيع الثاني سنة ٩٥٤ هـ كما في نيل الابتهاج
بنظر يز الدين الحاج للعلامة الشيخ أحمد بابا السودانى التذيكنى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع بمطبعة

مطبعة البنان المحمدية واؤلاده بمصر

ربيع الاول - ١٣٤٣ هـ

وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مانح الوصول * إلى طريق علم الأصول * نحمده من اله ثبت فروع دينه المبرأ من
العوج * بثواب الأصول ومحاسن الدلائل والحجج * ونشكره أن جعل أجل الكتب فرقانه
المبلغ نهاية السؤل * وأفضل الهدى سنة نبيه الكريم المرشد إلى منهاج الأصول * وخير الأمم أمته
المحفوظ اجتماعها من الضلال بالسهم المصيب * والفائز اعلامها في استنباط الاحكام من جزيل
الثواب بأوفر نصيب * والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام * المفضل بالاجماع على
سائر البشر من الخاص والعام * وعلى آله المطهرين باستصحاب الأصل * وأصحابه المقضين بالقياس
والنقل * وعلى تابعيهم سيما الأئمة المجتهدين غاية الاجتهاد * ومقلديهم في الدين الفائزين
من العباد * أما بعد * فيقول خادم العلم الشريف * بالحرم المكي المنيف * المقتدر إلى مولاه
القريب المجيب * عبد الحميد بن محمد على قدس بن عبد القادر الخطيب * أحسن الله عمله * وبلغه
في الدارين أمله * ان العلوم أشرف الصنائع * وأتحف البضائع * وأرجح المتاجر * وأرجح المفاخر
وأعظم الأعمال أجرا * وأبقاها بين الأنام ذكرا * وان من أجلها وأعلاها * وأفضلها وأعلاها
علم أصول الفقه والاحكام * الذي هو من أجل علوم الاسلام * فقد عظم قدره * وظهر شرفه ونفخه
كيف لا وهو قاعدة الاحكام الشرعية * وأساس الفتاوى الفرعية * التي بها صلاح معاش المكلفين
وفوزهم في الدنيا والدين * فهو من أرفع الصنائع الذهنية * ومن أجل العبادات الفكرية * وقد
ألفت فيه مؤلفات * ما بين مطولات ومختصرات * كثيرة نظما ونثرا * شهيرة ألفت لذويها ذكرا
وان من أحسن ما نظم فيه * فزانت معانيه * المنظومة الرجزية المستجادة * الجامعة مع
وجازتها كمال الافادة * نظم ورقات الامام الحرميين * الذي حاز رتب المعالي بلامين
المسماة تسهيل الطرقات * لنظم الورقات * لناظمها العلامة الشيخ شرف الدين * يحيى العمريني
ابن بدر الدين * وقد سألتني بعض الاخوان * أصلح الله لي وله الحال والشان * ان أشرحها شرحا
يحل الفاظها * ويحل حفاظها * ويبين مرادها * ويتم مفادها * فبحثت عن شرح كي
أنحف به * لاخلص بخالص العذر بسببه * حيث ان بضاعتي مزجاء * وفكرتي مشغولة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وصلى الله على سيدنا محمد
(قال) الشيخ الامام العالم
العلامة البحر الفهامة مفتي
المسلمين ببلد الله الأمين
أبو عبد الله محمد بن سيدنا
ومولانا الشيخ العلامة محمد
الخطاب نفع الله به آمين الحمد
لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين
(وبعد) فان كتاب الورقات
في علم أصول الفقه للشيخ
الامام العلامة صاحب
التصانيف المفيدة أبي
المعالى عبد الملك امام
الحرمين كتاب صغر حجمه
وكثر علمه وعظم نفعه
وظهرت بركته (وقد)
شرحه جماعة من العلماء
رضى الله عنهم فتنهم من
بسط الكلام عليه ومنهم
من اختصر ذلك ومن
أحسن شروحه شرح
شيخ شيوخنا العلامة
المفيد جلال الدين أبي
عبد الله محمد بن أحمد المحلى
الشافعي فانه كثير
الفوائد والنكت وقد

بسواه * فلم أجد بعد البحث شرحاً عليها * ولم ألق من توجهت نيتاً لكشف نقابها إليها
فلما لم أعثر على شرح لها يملئ * ولم يكن فيما أحسب قد شرحت أصلاً * أجبت إلى ذلك * وان
كنت لست أهلاً لما هنالك * فشرحته شرحاً جاء بحمد المعين كما أراد * يسر الناظرين من ذوى
الوداد * ولم آل جهداً في تسهيل عبارته * ولا في حل النظم وتفهم اشارته * وإني وإن
كنت بين أبناء جنسي * دائماً أتلو وما أبرئ نفسي * أى من عيب * قد استفتحت أبواب
من يسهل يؤنيه من يشاء وعنده مفاتيح الغيب * (وسميته) لطائف الاشارات * إلى
شرح تسهيل الطرقات * لنظم الورقات * في الأصول الفقهيات * والله أسأل * وبنييه
أتوسل * أن يحفظني من خطأ والزلل * ويوفقني للصواب في القول والعمل * وبين
على بحسن الابانة والاعانة * ويرزقني بمن الانابة والصيانة * وان ينفع بهذا الشرح كما نفع بأصله نفعاً
ويعظمه في القلوب ويجعل له فيها وقفاً * ويظهره في هيئة بهية * كما يود الامالون * حائزاً
القبول بين البرية * كما يروم الراغبون * ويمتصه عزاء اقبالا * حتى تلقى له الانام بالا * وان يجعله
خالصاً لوجه الكريم * محصلاً للفوز بجنت النعيم * وسبباً للنظر الى وجه الله المصون في الدار
الآخرة * لا كون ممن قال الله تعالى فيهم وجوه يومئذ ناضرة * الى ربها ناظرة * ويسهل على
ما محمد عقباه * ويوفقني في جميع أموري لما يرضاه (هذا) وليس لي في هذا الكتاب * الا
الجمع من كتب علماء هذا الشأن الانجاب * فقد خصته من أسفار سادة أجلة * علمها في هذا
الفن اعتماد أهل الملة * ولظهور الحكم وخوف التطويل أترك العزوف في الغالب * والتعويل في
جميع أموري على من أمره غالب * فخارأيته من صواب في أى مكان * فهو لأولئك الأعيان *
ومارأيته من خطأ خفاصل منى بلاريب * فأروم من حاوى الشيم ان يسترد ذلك العيب * وان
يصفح * بعد ما عان النظر عما فيه من قصور ويسمح * ويلاحظه عقب تجمع الفكر بعين الرضا
الكاملة ويصح * وأسأل الله تعالى أن يغفر لي ولشايخي والدي وأولادي والمسلمين ومن له حق
على ويسامحنى فيما أوردت فيه * ولا يكلنا الى أنفسنا فيما نعمله ونشويه * بحمد الحبيب الاعظم صلى الله
تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم (هذا) وقد آن الشروع في المقصود فأقول بعون الملك المعبود
قال الناظم رحمه الله تعالى ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ أى انظم وأبدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب
العزير وعملاً بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو
ابتداء وأجندم أو أقطع روايات والمعنى انه ناقص وقيل البركة والكلام على البسملة في كل فن كثير شهير
لا يحتاج الى تسطير وقد جعت في التكلم عليها وعلى المبادئ العشرة بما يناسب هذا الفن رسالة جعلتها
كالمقدمة لهذا الكتاب فانظرها ان شئت ترمي نعيش الألباب وبالله التوفيق ويده أزيمة التحقيق
قال رحمه الله تعالى ﴿قال الفقير الشرف العمرى بطلى﴾ ذوالعجز والتقصير والتفريط

اعلم انه انما أتى الناظم رحمه الله تعالى بجملة الحكاية بقوله قال الشرف ترغيباً في كتابه بتعيين مؤلفه
بلقبه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله في كتاب مؤلفه وهكذا مدح
الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطبيب دواءه لم يرض ما انتفع به
ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتاباً وبهذا القصد يضمحل الرياء خصوصاً مع
الأسن منه كما هو حال الناظم رحمه الله تعالى وقوله الفقير بمعنى المحتاج الى الله تعالى أخذ من قوله تعالى
يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله وقوله الشرف أى شرف الدين فأل نائبة عن المضاف اليه وهذا لقبه
واسمه يحى فهو كما في تحفة الحبيب شرح منظومة غاية التقريب وشرح التيسير انظم التحرير

اشتغل به الطلبة وانتفعوا
به الا انه لفرط الإيجاز
قارب ان يكون من جملة
الانغاز فلا يهتدى لفوائده
الابتعب وعناية وقد ضعفت
الهمم في هذا الزمان
وكثر فيه الهموم
والأخزان وقيل فيه المساعد
من الأخوان فاستخرت
الله تعالى في شرح الورقات
بعبارة واضحة منهية على
نكت الشرح المذكور
وفوائده بحيث يكون هذا
الشرح شرحاً للورقات
والشرح المذكور ويحصل
بذلك الانتفاع للبتيدي
 وغيره ان شاء الله تعالى
ولا أعديل عن عبارة
الشرح المذكور الا لتغييرها
بأوضح منها ولزيادة فائدة
وسميته ﴿قرة العين
بشرح ورقات امام الحرمين﴾
والله المسئول في بلوغ
المأمول وهو حسبي ونعم
الوكيل (ولنقدم)
التعريف بالمصنف على
سبيل الاختصار فنقول
هو الشيخ رئيس الشافعية
وأحد أصحاب الوجوه

الاستاذ العلامة الصالح المفضل الناجح الفهامة الشيخ شرف الدين يحيى بن الشيخ بدر الدين موسى
ابن رمضان بن عميرة الشهير بالعمري بطي نسبة لبلاذعمر يط بفتح العين كما هو مشهور وهي ناحية من
نواحي مصر القاهرة بالشرقية من أعمال بليس بالقرب من سنيكه بلد شيخ الاسلام زكريا الأنصاري
رحمه الله تعالى ونفعنا به وكان الناظم رحمه الله تعالى آية في النظم كم ألف فيه وأحكما فنظمه في الفقه
التيسير نظم التحرير للشيخ الاسلام زكريا ونهاية التدريب نظم غاية التفرير لابي شجاع الأصفهاني
وفي أصول الفقه هذا المتن وفي النحو نظم الأجرومية الى غير ذلك ونظمه عذب عليه طلاوة جزل فيه
حلاوة سهل المبني ظاهر المعنى وقوله ذوالعجز أي عن الأشياء والعبادات اذ لا قسرة للعبد على شيء من
الأشياء وذو القصور في الطاعات وذو التفرير في جانب مولاه فان العبد وإن بلغ ما بلغ في الطاعة
والعبادة لا يني ذلك بحق ذرة مما وجب له عليه فاعتراف الناظم رحمه الله تعالى بما ذكر من العجز
والتقصير والتفرير هو من شأن العارفين الاتقياء الواصلين جعلنا الله تعالى منهم ومقول قول الناظم
الحمد لله الذي قد أظهرنا * علم الأصول للورى وأشهرنا *

﴿ على لسان الشافعي وهونا * فهو الذي له ابتداء دونا ﴾

اعلم أنه قد اشتهر ان الجد لغة الثناء بالجميل على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم وعرفا فاعل ينسب عن
تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد أو غيره وهو مختص بالله تعالى وقوله الذي قد أظهرنا أي أوجد
وأخرج فقد للتحقيق وألف أظهرنا للإطلاق وقوله علم الأصول أي أظهر علم أصول الفقه فأل للعهد
الذهني وقوله للورى أي للخلق ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلاك وهي ان يأتي المتكلم في طاعة
كلامه بما يشعر بمقصوده وهذه البراعة المسماة عندهم براعة المطلع بخلاف براعة المطلب فانها ان يأتي
المتكلم بالثناء قبل شروعه في مقصوده وبخلاف براعة المقطع فانها ان يأتي المتكلم في آخر كلامه بما
يشعر بانتهائه كقوله في الآخر ونسأله حسن الختام وان أردت بسط ذلك فانظر البيدييات ومنها
بيديتي في مدحه عليه الصلاة والسلام وقوله وأشهرنا الخ أي الحمد لله الذي أظهر علم الأصول وأشهره
على لسان الامام الاعظم امامنا محمد بن ادريس الشافعي رضي الله تعالى عنه فاشهره معطوف على أظهرنا
وألف للإطلاق وقاعله عائد على الله تعالى ومفعوله محذوف وهو الضمير كما قدرنا وقوله وهونا معطوف
على أظهرنا وألف للإطلاق أيضا وهو بتشديد الواو والضمير العائد على العلم محذوف أي الحمد لله الذي
أظهر علم الأصول وأشهره وهونا بمعنى سهله على الشافعي رضي الله تعالى عنه حتى جمع ودونه فلنا قال
فهو الذي له ابتداء دونا أي وانما أشهر الله علم الأصول على لسان الشافعي رضي الله تعالى عنه لأنه هو
الذي دونه أي جمع علم أصول الفقه في ابتداء الأمر أي قبل كل أحد فهو رضي الله تعالى عنه واضعه
وأول من دون فيه على سبيل الاستقلال فأمل في رسالته المشهورة تكلم فيها في الأوامر والنواهي
والبيان والخبر والنسخ وحكم العلة المنصوصة من القياس ﴿ تنبيهان * الأول ﴾ لا يخفى ان في كلامه رحمه
الله تعالى من عيوب القافية عند العروضيين التضمنين وهو كما في كتابي فتح الجليل الكافي لمقمة متن
الكافي في العروض والقوافي وشرح الخرجية تعليق قافية البيت الأول بصدر البيت الذي بعده بأن
يفتقر اليه في الالف كاهنا فان قوله وأشهرنا قافية الاول متعلق بما بعده وهو قوله على لسان الشافعي
وسمى تضمينا لأن الشاعر ضمن البيت الثاني معنى لأول لأنه لا يتم الا بالثاني لكن هذا جائز للمؤلفين
في غير المدايح الشعرية والبيدييات الأدبية سواء المديح النبوية وغيره فهذا لا يجوز الا ببيان به حتى لم
واما نظم انواع العلوم الكثيرة خصوصا أهل الاراجير في الفنون الشهيرة مثل هذه الرجزية فيجوز لهم
هذا التضمن كما مثاله بلا شك ولا ريب وما في ارتكابه من عيب لأن من نظم في علم من العلوم انما

وصاحب التصانيف المقيدة
أبو المعالي عبد الملك ابن
الشيخ أبي محمد عبدالله
ابن يوسف بن محمد
الجويني بضم الجيم وفتح
الواو وسكون الياء المثناة
التعمية وبعدها نون
نسبة الى جوين وهو
ناحية كبيرة من نواحي
نيسابور يلقب بضياء
الدين ولسي المحرم من سنة
تسعة عشر وأربعمائة
وتوفي بقرية من أعمال
نيسابور يقال لها بنشقال
لبنة الأربعمائة الخامس
والعشرين من شهر ربيع
الثاني سنة ثمان وسبعين
وأربعمائة وجاور بمكة
والمدينة أربع سنين
يدرس العلم ويفتي فلقب
بامام الحرمين وانتهت اليه
رياسة العلم بنيسابور
وبنت له المدرسة النظامية
وله التصانيف التي لم يسبق
الى مثلها نعمة الله برحمته
وأعلا علينا من بركاته
آمين قال المصنف رحمه
الله تعالى (بسم الله الرحمن
الرحيم) أصنف وكذا

فقد حصر الالفاظ وضبط المعاني لتحصيل المقتضى البياني وتسهيل الملفوظ اللساني فذلك لم يراع
أكثر أهل المنظومات في فنون العلوم تجنب التضمنين وبما شابهه من الضرورات في مناظمتهم سيما
أراجيزهم لأن قصدهم التحقيق في منظوماتهم وتبليغ معلوماتهم ثم إن تضمين العروض هذا غير
التضمن الذي ذكره البيهقيون نوعان أنواع البديع فانه مستحسن جدا وهو ان يضمن الشاعر شيئا
من شعر الغير مع التنبيه على انه من الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء لثلاثتهم بالاختلاس والسرقة
والافلاحة اليه وقد بينته بيانا شافيا في شرحي على يد يعنى فانظره ان شئت * الثاني الصلاة والسلام
على سيد الانام مطلوب بان فما يدل على طلبهما بعد الثناء الجليل الأعلى على الملك الجليل جل وعلا خبر
كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله تعالى ثم بالصلاة على فهو أقطع كقطع فهو وان كان ضعيفا يعمل به في
فضائل الأعمال ذكره الباجوري في كفاية العوام وغيره وقوله تعالى ورفعناك ذكرك أي لا أذكر
الاوند كرمي كافي صحيح ابن حبان وقول امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه أحب أن يقدم المرء بين
يدي خطبته أي بكسر الخاء وكل أمر طلبه غير ما جحد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على النبي
صلى الله عليه وسلم والقرآن بينهما مطلوب لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسلما وافراد أحدهما عن الآخر مكروه لظاهر الآية المذكورة أيضا والناظم رحمه الله تعالى قد تركهما
هنا والجواب عنه يحتمل أنها كتني بذكرهما في آخر أرجوزته حيث قال ثمة

فالحمد لله على اتقائه * ثم صلاة الله مع سلامه

على النبي الخ أخذنا بظاهر خبر من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك
الكتاب أعم من أن يكون أوله أو لا والناظم قد أتى في آخر نظمه بهما فاتممت تحقق الملام اذ لم يوجد
في مجلس أو كتاب كما هو ظاهر الآية المذكورة وهذا خبر ومع هذا لم ينفع عنه بهذا الجواب في تركهما
أولا الملام لظاهر خبر كل كلام لا يبدأ الحديث المذكور وكلام امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه الذي
لم يقله الا عن نص فالاحسن في الجواب أن يقال يحتمل أن الناظم أتى بهما لفظا أو سقطهما خطأ وهو
كافي في المطلوب وهذا وان كان دون مرتبة من تلفظ بهما وكتبهما الا انه يخرج به من الملام فيصير
قد ذكر الصلاة والسلام وبالجملة فلو أراد ترك القيل والقال لأتى بهما بعد قوله وأشهر بأن قال

ثم الصلاة والسلام سرمد * على زكي الأصل طه أحمدا * أصل الأصول أشرف العباد
وآله وصحبه الأجداد * وبعد فالعلم بأصل الفقه * مكمل قارئ علم الفقه

فذاك بالفضل الجليل أخرى * والله ذو النيل الجزيل أجرى

على لسان الشافعي الخ هذا وقد أطلنا لو كن لا نخلو من فائدة ان شاء الله تعالى قال رحمه الله تعالى

﴿ وتابعت الناس حتى صاروا ﴾ كتبنا صفار الحزم أو كبارا ﴿

يعني وتابعت الناس وهم أفاضل العلماء امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه في التأليف في علم أصول الفقه
حتى صار ما ألفوه وصنفوه في هذا العلم كتباً كثيرة صفارا وكبارا فكتب فيه بعده الفقهاء شافعية
ومالكية وحنفية وحققوا تلك القواعد وأوسعوا القول فيها وكتب المتكلمون فيه أيضا كذلك
الا ان كتابة الفقهاء فيه أمس بالفقه وألبق بالفروع لكثرة الامثلة منها والشواهد وبناء المسائل فيها
على النكت الفقهية والمتكلمون يجرّدون صور تلك المسائل عن الفقه ويميلون الى الاستدلال العقلي
ما يمكن لأنه غالب فنونهم ومقتضى طريقهم وقوله كتبنا بسكون التاء للضرورة كثيرة صفار الحزم
وكبارا فالف صار الاطلاق وأو بمعنى الواو ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ وخير كتبه الصفار ماسمي ﴾ بالورقات للامام الحرمي ﴿

ينبغي ان يجعل متعلق
القسمية ما جعلت التسمية
مبدأ له فيقدر الآكل بسم
الله آكل والقارئ بسم
الله أقرأ فهو أولى من
تقدير ابتدئ لافادته تلبس
الفعل كله بالتسمية وأبتدا
لا يفيد الاتلبس ابتداءه
وتقدير المتعلق متأخر الان
المقصود الا هم البداءة
باسم الله تعالى ولا فائدة
الحصر وابتداء المصنف
بالبسملة اقتداء بالقرآن
العظيم وعملا بحديث كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو أبتدأ رواه الخطيب في
كتاب الجامع بهذا اللفظ
واكتفى بالبسملة عن الجملة
امالانه حمد بلسانه وذلك
كاف أولان المراد بالحمد
معناه لغوه وهو الثناء والبسملة
متضمنة لذلك أولان
المراد بالحمد ذكر الله تعالى
* وفي رواية في مسند
الامام أحمد كل أمر ذي
بال لا يفتح بذكر الله فهو
أبتدأ وقال أقطع على التردد
وقد ورد الحديث

يعني وأحسن كتب علم أصول الفقه الصغار هو ما سمي يسكون الياء للضرورة أي المسمى ذلك الكتاب بالورقات التي هي قليلة الباقية كثيرة المعاني المتشعبة لثوابها العلامة الامام الحرمي أي المنسوب للحرمين * ولنتبرك بتعريف صاحب الاصل على سبيل الاختصار فنقول هو الشيخ الدراكة شيخ الاسلام البحر الحبر المحقق المدقق النظائر الاصولي المتكلم البليغ الفصيح الأديب العلم الفردزينة المحققين عجلو عرابي وصاحب الشهرة التي سارت السراة والخدمة بها شرقا وغربا رئيس الشافعية وأحد أصحاب الوجود وصاحب التصانيف المقيمة أبو المعالي ضياء الدين امام الحرمين عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني نسبة إلى جوين وهو ناحية كبيرة من نواحي نيسابور من أعمال خراسان العراقي الشافعي ودرجته الله تعالى في ثامن عشر المحرم عام تسع عشرة وأربع مائة وجاور بمكة والمدينة أربع سنين يفتي ويدرس ويجمع طرق الشافعي ومن ثم لقب بامام الحرمين ثم عاد إلى نيسابور فبني له الوزير نظام الدين المدرسة النظامية بنيسابور فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة واستعد للتدريس فيها واستقامت أمور الطلبة وبقي على ذلك قريبا من ثلاثين سنة غير مزاحم ولا مدافع مسلم له المحراب والمنبر والخطابة والتدريس ومجلس الذكر يوم الجمعة والمناظرة واتفق له من المواظبة على التدريس والمناظرة ما لم يبعد لغيره مع الواجهة الزائدة في الدنيا ومن تصانيفه نهاية المطالب في لغته وهي أربعون مجلدا كبيرا لم ينصف مثلها ومختصرها واختصرها بنفسه وهو من محاسن كتبه قال هو نفسه فيه أنه يقع في الحجم من النهاية أقل من النصف وفي المعنى أكثر من النصف والشامل في أصول الدين والارشاد فيه أيضا والبرهان في أصول الفقه والارشاد فيه أيضا والورقات فيه أيضا وغير ذلك مما هو مسطور ومنه ديوان خطب مشهور ومن نظمه * أخي لن قدان العلم الابسته * البيتين ونوف سنة ثمان وسبعين وأربع مائة فعمره نحو تسع وخسين سنة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت قلامه تقيوم منذ قريبا من أربع مائة هذا وقد ترجم له النجاشي السبكي رحمه الله تعالى في الطبقات ترجمة حافلة في نحو ثلاثين صفحة ومما ذكرتها فانظره لمن شئت ويكني في غيره ما نقل من خطاين الصلاح أنشد بعض من رأى امام الحرمين

لم تر عيسى تحت أديم الفلك * مثل امام الحرمين الثبت عبد الملك

وكان الفقيه الامام غاتم الموسيلي ينشد ويقول لغيره في امام الحرمين

دعوا لبس المعاني فهو ثوب * على مقدار قدأبى المعالي

ورأيت في شرح مولد البرزنجي للسيد جعفر مانصه فائدة ذكر بعضهم أن اهتف وقم في غير ما يتعلق بالمصطفى عليه الصلاة والسلام فانه سمع يوم وفاة امام الحرمين رحمه الله تعالى قائلا من الجن يهتف بهذين البيتين وهما

ياد هر مع رب المعالي بعده * بيع الكسادر بحت أم لم تبيع

قدم وأخر من نشاء من الوري * مات الذي فد كنت منه نستحي

والله أعلم ثم قال رحمه الله تعالى

وقد سئل مدة في نظمه * مسهلا حفظه وفهمه *

يعني وقد سألتني بعض الناس من مدة أي برهة من الزمان في نظم كتاب الورقات لامام الحرمين المذكور فنظمته محالة كوني مسهلا لا بنظمي آياه لأجل حفظه أي استحضاره عن ظهر قلب غيبا إذا انتظم أحلى وأعذب وأسرع إلى الحفظ من النثر خصوصا ما كان على بحر الرجز فلا غرو أن نظم الكلام يسهل الحفظ على الانام والنظم الكلام الموزون قصدا والرجز أسهل من غيره من البحور وأعذب ورد أقصيل

بروايت متعددة قال النووي هو حديث حسن فلما كتني بالبسملة عن الخدمة قال (هذه ورقات) قليلة كما يشعر بذلك جمع السلامة فان جوع السلامة عند سيبويه من جوع القلة وعبر بذلك تسهلا على الطالب وتنشيطا له كما قال تعالى في غرض صوم شهر رمضان أياما معدودات فوصف الشهر الكامل بأنه أياما معدودات تسهلا على المكلفين وتنشيطا لهم وقيل المراد في الآية بالأيام المعدودات عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر فان ذلك كان واجبا أول الاسلام ثم نسخ والاشارة بهذه إلى حاضر في الخارج ان كان أتى بها بعد التصنيف والافهى اشارة إلى ما هو حاضر في الذهن وهذه الورقات

الطبع اليه وتجتمع الأقدار فيه فافهم هذا الكلام وادع إلى بحسن الختام والحفظ هو ضبط الصورة المدركة في العقل وقوله وفهمه أي ومجتهدا في تسهيل فهمه وذلك بالبيان بعبارة عذبة ليس فيها تعقيد والفهم تصور المعنى من لفظ المخاطب هذا ولعل الناظم رحمه الله تعالى تكرر عليه السؤال في هذا النظم فقال ﴿ فلم أجد مما سئلت بدا * وقد شرعت فيه مستقدا ﴾

﴿ من ربنا التوفيق للصواب * والنفع في الدارين بالكتاب ﴾

يعني حين تكرر السؤال على أسعفت سألني برغبته ولم أجد مما سألني فيه السائل بدا أي فراقا وخلاصا من أسعافه بمطلوبه وفرازا وعوضا عن التجاده برغبته قال في القاموس وشرحه وقولهم لا بد اليوم من قضاء حاجة أي لافراق منه وقيل لا محالة منه ولا عوض عنه ومعناه أمر لازم لا يمكن مفارقتها ولا يوجد بدل منه ولا عوض يقوم مقامه اهـ ملخصا وقوله وقد شرعت فيه الخ أي وقد شرعت في النظم المذكور مستمدا أي حالة كوني طالبا بمداد التوفيق أي اعانتته من ربنا أي خالقنا وما لكنا ومدبر أمورنا والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والمراد هنا خلق القدرة للصواب في نظمه أي للأمر الموافق للواقع وهو ضاخطا وقوله والنفع أي وطالب المداد للنفع أي الخير وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه دنيويا وأخرويا والمراد هنا إيصال الثواب بسببه لأن النفع إيصال الخير للغير وقوله في الدارين أي في دار الدنيا ودار الآخرة بسبب هذا الكتاب بأن ينفع الناظم والمسلمين أيضا بأن يلهمهم الاعتناء به بعضهم بالاستغفار به ككتابة وقراءة وتفهم وتعلم وتعليم وشرح وبعضهم بغير ذلك كالإعانة عليه بوقف أو هبة أو نقل إلى البلاد أو غير ذلك ونفعهم يستتبع نفعه أيضا لأنه سبب فيه وذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة فان قلت هل تصور النفع بالتأليف لمن مات قبل المؤلف قلت نعم يشغل به أحد من ذريته فتعود بركته على أبيه أو يتعلم حكماء منه فيكون كذلك أو يعلم منه أن الميت تنفعه الصدقة والدعاء فيفعل ذلك فافهم هذا الكلام وادع إلى بحسن الختام

﴿ باب أصول الفقه ﴾

أي باب في بيان الفن المسمى بهذا اللقب المشعر بمدحه بابتداء الفقه عليه إذا أصل ما يبتنى عليه غيره فلفظ أصول الفقه في الأصل مركب إضافي لقب قصد به المدح ثم نقله الأصوليون وجعلوه لقباً لهذا الفن فالأشعار المذكور بالنظر لهذا المركب قبل التسمية به وسبب أني نحو هذا عند قول الناظم حيث قال رحمه الله تعالى ﴿ هاك أصول الفقه لفظاً لقبا * للفن من جزأين قدر كبا ﴾

﴿ الاول الاصول ثم الثاني * الفقه والجزآن مفردان ﴾

يعني خذ أصول الفقه في هذا اللفظ والمراد خذ لفظ أصول الفقه حالة كونه لقباً للفن فلو قال لفظ أصول الفقه خذ لقباً للفن الخ كان أحسن وأتقن وهو بحسب الأصل قدر تركب تركيباً إضافياً من جزأين أي تركب من مضاف ومضاف إليه والافهم مفرد لأنه لقب للفن المخصوص المدون فلفظ أصول الفقه له معنيان أحدهما معناه الإضافي وهو ما يفهم من مفرديه عند تقييد الأول بإضافته للثاني وثانيهما معناه اللقب وهو العلم الذي جعل هذا المركب الإضافي لقباً له ونقل عن معناه الأول إليه وهذا المعنى الثاني يذكروه الناظم بعد هذا في قوله أما أصول الفقه معنى الخ والمعنى الأول هو الذي بينه بقوله من جزأين قدر كبا الذي هو بمعنى قول الأصل مؤلف من جزأين ثم انه بين الجزأين بقوله الأول

(تشمّل على فصول) جمع فصل وهو اسم لطائفة من المسائل تشترك في حكم وتلك الفصول (من) علم (أصول الفقه) ينتفع به المبتدئ وغيره (وذلك) أي لفظاً أصول الفقه له معنيان أحدهما معناه الإضافي وهو ما يفهم من مفرديه عند تقييد الأول بإضافته للثاني وثانيهما معناه اللقب وهو العلم الذي جعل هذا المركب الإضافي لقباً له ونقل عن معناه الأول إليه وهذا المعنى الثاني يذكروه المصنف بعد هذا في قوله وأصول الفقه طرقة على سبيل الاجال الخ والمعنى الأول هو الذي بينه بقوله (مؤلف من جزأين) من التأليف وهو حصول الالفة والتناسب بين الجزأين فهو أخص من التركيب الذي هو ضم كلمة إلى أخرى وقيل انهما بمعنى واحد قوله (مفردين) من الافراد المقابل للتركيب لا المقابل للتشبيه والجمع فان الافراد يطلق في مقابلة كل منهما ولا تصح ارادة الثاني هنا لان أحد الجزأين الذين وصفهما بالافراد لفظاً أصول وهو جمع وفي كلامه إشارة لذلك حيث قال

(فالأصل ما يبنى عليه غيره) أي فالأصل الذي هو مفرد الجزء الأول ما يبنى عليه غيره كأصل الجدار أي أساسه وأصل الشجرة أي طرفها الثابت في الأرض وهذا أقرب تعريف للأصل فإن الحسن يشهد له كفاً في أصل الجدار والشجرة فأصول الفقه أدلتها التي يبنى عليها وهذا أحسن من قولهم الأصل هو المحتاج إليه فإن الشجرة محتاجة إلى الثمرة من حيث كمالها وليست الثمرة أصلاً للشجرة ومن قولهم أصل الشيء ما منه الشيء فإن الواحد من العشرة وليست العشرة أصلاً ولما عرف الأصل عرف مقابله وهو الفرع على سبيل الاستطراد فقال **(والفرع ما يبنى على غيره)** كفروع الشجرة لأصولها وفروع الفقه لأصوله **(والفقه)** الذي هو الجزء الثاني من لفظ أصول الفقه له معنى لغوي وهو الفهم ومعنى شرعي وهو **(٨)** معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد كالعلم بان النية في الوضوء

واجبة وإن الوتر مندوب وإن تبييت النية شرط في الصوم وإن الزكاة واجبة في مال الصبي وغير واجبة في الحلى المباح وإن القتل بمقتل موجب للقصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس طريقه الاجتهاد كالعلم بان الصلوات الخمس واجبة وإن الزنا محرم والأحكام الاعتقادية كالعلم بالله سبحانه وتعالى وصفاته ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يسمى معرفة ذلك فقهاً لأن معرفة ذلك يشترك فيها الخاص والعام فالفقه بهذا التعريف لا يتناول إلا فقه المجتهد ولا يضر في ذلك عدم اختصاص الوقف على الفقهاء بالمجتهدين لأن المرجع في ذلك للعرف وهذا اصطلاح خاص والمراد بالمعرفة هنا العلم

الأصول أي لفظ أصول ثم الثاني الفقه أي لفظ الفقه فنشأ منهما أصول الفقه ثم قال والجزآن مفردان أي والجزآن اللذان أحدهما أصول وثانيهما الفقه مفردان من الأفراد المقابل للتركيب المقابل للتثنية والجمع فإن الأفراد يطلق على مقابلة كل منهما ولا تصح إرادة الثاني هنا لأن أحد الجزأين المدين وصفهما بالأفراد لفظاً أصول وهو جمع وفي كلامه إشارة لذلك حيث قال رحمه الله تعالى

﴿ فالأصل ما عليه غيره بني * والفرع ما على سواه يبنى ﴾

يعني إذا أردت معرفة الجزأين المفردين فنقول في بيانهما الأصل لغة كما قال الامام المحتاج إليه وقال صاحب الأصل ما منه الشيء وقال الآمدي ما يستند تحقيق شيء إليه وقال غيره منشأ الشيء وقال الحسين البصري ما يبنى عليه غيره وقال بعضهم ما يتفرع عنه غيره فهذه ست عبارات أقربها الأخير ثم ما قبله على الترتيب أما بحسب الاصطلاح فله أربعة معان الدليل كقولهم الأصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة أي الدليل ومنه أصول الفقه أدلتها والرجحان كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة أي الراجح عند السامع والقاعدة المستمرة نحو إباحة الميتة للظطر على خلاف الأصل والصورة المقيس عليها قاله السيوطي رحمه الله تعالى في شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع إذا علمت ذلك فالأصل في كلام الناظم الذي هو مفرد الجزء الأول من الجزأين المذكورين ما يبنى عليه غيره فالمراد إن الشيء المحسوس أو المعقول الذي يبنى عليه غيره أصل كأصل الجدار الذي هو أساسه وأصل الشجرة الذي هو طرفها الثابت في الأرض وهذا أقرب تعريف للأصل كما علمت فإن الحسن يشهد له كفاً في أصل الجدار والشجرة فأصول الفقه أدلتها التي يبنى عليها وإن الشيء الذي يبنى على غيره فرع كفروع الشجرة لأصولها وفروع الفقه لأصوله ولعل قصده بهذا التعريف التنبيه على ابتناء الفقه على الأصل وإن الجزء الأول مبني عليه والجزء الثاني مبني فليس ذكر الفرع استطراداً ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ والفقه علم كل حكم شرعي * جاء اجتهاداً دون حكم قطعي ﴾

اعلم إن الفقه الذي هو الجزء الثاني من الجزأين المذكورين له معنى لغوي وهو الفهم واصطلاحاً هو إن شئت قلت كفاً في جمع الجوامع العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وإن شئت قلت وهو أخصر كفاً في الأصل معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد وهذا معنى قول

الناظم

بمعنى الظن وأطلقت المعرفة التي هي بمعنى العلم على الظن لأن المراد بذلك ظن المجتهد الذي هو واقوته

قريب من العلم وخرج بقوله الأحكام الشرعية الأحكام العقلية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين والخسبة كالعلم بان النار محرقة والمراد بالأحكام في قوله معرفة الأحكام الشرعية جميع الأحكام فالألف واللام للاستغراق والمراد بمعرفة جميع الأحكام التمهيد لذلك فلا ينافي ذلك قول مالك رضي الله عنه وهو من أعظم الفقهاء المجتهدين في اثنين وثلاثين مسألة من ثمان وأربعين مسألة سئل عنها ألا أدري لأنه منتهى للعلم بأحكامها بما عاودة النظر والطلاق العلم على مثل هذا التمهيد شائع عرفاً تقول فلان يعلم النحو ولا تريد أن جميع مسائله حاضرة عنده على التفصيل بل أنه منتهى لذلك * ثم بين الأحكام المرادة في قوله الأحكام الشرعية فقال

(والاحكام سبعة)

لواجب والمندوب والمباح
والمحظور والمكروه
والصحيح والباطل)
قاله العلم بهذه السبعة
أي معرفة جزئياتها أي
الواجبات والمندوبات
والمباحات والمحظورات
والمكروهات والافعال
الصحيحة والافعال الباطلة
كالعلم بأن هذا الفعل مثلا
واجب وهذا مندوب وهذا
مباح وهذا محظور وهذا
مكروه وهذا صحيح وهذا
باطل وليس المراد العلم
بتعريفات هذه الاحكام
المدكورة فان ذلك من علم
أصول الفقه لا من علم
الفقه واطلاق الاحكام
على هذه الامور فيه يجوز
لانها متعلق بالاحكام
والاحكام الشرعية خمسة
هي الايجاب والنسب
والاباحة والكراهة
والتحريم وجعلها الاحكام
سبعة اصطلاحه والذي
عليه الجمهور ان الاحكام
خمس لا سبعة كما ذكرناها
لان الصحيح اما واجب
أو غيره والباطل داخل في
المحظور وجعل بعضهم
الاحكام تسعة وزاد الرخصة
والعزيمة وهما راجعان
الى الاحكام الخمسة أيضا
والله أعلم ثم شرع في تعريف
الاحكام التي ذكرها وذكر
لازم كل واحد منها فقال

الناظم عدم كل حكم شرعي أي تصديق بجميع الاحكام والمراد بالعز بالجميع التهيؤ له وهو أن يكون
عنده ملكة يقتدر بها على تحصيل التصديق بأي حكم أراد وان لم يكن حاصلًا بالفعل فلا يرد قول
مالك من أن كبار المجتهدين في ست وثلاثين مسألة من أربعين مسألة سئل عنها لا أدري لحصول تلك
الملكة عنده بحيث لو أمعن النظر حصل له التصديق بها فالحكم بمعنى النسبة التامة وهي ثبوت أمر
آخر إيجابا أو سلبا والعلم بهما من حيث انها واقعة أو ليست بواقعة هو التصديق وبغيرها يقال له
تصور فلان تكرار مع قوله شرعي واما تفسيرنا الاحكام بالاحكام التكميلية لتكرار معه لانهم فسروا
الشرع بما شرعه الله تعالى من الاحكام وقوله شرعي مأخوذ من الشرع المبعوث به النبي الكريم
صلى الله تعالى عليه وسلم وخرج بالاحكام الشرعية المرادة بقوله كل حكم شرعي الاحكام العقلية
كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بأن النار محرقة وانما احتاج الى التقييد بقوله جاء
اجتهادا دون حكم قطعي الذي هو بمعنى قول الاصل التي طريقها الاجتهاد أي جاء ثبوته وظهوره
بالاجتهاد وهو بذل الوسع في بلوغ الغرض لان الاحكام ثابتة في نفسها بدون الاجتهاد لكن الاجتهاد
هو المظهر والمثبت لها عند المجتهد فالحكم الشرعي ينقسم الى ما طريقه الاجتهاد المراد من قوله جاء
اجتهادا كقولنا النية في الوضوء واجبة والفتحة فرض في الصلاة والوتر مندوب والنية من الليل
شرط في صوم رمضان والزكاة واجبة في مال الصبي وغير واجبة في الحلي المباح والقتل بمثل يوجب
القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف والى ما طريقه القطع لا الاجتهاد المراد من قوله دون حكم
قطعي كالعلم بأن الله تعالى واحد موجود وان الصلوات الخمس واجبة وان الزنا محرم وغير ذلك من
المسائل القطعية مما يشترك في معرفتها الخاص والعام فلا يسمى فقها فذلك قيد الحكم بالاجتهاد
فالعلم هنا بمعنى الظن الذي هو التصديق الراجح * فان قلت الفقه بهذا التعريف لا يتناول الافقه
المجتهد فقطضاه انه لو وقف على الفقهاء يختص به المجتهدون وليس كذلك * فالجواب ان هذا اصطلاح
خاص فلا يلتفت اليه في الانفاذ فان المرجع فيها الى اللغة والعرف العام ولهذا أشار المتولي بقوله انه
يرجع فيه الى العادة ثم بين الاحكام المرادة بقوله كل حكم شرعي فقال

﴿ والحكم واجب ومندوب وما * أبيع والمكروه مع ما حرما ﴾

﴿ مع الصحيح مطلقا والفساد * من قاعد هذان أو من عابد ﴾

اعلم ان الفقه هو العلم بهذه السبعة التي ذكرها أي معرفة جزئياتها أي الواجبات والمندوبات والمباحات
والمحرمات والمكروهات والافعال الصحيحة والافعال الفاسدة كالعلم بأن هذا الفعل مثلا واجب
وهذا مندوب وهذا مباح وهذا محرم وهذا مكروه وهذا صحيح وهذا فاسد وليس المراد العلم
بتعريفات هذه الاحكام المدكورة فان ذلك من أصول الفقه لا من علم الفقه والحكم المتعارف بين
الاصوليين بالاثبات تارة كالصلاة واجبة والذي أخرى كل من ليس بواجب خطاب الله تعالى أي كلامه
النفساني الا تولى المتعلق بفعل المكاتب عن البالغ العاقل من حيث تكليفه أي الزامه لما فيه كلفة أي
مشقة من فعل أو ترك ثم ان الحكم المدكورة متعلقه بفتح اللام سبعة على ما اختاره الناظم تبعا
للاصل والصحيح المشهور انه خمسة وهي الايجاب والتدب والاباحة والكراهة والتحريم وان
الصحة والفساد من خطاب الوضع لان الحكم ان تعلق بالمعاملات فاما بالصحة أو بالفساد الذي
هو والبطالان بمعنى واحد وان تعلق بغير المعاملات فهو ما طلب أو اذن في الفعل والترك على السواء
والطلب ما طلب فعل أو ترك وكل منهما ما جازم أو غير جازم فطلب الفعل الجازم الايجاب كمدلول قوله
تعالى أقيموا الصلاة وطلب الفعل الغير الجازم التدب كمدلول قوله تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على

(فالواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه) فالواجب من حيث وصفه بالواجب هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فالثواب على الفعل والعقاب على الترك أمر لازم للواجب من حيث وصفه بالوجوب وليس هو حقيقة الواجب فإن الصلاة مثلا أمر معقول متصور في نفسه وهو غير حصول الثواب بفعلها والعقاب بتركها فالتعريف المذكور ليس تعريف الحقيقة الواجب إذ لا يمكن تعريف حقيقته لكثرة أصناف الواجبات (١٠) واختلاف حقائقها وإنما المقصود بيان الوصف الذي اشتركت فيه

حتى صدق اسم الواجب عليها وذلك هو ما ذكره من الثواب على الفعل والعقاب على الترك وكذلك يقال في بقية الأحكام فإن قيل قوله يعاقب على تركه يقتضي لزوم العقاب لكل من ترك واجبا وليس ذلك بل لازم فالجواب أنه يكفي في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره أو يقال المراد بقوله ويعاقب على تركه ترتب العقاب على تركه كما عرّف بذلك غير واحد وذلك لإضافي العفو عنه وأورد على التعريف المذكور أنه غير مانع لدخول كثير من السنن فيه فإن الأذان سنة وإذا تركه أهل بلد قوتلوا وكفى بذلك عقابا وكذلك صلاة العيدين عند من يقول بذلك ومن ترك الوتر ردت شهادته ونحو ذلك وأجيب بأن المراد عقاب الآخرة وبأن العقوبة المذكورة ليست على نفس الترك

الله وطلب الترك الجازم التحريم كدلول قوله تعالى لا تقربوا الزنا وطاب الترك الغير الجازم الكراهة وزاد جماعة من المتأخرين منهم صاحب الأصل في النهاية خلاف الأولى فقالوا إن كان طلب الترك الغير الجازم ينهي مخصوص كحديث الصحيحين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فكرهه أو ينهي بخصوص وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها بخلاف الأولى كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم وترك صلاة الضحى وأما المتقدمون فيطلقون المكروه على ذي النهي الخصوص وغير الخصوص وقد يقولون في لأول مكروه كراهة شديدة والأذن في الفعل والترك على السواء الإباحة وإن الحكم إن كان متعلقا بكون الشيء سببا وشرطا وما ناعا وصحيفا وفاسدا فيسمى وضعاً ويسمى خطاب وضع أيضاً لأن متعلقه بوضع الله تعالى أي بجعله تعالى وعلم بما قرره أن جعل الناظم كالأصل الأحكام السبعة الواجب والمندوب الخ حيث ذكرها بقوله والحكم واجب ومندوب وما أبيض أي ومباح والمكروه مع ما حرم أي الحرام مع الصحيح مطلقاً أي سواء كان واجبا أو غيره والفساد فيه يجوز من إطلاق المتعلق بفتح اللام على المتعلق بكسرها لأن هذه التي ذكرها هي متعلق الأحكام لا الأحكام نفسها فإن الفعل الذي يتعلق به الوجوب هو الواجب أي الإيجاب الخ وإنما لم يتعرض للرخصة والعزيمة لأنهما مندرجتان فيما ذكر وذلك لأن الحكم الشرعي إن تغير من حيث تعلقه بالمكلف من صعوبة إلى سهولة كأن تغير من الجريمة إلى الإباحة لم يضر مع قيام السبب للحكم الأصلي المتخلف عنه للعذر فالحكم المتغير إليه السهل المذكور يسمى رخصة واجبا كان كأكل الميتة للمضطر أو مندوبا كالقصر للمسافر سفرا مباحا يبلغ ثلاثة أيام فصاعدا أو مباحا كالسلم أو خلاف الأولى كفطر المسافر الذي لا يجده الصوم وإن لم يتغير الحكم كما ذكرنا فعزيمة وبعضهم خص العزيمة بالواجب وبعضهم عممها للأحكام الخمسة وقوله من قاعد أي تارك للعبادة هذان أي الصحيح والفساد أو من عابد تكملة ثم لما بين أعداد الحكم الشرعي شرع في تعريفها بذكر لازم كل واحد منها فقال

﴿ فالواجب المحكوم بالثواب * في فعله والترك بالعقاب ﴾

يعني إذا علمت ما ذكر فالواجب من حيث وصفه بالوجوب هو المحكوم عليه بأنه ما يجازى فاعله بالثواب في فعله وبالعقاب في تركه وهذا مراد قول أصله كغيره الواجب هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فقوله ما أي فعل وقوله يثاب على فعله أخرج به الحرام والمكروه والمباح وقوله ويعاقب على تركه أخرج به المندوب فالثواب على الفعل والعقاب على الترك أمر لازم للواجب من حيث وصفه بالوجوب وليس هو حقيقة الواجب فهذا تعريف رسمي فيصح باللازم * فإن قيل قوله والترك بالعقاب الذي هو بمعنى ويعاقب على تركه يقتضي لزوم العقاب لكل من ترك واجبا وليس ذلك بل لازم * فالجواب أنه يكفي في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من

العصاة

بل على لازمه وهو الانحلال من الدين وهو حرام ورد الشهادة ليس عقابا وإنما هو عدم أهلية

لرتبة شرعية شرطها كالات تجمّع من أفعال وترك فدخل فيها الواجب وغيره ألا ترى أن العبد إذا ردت شهادته لم يكن ذلك عقوبة له وإنما ذلك لنقصانه عن درجة العدالة على أن الصحيح أن الأذان في المصفر فرض كفاية ونص أصحابنا على أنه لا يقاتل من ترك العيدين والسؤالان وأردان على حد المحذور والجواب ما تقدم

العصاة مع العفر عن غيره فلا يخرج من تعريف الناظم كأصله الواجب المغفوع عنه أو يريد بقوله والترك بالعقاب ترتب استحقاق العقاب على تركه كما عبر بذلك غير واحد وذلك لا ينافي العفو عنه ثم إن هذا البيت الذي ذكره غير واضح وأوضح منه لو قال فالفرض ما في فعله الثواب * وتركه يقضي به العقاب والخطب سهل هذا ويأتي بمعنى الواجب اللازم والمحتم والمكتوب والفرض فهذه كلها مترادفة فالفرض والواجب مترادفان عرفا خلافا لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه القائل ما ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن وبدليل ظني فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بحديث الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فيأثم بتركها ولا تفسد به الصلاة عنده بخلاف ترك القراءة ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ والندب ما في فعله الثواب * ولم يكن في تركه عقاب ﴾

يعني والمندوب أي من حيث وصفه بالندب هو ما في فعله الثواب ولم يكن أي ولم يوجد في تركه عقاب وهذا بمعنى قول أصله والمندوب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ثم المندوب لغة المدعو اليه فسمى الفعل بذلك لدعاء الشارع اليه فأعله المندوب اليه ثم توسع بحذف حرف الجر فاستكن الضمير واصطلاحاً ما ذكر من أنه ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فقوله يثاب على فعله أخرج الحرام والمكروه والمباح وقوله ولا يعاقب على تركه أخرج الواجب ويسمى المندوب السنة والمستحب والتطوع ومثلها الحسن والنفل والمرغب فيه فهذه اللفاظ مترادفة عرفاً خلافاً للقاضي حسين والبنغوي والخوارزمي من أصحابنا في فهم ترادفها حيث قالوا السنة ما واطب عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمستحب ما فعله مرة أو مرتين والتطوع ما ينشئه الانسان باختياره من الأوراد ولم يتعرضوا للمندوب لشموله الأقسام الثلاثة فهو مرادف لكل منها ومثل المندوب الحسن والنفل والمرغب فيه ثم إنه لا يجب اتمام المندوب بالشروع فيه عند الشافعي رضي الله تعالى عنه لأنه جائز الترك خلافاً لابي حنيفة ومالك رضي الله تعالى عنهما في قولهما بوجوب اتمامه مستدلين بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فيجب عندهما بترك اتمام المندوب قضاؤه وأجيب عن الآية بأنها مخصصة بما صححه الحاكم من رواية الترمذي الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطرو ويقاس على الصوم غيره من المندوبات وانما وجب اتمام النسك المندوب من حج أو عمرة لأن نفله كفره في كثير من الأحكام كالنية فانها في كل من فرضه ونفله قصـد الدخول في الحج أو العمرة كالكفارة فانها تجب في كل منهما ما بالجماع المفسد له وكعدم الخروج بالفساد فان كلامهما يجب المضي في فاسده وليس نقل غيرهما وفرضه سواء فيما ذكر كما هو معلوم **﴿ تنبيه ﴾** في كلام الناظم رحمه الله تعالى بين روى هذا البيت وهو عقاب والذي بعده وهو لا عقاب إطاء وهو إعادة كلمة الراوي لفظاً ومعنى كما هنا وهو عيب من عيوب القافية كما حققته في كتابي فتح الجليل الكافي ومع كونه قبيحاً جائز للمولدين على أن بعضهم زعم أن الإطاء ليس بعيب وما تقدم في حكم التضمن يأتي هنا ولو أراد ترك القيل والقال لقال

والنفل ما به ثواب حصلا * وتركه عن العقاب قد خلا

والخطب سهل والكمال الله عز وجل ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ وليس في المباح من ثواب * فعلاً وتركاً بل ولا عقاب ﴾

يعني أن المباح اصطلاحاً هو الذي ليس في فعله ثواب ولا في تركه عقاب وهذا مراد قول الأصل

(والمندوب) هو المأخوذ من الندب وهو الطلب لغة وشرعاً من حيث وصفه بالندب هو (ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والمباح) من حيث وصفه بالإباحة (ما لا يثاب على فعله) يريد ولا على تركه (ولا يعاقب على تركه) يريد ولا على فعله أي لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب ولا بد من زيادة ما ذكرنا لئلا يدخل فيه المكروه والحرام (والمحذور) من حيث وصفه بالخطر أي الحرمة (ما يثاب على تركه) امتثالا (ويعاقب على فعله) وتقدم السؤالان وجوابهما

(والمكروه) من حيث وصفه بالكراهة (ما يثاب على تركه) امثالا (ولا يعاقب على فعله) وانما قيدنا ترتب الثواب على الترك في المحذور والمكروه بالامتنال لان (١٢) المحرمات والمكروهات يخرج الانسان من عهدها بمجرد تركها

وان لم يشعر بها فضلا عن القصد الى تركها لكنه لا يترتب الثواب على الترك الا اذا قصد به الامتنال فان قيل وكذلك الواجبات والمندوبات لا يترتب الثواب على فعلها الا اذا قصد به الامتنال فالجواب ان الامر كذلك ولكنه لما كان كثير من الواجبات لا يتأتى الايمان بها الا اذا قصد بها الامتنال وهو كل واجب لا يصح فعله الابنية لم يحتج الى التقييد بذلك وان كان بعض الواجبات تبرأ الذمة بفعلها ولا يترتب الثواب على ذلك الا اذا قصد الامتنال كنفقات الزوجات ورد المغصوب والودائع وأداء الديون وغير ذلك مما يصح بغيرة نية والله أعلم (والصحيح) من حيث وصفه بالصحة (ما يتعلق به النفوذ) بالذال المجمة وهو البلوغ الى المقصود كحل الاقتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح وأصله من نفوذ السهم أي بلوغه الى المقصود (ويعتد به) في الشرع بان يكون قد جمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة فالنفوذ

هو ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فلا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب ومحل ما ذكر في حد المباح ما لم تنوبه القرية كالا كل بقصد التقوى على الطاعات فان نويت أثيب عليه فيدخل حينئذ في حد المندوب ويسمى المباح حلالا وجائزا وطلقا وأما المباح لغة فهو الموسع فيه (تنبيه) اسم ليس ثواب في قول الناظم من ثواب فن زائدة وخبرها متعلق الجار والمجرور في قوله في المباح وفعل وتركها كل منهما تمييز وأما نصبها بنزع الخافض فضعيف والتنوين فيهما نائب عن المضاف اليه ثم قال رحمه الله تعالى

﴿وضابط المكروه عكس مآذب * كذلك الحرام عكس ما يجب﴾

يعني ان ضابط المكروه عكس ضابط المندوب فهو ما يثاب على تركه امثالا لداعي نهى الشرع ولا يعاقب على فعله فخرج بما يثاب على تركه هنا الواجب والمندوب والمباح وبما لا يعاقب على فعله الحرام وقول الناظم كذلك الحرام أي المحذور والممنوع شرعا عكس ما يجب أي وضابط الحرام عكس ضابط الواجب فهو ما يثاب على تركه امثالا ويعاقب على فعله ويكفي في صدق العقاب على الفعل وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره أو يراد ترتب استحقاق العقاب على فعله فلا ينافي العفو كما تقدم في الواجب هذا وانما قيدنا ترتب الثواب على الترك في المكروه والحرام بالامتنال لان المكروهات والمحرمات يخرج الانسان من عهدها بمجرد تركها وان لم يشعر بها فضلا عن القصد الى تركها لكنه لا يترتب الثواب على الترك الا اذا قصد به الامتنال * فان قيل وكذلك الواجبات والمندوبات لا يترتب الثواب على فعلها الا اذا قصد به الامتنال * فالجواب ان الامر كذلك ولكنه لما كان كثيرا من الواجبات لا يتأتى الايمان بها الا اذا قصد بها الامتنال وهو كل واجب لا يصح فعله الابنية لم يحتج الى التقييد بذلك وان كان بعض الواجبات تبرأ الذمة بفعلها ولا يترتب الثواب على ذلك الا اذا قصد الامتنال كنفقات الزوجات ورد المغصوب والودائع وأداء الديون وغير ذلك مما يصح بغيرة نية ثم قال رحمه الله تعالى

﴿وضابط الصحيح ما تعلقا * به نفوذ واعتداد مطلقا﴾

يعني ان ضابط الصحيح من حيث الصحة هو ما تعلق به النفوذ والاعتداد مطلقا أي سواء كان عقدا أو عبادة وهذا مراد قول أصله والصحيح ما يتعلق به النفوذ والاعتداد اه وذلك بأن يكون قد جمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان كالبيع والنكاح أو عبادة كالحج والصلاة والنفوذ هو البلوغ الى المقصود كحل الاقتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح نقول نفذ السهم اذا بلغ المقصود من الرمي وهنا كذلك فاذا ترتب على العقد ما يقصد منه كالبيع اذا أفاد الملك والنكاح اذا أفاد حل الوطء والخلع اذا أفاد يئونة الزوجة قيل له صحيح ومعتد به وكذلك نحو الصلاة والاعتداد والنفوذ معناه ما واحد لكن العبادة في الاصطلاح تتصف بالاعتداد لا بالنفوذ والعقد يوصف بهما فلذلك اجمع بينهما ثم قال رحمه الله تعالى

﴿والفاسد الذي به لم تعتد * ولم يكن بنا فقه اذا عقد﴾

يعني والفاسد الذي هو بمعنى الباطل الذي عتبه في الاصل هو الذي لم تعتد أنت به ولم يكن نافذا اذا

(والفقه) بالمعنى الشرعى المتقدم ذكره (أخص من العلم) لصدق العلم على معرفة الفقه والنحو وغيرهما فكل فقه علم وليس كل علم فقها وكذا بالمعنى اللغوى فان الفقه الفهم والعلم المعرفة وهى أعم (والعلم) (١٣) فى الاصطلاح (معرفة) المعلوم

أى ادراك مامن شأنه أن يعلم موجودا كان أو معدوما (على ماهو به) فى الواقع كادراك الانسان أى تصوّره بأنه حيوان ناطق وكادراك أن العالم وهو ماسوى الله تعالى حادث وهذا الحد للقاضى أبى بكر الباقلانى وتبعه المصنف واعترض بان فيه دور الان المعلوم مشتق من العلم فلا يعرف المعلوم الا بعد معرفة العلم لان المشتق مشتمل على معنى المشتق منه مع زيادة وبانه غير شامل لعلم الله سبحانه لانه لا يسمى معرفة اجمالا لان لغة ولا اصطلاحا وبان قوله على ماهو به زائد لاحاجة اليه لان المعرفة لا تكون الا كذلك (والجهل تصوّر الشئ على خلاف ماهو به) فى الواقع وفى بعض النسخ على خلاف ماهو عليه كتصوّر الانسان بأنه حيوان صاهل وكادراك الفلاسفة ان العالم قديم فالمراد بالتصوّر هنا التصوّر المطلق الشامل للتصوّر الساذج وللتصديق وبعضهم وصف هذا بالجهل المركب وجعل الجهل

عقد فهو لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان ذلك الشئ كالبيع والنكاح أو عبادة كالصوم والصلاة فالفساد للمالم يفد المقصود جعل كالهالك ولا يرد ان الخلع والكتابة الفاسدين يتعلق بهما النفوذ ويعتد بهما لحصول اليقونة فى الخلع والعق فى الأداء فى الكتابة لجواز ان يلتزم ان الفاسد فى الخلع عوضه لاهو ولان العتق بالاداء فى الكتابة باعتبار ما تضمنته من التعليق الذى لا فساد فيه لا باعتبار نفسها ﴿ تنبيه ﴾ علم من قولى والفساد الذى هو بمعنى الباطل ان لفظى الفاسد والباطل اسمان لمسمى واحد فهما مترادفان خلافا لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ والعلم لفظ للعموم لم يخص ﴾ للفقه مفهوم ما بل الفقه أخص ﴿

يعنى ان لفظ العلم لم يختص بالفقه فيشمله وغيره من جهة المفهوم فالفقه بالمعنى الشرعى المتقدم ذكره أخص من العلم لأن الفقه فى العرف انما يقال لمعرفة الاحكام الشرعية كما مر والعلم يقال لما هو أعم ذلك لصدق العلم بالنحو وغيره فالفقه نوع من العلم فكل فقه علم وليس كل علم فقه عالم وليس كل عالم فقهيا وكذا بالمعنى اللغوى فان الفقه الفهم والعلم المعرفة وهى أعم ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ وعلمنا معرفة المعلوم ﴾ ان طابقت لوصفه المحتوم ﴿

يعنى ان العلم لغة اليقين يقال علم يعلم اذا تيقن واصطلاحا معرفة المعلوم أى ادراك مامن شأنه أن يعلم موجودا كان أو معدوما وقوله ان طابقت أى النسبة لوصفه المحتوم وهو بمعنى قول الاصل معرفة المعلوم على ماهو به فى الواقع كادراك الانسان أى تصوّره بأنه حيوان ناطق والفرس بأنه حيوان صاهل والحيوان بأنه جسم نام متحرك بالارادة فالمراد بالمعرفة الادراك كما فسرنا وهو وصول النفس الى المعنى بتمامه من نسبة أو غيرها بالمعلوم مامن شأنه ان يعلم ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ والجهل قل تصوّر الشئ على ﴾ خلاف وصفه الذى به علا

وقيل حد الجهل فقد العلم ﴿ بسيطاً أو مركباً قدسمى

بسيطه فى كل ماتحت الثرى ﴿ تركيبه فى كل ماتصوّراً ﴿

يعنى ان الجهل هو ادراك الشئ المعلوم أى ادراك مامن شأنه ان يعلم على خلاف هيئته وهذا معنى قوله والجهل قل أى فى تعريفه بأنه تصوّر الشئ على خلاف وصفه أى هيئته الذى به علا أى الذى ارتفع به عن غيره فى الحد وهذا معنى قولهم فى تعريفه بأنه تصوّر مامن شأنه أن يعلم على خلاف ماهو به فى الواقع كادراك المعتزلة عدم رؤية الله تعالى فى الآخرة مع انه تعالى يرى فى الآخرة من غير جهة ولا كيف ثم ان الجهل قسمان مركب وهو ما ذكره فالتعريف فى هذا البيت خاص به وبسيط وقد ذكره فى البيت الذى بعده بتعريف يتناول المركب فقوله وقيل حد الجهل فقد العلم أى عدم العلم فهو يشمل البسيط والمركب كما قال بسيطاً الح وكان الاولى لما يأتى لو قال انتفاء العلم بدل فقد العلم بأن نظم هكذا وقيل حده انتفاء العلم ﴿ أى انتفاء العلم بمامن شأنه أن يقصد ليعلم وذلك بأن خلا الذهن عنه فلم يدرك أصلاً ويسمى الجهل البسيط أو لم يخل وأدرك على خلاف ماهو به فى الواقع كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم واعتقاد المعتزلة المتقدم ويسمى الجهل المركب ويسمى مركباً لاستلزامه جهلاً آخر لأنه جهل المدرك بما فى الواقع

البسيط عدم العلم بالشئ كعدم علمنا بما تحت الارضين وبما فى بطون البحار وهذا لا يدخل فى تعريف المصنف فلا يسمى عنده جهلاً والتعريف الشامل للقسمين أن يقال الجهل انتفاء العلم بالمقصود أى مامن شأنه أن يقصد فيدرك اما بأن لم يدرك أصلاً وهو البسيط أو بان يدرك على خلاف ماهو عليه فى الواقع وهو المركب ويسمى مركباً لان فيه جهلين جهلاً بالمدرك وجهلاً بانه جاهل

(والعلم) الحادث وهو علم المخلوق ينقسم الى قسمين ضروري ومكتسب وأما العلم القديم وهو علم الله سبحانه وتعالى فلا يوصف بأنه ضروري ولا مكتسب فالعلم (الضروري) هو (ما لم يقع عن نظر واستدلال) بان يحصل بمجرد التفات النفس اليه فيضطر الانسان الى ادراكه ولا يمكنه دفعه عن نفسه وذلك (كالعلم الواقع) أي الحاصل (باحدى الخواس) جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة (الخمس) الظاهرة احترازا من الباطنة (التي هي السمع) وهو قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصباخ أي مؤخره يدرك بها الاصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصباخ بمعنى ان الله سبحانه يخلق الادراك في النفس عند ذلك (والبصر) وهو قوة مودعة في العصبين المجوفتين اللتين يتلاقيان في الدماغ ثم يفرقان فيتأديان الى العينين يدرك بهما الاضواء والالوان والاشكال وغير ذلك مما يخلق الله ادراكه في النفس عند استعمال تلك القوة (والشم) وهو قوة مودعة في الزائنتين اللاتنتين في مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتي الثدي يدرك (١٤) بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة الى الخيشوم

يخلق الله سبحانه وتعالى الادراك عند ذلك (والذوق) وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخاططة الرطوبة اللعابية التي في الفم للطعوم ووصولها الى العصب يخلق الله سبحانه وتعالى الادراك عند ذلك (واللمس) وهو قوة منبثة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحو ذلك عند الاتصال والتماس يخلق الله سبحانه وتعالى الادراك عند ذلك وفي بعض النسخ تقديم اللمس على الشم والذوق وهذه الخواس الخمس الظاهرة هي المقطوع بوجودها وأما الخواس الباطنة التي

مع الجهل بأنه جاهل ففيه جهلان جهل بالمترك وجهل بأنه جاهل ثم ان قول الناظم في التعريف الأول تصور الشيء مع قولي في الثاني الأولى ان يعرف بانتفاء العلم عن لاخراج البهيمة والجماد وكذا الاخراج النائم والغافل ونحوهما كما في شرح المواقف نقلا عن الآمدي عن التقييد في قول الناظم كغيره عدم العلم بما من شأنه العلم لان انتفاء العلم والنصور انما يقالان فيمن من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بتقييد في التعريفين بما من شأنه أن يعلم ما ليس من شأنه أن يعلم كأسفل الارض وما فيه فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا ومثله ما فوق السموات وما فيها وما في بطون البحار هكذا في جميع الجوامع وشرحه وحواشيه وبهذا يعلم ان قول الناظم بسيطه في كل ماتحت الثرى تبعاً لبعضهم في جعل البسيط عدم العلم بالشيء كعدم علمنا بما ماتحت الارضين فيه قصور لماء علمت من ان ماتحت الارضين انتفاء العلم به لا يسمى جهلا وأما قوله تركيبه في كل ما تصور أي مثال تركيبه أي الجهل المركب في كل ما في كل مثال تصور فيه المعلوم على خلاف هيئته فلا بأس به على قوله ولكن لو ترك هذا البيت من أصله كان أولى (تمت) ترك الناظم حد السهو والنسيان فلقد ذكرهما على سبيل الاختصار فنقول السهو وهو الذهول عن المعلوم الحاصل فيتنبه له بأدنى تنبيه والنسيان زوال المعلوم بالكلية فيستأنف تحصيله ثم قال رحمه الله تعالى (والعلم اما باضطرار يحصل * أو باكتساب حاصل فالأول كالاستفاد باخواس الخمس * بالشم أو بالذوق أو باللمس والسمع والابصار ثم التالي * ما كان موقوفا على استدلال)

يعني ان العلم الحادث وهو علم المخلوق ينقسم الى ضروري ومكتسب فهو اما أن يحصل باضطرار فهو الضروري وهو ما لم يقع عن نظر واستدلال وسمى ضرورياً لانه يضطر اليه بحيث لا يمكنه دفعه عن نفسه ولا يحتاج فيه الى نظر واستدلال كما عرفت واما حاصل بالاكتساب فهو المكتسب وهو الموقوف على النظر والاستدلال فالأول كالعلم الحاصل باحدى الخواس الخمس الظاهرة التي هي حاسة الشم والذوق واللمس والسمع والبصر فانه يحصل العلم بمجرد الاحساس بها فصول تنسيق الهواء المتروح

برائحة

أثبتها الفلاسفة فلم يثبتها أهل السنة لانه لم يتم دلائلها على الاصول الاسلامية ودل كلام

المصنف على ان العلم الحاصل من هذه الخواس غير الاحساس ويوجد في بعض النسخ بعد ذكر الخواس الخمس (أو التواتر) وهو معطوف على قوله باحدى الخواس الخمس والمعنى أن العلم الضروري كالعلم الحاصل باحدى الخواس الخمس وكان العلم الحاصل بالتواتر وذلك كالعلم الحاصل بوجود النبي صلى الله عليه وسلم وظهور المعجزات على يده وتجزئ الخلق عن معارضته ومن العلوم الضرورية العلم الحاصل ببديهة العقل كالعلم بأن السكل أعظم من الجزء وان الثني والاثبات لا يجتمعان (وأما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال) كالعلم بان العالم حادث فانه موقوف على النظر في العالم ومشاهدة تغيره فينتقل الذهن من تغيره الى الحكم بحدوثه (والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه) ليؤدي الى علم أو ظن مطلوب تصديقي أو تصوري والفكر حركة النفس في المعقولات بخلاف جركتها في المحسوسات فانها تدعى تخيلاً

برائحة المشموم يكفي في الادراك وملافة المدوق للعصبة المحيطة بسطح اللسان وملافة البشرة
للأموس وحصول الصوت في الاذن وفتح الحدة لرؤية ما يمكن ابصاره كل ذلك يكفي في الادراك أيضا
وقوله كالمستفاد أي كالعالم الحاصل بالحواس الخمس الخ فيه إشارة إلى أن ما يدرك به يسمى علما وهو
مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري رضي الله تعالى عنه وقال الجمهور الاحساس غير العلم لأننا إذا علمنا
شيئا علمنا ما ثم رأيناه وجدنا بين الحالتين فرقا وأجاب الشيخ عنه بأن هذا لا يمنع كونه نوعا من العلم
مخالفًا لغيره أنواعه والعلم الحاصل بالتواتر وذلك كالعالم الحاصل بوجود النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وكظهور المعجزات على يده وعجز الخلق عن معارضته وبقي من العلم الضروري ما يدرك ببديهية العقل
من أول وهلة كالعالم بأن السكل أعظم من الجزء والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وبقي غير ذلك مما
هو مذكور في المطولات وانما مثل المصنف بالحواس لأن فيه خلافا كما عرفت والثاني وهو العلم الحاصل
بالاكتساب وقد ذكره بقوله ثم التالي ما كان موقوفا على استدلال يعني ان العلم المكتسب هو
ما كان موقوفا على النظر والاستدلال فحذف النظر لضيق النظم وذلك كالعالم بأن العالم وهو ما سوى
الله تعالى من جواهر واعراض حادث فانه موقوف على النظر في العالم وما فيه من التغير فينتقل من
تغيره إلى حدوثه وانما انقسم العلم إلى ضروري ومكتسب لأنه لو كان السكل ضروريا لما احتجنا إلى
تحصيله ولو كان كسبيل الدار أو تسلسل وكما ينقسم إلى ماذكر ينقسم إلى تصور وتصديق فان تعلق بمفرد
فتصور وان تعلق بنسبة تامة خبرية فتصديق وهذا وأما علمه تعالى فلا يتصف بكونه نظريا أو ضروريا
ولا بكونه تصوريا أو تصديقا لأن النظر مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضي الحدوث
لكونه مسبوقا بالنظر والاستدلال وأما الضروري فهو وان كان معناه أعني ما لم يحصل عن نظر
واستدلال صحيحا في حقه تعالى لكن اطلاقه على علمه تعالى فيه إيهام بمقارنته للضرورة لاطلاق
الضروري على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل في حقه تعالى ولأن كلاما من التصور والتصديق
مفسر بالادراك وهو وصول النفس إلى تمام المعنى وذلك من خواص الأجسام في وصف علمه تعالى
بذلك إيهام أن له تعالى جسما تنطبع فيه صورة المعلومات ثم قال رحمه الله تعالى

وحد الاستدلال قل ما يجتلب * لناديل مرشدا لما طلب

اعلم انه لما ذكر ان العلم المكتسب هو ما كان موقوفا على النظر والاستدلال وذكرنا في شرح ذلك
انه حذف النظر لضيق النظم أراد ان يبين معنى الاستدلال وأدرج فيه معنى الدليل فلتبين تعريف
النظر والاستدلال والدليل فنقول حذف النظر هو الفكر في حال المنظور فيه ليؤدي إلى المطلوب
والاستدلال طلب الدليل ليؤدي إلى المطلوب والدليل هو المرشد إلى المطلوب لأنه علامة عليه هذا
حده عند المتكلمين واما عند الأصوليين فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري
فقوله وحد الاستدلال أي تعريف الاستدلال هو ما أي الذي يجتلب بالبناء للفاعل أي يطلب لناديل
فتعريف الاستدلال طلب الدليل كما علمت حالة كون الدليل مرشدا لما طلب بالبناء للجهول أي
للمطلوب فتعريف الدليل هو المرشد إلى المطلوب إلى آخر ما تقدم فظهر ان مراد الناظم في هذا البيت
تعريف الاستدلال والدليل كما تقدم وكان عليه ان يعرف النظر قبل الاستدلال كما عرفه كذلك
صاحب الأصل واعلم ان ما يذكره لضيق النظم ترك تعريفه أولانه استغنى بذكر الاستدلال وحده
لأن مؤداه ومؤدى النظر واحد وهو علم المطلوب أو ظنه فأحدهما يغني عن الآخر اذا نظر الفكر في
حال المنظور فيه ليؤدي إلى المطلوب من علم أو ظن والاستدلال طلب الدليل ليؤدي إلى المطلوب فجمع
صاحب الأصل بينهما التآكيد كما في شرح المحلى عليه ثم قال رحمه الله تعالى

(والاستدلال طلب
الدليل) ليؤدي إلى المطلوب
تصديق فالنظر أعم من
الاستدلال لأنه يكون في
التصورات والتصديقات
والاستدلال خاص
بالتصديقات (والدليل)
لغة (هو المرشد إلى المطلوب
لأنه علامة عليه) وأما
اصطلاحاً فهو ما يمكن
التوصل بصحيح النظر
فيه إلى المطلوب جزئي

(والظن تجوز أمرين أحدهما أظهر من الآخر) عند المجوز بكسر الواو وقول المصنف رحمه الله ان الظن هو التجوز فيه مسامحة فان الظن ليس هو التجوز وانما هو الطرف الراجح من المجوزين بفتح الواو والطرف المرجوح المقابل له وهم (والشك تجوز أمرين لامزية لاحدهما على الآخر) عند المجوز بكسر الواو فالتردد في ثبوت قيام زيد ونفيه على السواء شك ومع رجحان أحدهما ظن للطرف الراجح وهم للطرف المرجوح (و) علم (أصول الفقه) الذي وضعت فيه هذه الورقات (طرقه) أي طرق الفقه الموصلة اليه (على سبيل الاجال) كالكلام على مطلق الأمر (١٦) واليهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع والقياس

والاستصحاب والعام والخاص والجمل والمبين وغير ذلك المبحوث عن أولها بانه الوجوب حقيقة وعن الثاني بانه للحرمة كذلك وعن البواقي بأنها مجحج وغير ذلك مما سيأتي بخلاف طرق الفقه الموصلة اليه على سبيل التعيين والتفصيل بحيث ان كل طريق توصل الى مسألة جزئية تدل على حكمها لصا واستنباطا نحو أقيموا الصلاة ولا تقر بوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة كما أخرجه الشيخان والاجماع على ان لبنت الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا عاصب لها وقياس الارز على البر في امتناع بيع بعضه ببعض الامثلة يدل على كراهة مسلم واستصحاب العصمة لمن شك في بقائها فان هذه الطرق ليست من أصول الفقه وان ذكر بعضها في كتبه يعني أصول الفقه

والظن تجوز أمرين * مرجح لأحد الأمرين
فالراجح المذكور ظنا يسمى * والطرف المرجوح يسمى وهما
والشك تحريير بلارجحان * لواحد حيث استوى الأمران

يعني ان الظن هو تجوز أمرين أي شخص أمرين هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده مرجح لأحد الأمرين بأن يكون أحدهما أظهر من الآخر عنده سواء وافق الواقع أم لا وقوله فالراجح المذكور أي وهو ترجيح أحد الأمرين وظهوره دون الآخر عند المجوز ظنا يسمى بسكون السين للضرورة أي يسمى ظنا وقوله والطرف المرجوح أي وادراك الطرف المرجوح المقابل للظن عند المجوز يسمى بسكون السين للضرورة أي يسمى وهما وقوله والشك تحريير أي تقويم بلارجحان أي بغير مرجح لواحد من الأمرين حيث استوى الأمران أي لأنه استوى الأمران فلا مزية لأحدهما على الآخر عند المجوز فالتردد في نزول المطر ونفيه على السواء شك والتردد مع رجحان الثبوت أو الاتقاء ظن والاعتقاد هو التصديق الجازم ثم ان الناظم رحمه الله تعالى أراد أن يبين معنى أصول الفقه بمعناه اللقب وهو المعنى الثاني الذي تقدمت الإشارة اليه فقال

أما أصول الفقه معني بالنظر * للفن في تعريفه فالمعتبر
في ذلك طرق الفقه أعني الجملة * كالأمر أو كالتنهي لا المفصلة
وكيف يستدل بالأصول * والعالم الذي هو الأصولي

اعلم أن هذا أعني قوله أما أصول الفقه معني الخ هو مقابل قوله فيما تقدم هالك أصول الفقه لفظا الخ فكأنه قال قد ذكرت لفظ أصول الفقه هناك من حيث معناه الأضافي وأما ذكرى له هنا فن حيث معناه اللقبى فقال أما أصول الفقه من جهة المعنى الحاصل بالنظر للفن الذي وضعت هذه المنظومة فيه فالمعتبر في تعريفه باعتبار مدلوله اللقبى هو طرق الفقه أي أدلة الفقه الجملة أي غير المعينة ولذلك مثلها بقوله كالأمر الخ أي كطلق الأمر ومطلق التنهي المبحوث عن أولهما بأنه للوجوب حقيقة وعن ثانيهما بأنه للحرمة كذلك أي كهذين المطلقين عن التقييد بمأمر به معين ومنهى عنه معين وهكذا وقوله لا المفصلة أي أصول الفقه هو طرق الفقه الجملة لا طرقه المفصلة أي التفصيلية نحو أقيموا الصلاة وما شابهه من الامثلة كما يأتي فليست من أصول الفقه لأن النظر فيها وظيفة الفقيه أما الأصولى فانه يتكلم على مقتضى الأمر والنهى مثلا من غير انظر الى مثال خاص هذا وفي هذين البيتين تعقيد لا يخفى فلو قال بدلهما يتناول احدا هو

أما أصول الفقه معني طرقه * مجلة كالأمر يعني مطلقه

يبناء

تمثيلا (وكيفية الاستدلال بها) أي بطرق الفقه الاجالية من حيث تفاصيلها وجزئياتها عند تعارضها

من تقديم الخاص على العام والتقييد على المطلق وغير ذلك وانما حصل التعارض فيها لكونها ظنية اذ لا تعارض بين قاطعين وقوله وكيفية بالرفع عطف على قوله طرقه وكيفية الاستدلال بالطرق المذكورة تجر الى الكلام على صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه الثلاثة أعني طرق الفقه الاجالية وكيفية الاستدلال بها وصفات من يستدل بها هي الفن المسمى بهذا اللقب أعني أصول الفقه المشعر بحدوده بابتداء الفقه عليه وهو المعنى الثاني الذي تقدمت الإشارة اليه (و) قوله

ببناء يعنى للجهول لكان أخصر بالترديد وسلم من التعقيد وقوله وكيف يستدل بالبناء للجهول
وبالأصول متعلق به وهو معطوف على طرق الفقه والمعنى أصول الفقه هو طرق الفقه المجملة وكيفية
الاستدلال بها أى بطرق الفقه الاجمالية لكن لا من حيث اجاها بل من حيث تفصيلها عند تعارضها
في افادة الاحكام لكونها ظنية من تقديم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل
وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها تنجر الى صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه الثلاثة هي الفن
المسمى بهذا اللقب أعنى أصول الفقه المشعر بمدحه بابتداء الفقه عليه وهو المعنى الثانى الذى تقدمت
الاشارة اليه كما علمت وقوله والعالم الذى هو الاصولى أى والعالم العارف بطرق الفقه أى أدلته الاجمالية
هو الذى يقال له الاصولى أى المرء المنسوب الى الاصول أى المتلبس به فالخبر بمحذوف كما علمت من
الحل وأحسن منه لوقال * وعالم بهذه الاصولى * هذا وحاصل بيان ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى
في هذه الثلاثة الايات مع زيادات وان كان فيه بعض تكرار لاقتضاء المقام لبسط الكلام فأقول
حد أصول الفقه باعتبار مدلوله اللغوى على ما عرفه التاج السبكى في جمع الجوامع واختاره هو أدلة الفقه
الاجمالية أى المسائل الكلية المبسوط فيها عن أحوال أدلة الفقه الاجمالية فأدلة الفقه الاجمالية
كمطلق الأمر والنهى وفعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والاجماع والقياس موضوع هذا الفن
والقضايا التى يبحث فيها عن أحوال تلك الموضوعات نفس أصول الفقه كقولهم الأمر للوجوب
حقيقة والنهى للتحريم كذلك وفعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجة وهكذا أما أدلة الفقه التفصيلية
كقوله تعالى أقيموا الصلاة ولا تقرّبوا الزنا وصلاته صلى الله تعالى عليه وسلم فى الكعبة والاجماع على
ان لبنى ابن السدس حيث لا عاصب لها بقياس الارز على البرقى منع بيعه متفاضلا واستصحاب
الطهارة لمن شك فى بقائها فليست من أصول الفقه وانما يذكر بعضها فى كتبه للتمثيل والنظر فيها
انما هو وظيفة الفقيه فانه يتكلم على ان الامر فى نحو أقيموا الصلاة للوجوب والنهى فى قوله تعالى
ولا تقرّبوا الزنا للتحريم بخلاف الاصولى فانه انما يتكلم على مقتضى الامر والنهى من غير نظر الى
مثال خاص وقيل أصول الفقه معرفة تلك المسائل أى ادراك وقوعها فهى فى قولهم مثلاً الامر للوجوب
ادراك وقوع ثبوت الوجوب حقيقة نطلق الامر وعلى هذا القياس وذهب الى الاول من التعريفين
القاضى أبو بكر الباقلانى وامام الحرمين صاحب الاعل والامام الرازى واختاره ابن دقيق العيد
لان الادلة اذا لم تعلم تخرج عن كونها أصولاً ومشى على الثانى البيضاوى وابن الحاجب الا أنه عبر بالعلم
بدل المعرفة ولكل من التعريفين وجه لان الفقه كما هو متفرع عن أدلته هو متفرع عن العلم
بأدلته هذا تقرير ما اقتصر عليه جمع الجوامع فى التعريفين واعترض عليهم بما مر ذكرها الخطيب
الشرينى رحمه الله تعالى فى شرحه البدر الطالع على جمع الجوامع مثل شيخه شيخ الاسلام زكريا
الانصارى فى مختصر الكتاب المذكور وقال والاولى فى الحد ان يقال أصول الفقه أدلة الفقه الاجمالية
وطرق استفادة جزئياتها وحال مستفيدها وقيل أصول الفقه معرفتها وقال شارحه الجلال المحلى
ما معناه الصواب ان مسمى أصول الفقه ثلاثة أمور الاول المسائل الكلية السابق ذكرها الثانى طرق
استفادة أدلة الفقه التفصيلية عند تعارضها وهى المرجحات كتقديم الخاص على العام والظاهر على
المؤول ونحو ذلك الثالث طرق مستفيدها وهى صفات المجتهد المعبر عنها بشروط الاجتهاد والاصولى
العارف بالثلاثة المذكورة ولما بين معنى أصول الفقه من حيث الاضافة ثم من حيثية العلمية أخذنى
عداً بوابه فقال

﴿ أبواب أصول الفقه ﴾

(أبوابها عشرون بابا تسرد * وفي الكتاب كلها تسرد

وتلك أقسام الكلام ثمانية * أمر ونهي ثم لفظ عما

أو خص أو مبين أو مجمل * أو ظاهر أو مؤول

ومطلق الافعال ثم ما نسخ * حكما سواء ثم ما به انتسخ

كذلك الاجماع والاختبار مع * حظر ومع اباحة كل وقع

كذا القياس مطلق لعلة * في الاصل والترتيب للدلالة

والوصف في مفت ومستفت عهد * وهكذا أحكام كل مجتهد

يعني ان أبواب أصول الفقه عشرون بابا تسرد أي أسرد هالك أي آتيك بهام متتابعة متواليه وقوله وفي

الكتاب كلها تسرد أي سأحضر هالك كلها في هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وقوله وتلك أقسام

الكلام أي أبوابها العشرون والمراد ومضمون أبواب أصول الفقه أقسام الكلام الخ وقوله ثمانية أي ثم

وهو حرف عطف والألف للإطلاق وقوله أمر ونهي بالرفع هو وما بعده معطوف على أقسام أي والامر

والنهي وقوله ثم لفظ عما بألف الإطلاق أي ثم العام وقوله أو خص بالمبناء للفاعل أي والخاص ويذكر

فيه المطلق والمقيد وقوله أو مبين الخ أي والمبين والمجمل والظاهر والمؤول وقوله ومطلق الافعال أي

وأفعال صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وسلم ولفظ مطلق هنا حشو وقوله ثم ما نسخ الخ أي وهو

الناسخ وقوله ثم ما به انتسخ وهو المنسوخ وقوله كذلك الخ أي من أبواب أصول الفقه أيضا

الاجماع وكذلك الاخبار بفتح الهمزة مع حظر ومع اباحة أي مع الحظر والاباحة أي بيان ما هو

الاصل فيها بعد البعثة وزاد استصحاب الحال وقوله كل وقع تكملة وقوله كذا القياس الخ

أي من أبواب أصول الفقه أيضا القياس مطلقا أي سواء كان القياس لعلة في الاصل أو لدلالة

كذلك أو لشبه كذلك وقوله والترتيب للدلالة أي وترتيب الأدلة أي بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره

وأيهما المقدم على غيره عند التعارض وقوله والوصف في مفت ومستفت عهد أي ووصف المفتي

والمستفتي المعهود أي بيان شروطهما وقوله وهكذا أحكام الخ أي وهكذا بيان أحكام كل مفت

ومجتهد فالمجتهد والمفتي واحدهما والمراد في جميع المذكورات المسائل المبحوث فيها عن هذا ولما

ذكر أبواب أصول الفقه جملة أراد ان يذكرها مفصلة فقال

(باب أقسام الكلام)

أي هذا مبحثها وأل في الكلام للعهد الذي كرى أي أقسام الكلام الذي هو أحد الأبواب المتقدم

ذكرها وكذا يقال في أل في الكلمة المضافة إلى كل باب واعلم انه لما كان الكلام على الاقسام

يستدعي بيان نفس الكلام لأن معرفة أقسام الشيء باعتبار انها أقسامه فرع نفس معرفته بدأ

ببيان الكلام قبل بيان أقسامه فقال

(أقل ما منه الكلام ركبوا * اسمان أو اسم وفعل كاربوا

كذلك من فعل وحرف وجدا * وجاء من اسم وحرف في النداء)

يعني أقل ما أي أقل لفظ أو قول ركبوا أي ألفوا منه الكلام اسمان وله أربع صور مبتدأ وخبر كالله

واحد مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو أقام الزيدان مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو مضروب

العمران واسم فعل وفاعله نحو هيات العقيتي وقوله أو اسم وفعل وله صورتان فعل وفاعل

كاربوا وجاء السعد ويحيى الخبر وقوله كذلك من فعل وحرف وجدا بألف الإطلاق أي وجده

كذلك من فعل وحرف نحو ما قام ولم يقم زيد مثلا وهذا القسم أثبتته بعضهم في أفراد الكلام ولم

(والكلام) في الاصطلاح (ينقسم) من حيثية أخرى (إلى أمر) وهو ما يدل على طلب الفعل نحو قم (ونهي) وهو ما يدل على طلب الترك نحو لا تقم (وخبر) وهو ما يحتمل الصدق والكذب نحو جاء زيد (واستخبار) وهو الاستفهام نحو هل قام زيد فيقال نعم أولا (وينقسم) الكلام أيضا (إلى ثمن) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالأول ليس بالشباب يعود

(١٩)

يوما والثاني نحو قول منقطع

الرجاء ليت لي ما لا فاحج به
ويمنع الثمن في الواجب
نحو ليت غدا يجيء إلا أن
يكون المطلوب بحيث الآن
فيدخل في القسم الأول
والحاصل أن الثمن يكون
في المستع والممكن الذي
فيه عسر (وعرض)
بكون الرأى هو الطلب
يرفخ نحو ألا تنزل عندنا
ونحوه التحضيض إلا أنه
طلب بحث (وقسم) بفتح
القاف والسين وهو الحلف
نحو والله لأفعلن كذا (ومن
وجه آخر ينقسم) الكلام
أيضا (إلى حقيقة) ومجاز

فالحقيقة في اللغة ما يجب
حفظه وحجته وفي
الاصطلاح (ما سبق في
الاستعمال على موضوعه)
أي على معناه الذي وضع له
في اللغة (وقيل ما استعمل
فيما اصطلح عليه من
المخاطبة) التي وقع الخطاب
بها وإن لم يبق على موضوعه
الذي وضع له في اللغة
كالضالة المستعملة في لسان
أهل الشرع للهيشة
المخصوصة فإنه لم يبق على

بعد الضمير في قام الزاجع إلى زيد مثلا كلمة لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة وقوله وجاء من اسم وحرف في النداء أي وجاء من اسم وحرف في النداء بمعنى المنادى نحو يارب فالكلام مجوع حرف النداء مع المنادى وقال أكثر النحاة إنما كان يارب كلاما لأن تقديره أدعوا زيدا أو أنادى زيدا فالجمله مركبة من فعل واسم ولكن مقصود الناظم رحمه الله تعالى كغيره من الأصوليين بيان أقسام الجمل ومعرفة المقر من المركب فلذلك لم يأخذوا فيه بأنه تحقيق الذي يسلكه النحويون ثم شرع رحمه الله تعالى في أقسام الكلام فقال

﴿ وقسم الكلام للاخبار * والأمر والنهي والاستخبار ﴾

يعني أن الكلام ينقسم إلى خبر وهو كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته كقام زيد وإلى أمر وهو كلام مشتمل على نحو أفعل دال بالوضع على طلب فعل أو ترك نحو قم وانك والى ونهي أي كلام مصدر بالأدال بالوضع على الترك كالأقصر وإلى استخبار وهو الاستفهام نحو هل قال زيد فيقال نعم أولا وأحسن منه تقسيم جمع الجوامع وهو أن الكلام ينقسم إلى طاب وخبر وإنشاء فإن أفاد اللفظ بالوضع طاب ذكر الماهية فاستفهام نحو ما هذا أو طلب تحصيلها فأمر نحو قم أو تحصيل الكف عنها فنهي نحو لا تلعب ولو كان ذلك من ملتمس وسائل وإن لم يفد بالوضع طاب فإن احتمل الصدق والكذب لذاته بصرف النظر عن الخبر سمي خبرا وإن كان لا يحتمل الصدق والكذب سمي إنشاء وإن لم يفد طابا كانت طائفي أو أفاده باللازم كأنثني نحو ليت الشباب يعود والترجي نحو لعني أفرد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ ثم الكلام ثانيا قد انقسم * إلى ثمن ولعرض وقسم ﴾

يعني أن الكلام كما انقسم أولا إلى ما ذكر قد انقسم ثانيا إلى ثمن وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالأول * نحو ليت الشباب يعود يوما * والثاني نحو قول منقطع الرجاء نحو ليت لي ما لا فاحج به وقوله ولعرض أي وانقسم أيضا إلى عرض وهو كلام مصدر بالأدال بالوضع على الطلب برفق ولين نحو ألا تنزل عندنا وقوله وقسم أي واتقسم أيضا إلى قسم وهو كلام دال على القسم أي اليمين نحو والله لأفعلن كذا ﴿ تنبيه ﴾ إن أعاد الفعل بقوله ثم الكلام ثانيا قد انقسم إلى ثمن إلخ مع أن ما قبله وما بعده تقسيم واحد فكان ينبغي أن يقتصر على قوله وإلى ثمن إلخ إشارة إلى أن منهم من اقتصر على تقسيمه إلى ما تقدم وأنه يزداد عليه انقسامه أيضا إلى هذه المذكورات وهذا من دقائق هذه المنظومة ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ وثالثا إلى مجاز وإلى * حقيقة وحدهما المستعملا

من ذاك في موضوعه وقيل ما * يجري خطبا في اصطلاح قدما

أقسامها ثلثة شرعي * واللغوي الوضع والعرفي ﴾

يعني واتقسم الكلام انقسامات ثلثة أي مغايرة للوجه الذي انقسم باعتبارها إلى ما تقدم فإن انقسامه

موضوعه اللغوي وهو الدعاء بخير وكالدابة الموضوعية في العرف لنوات الأربع كالجارية لم يبق على موضوعه اللغوي وهو كل ما يدب على الأرض (والمجاز) في اللغة مكان الجواز وفي الاصطلاح (ما يجوز) أي تعدى به (عن موضوعه) وهذا على القول الأول في تعريف الحقيقة وعلى القول الثاني هو ما استعمل في غير ما اصطلح عليه من المخاطبة (والحقيقة اللغوية) وهي التي وضعها واضع اللغة كالاسد للحيوان المفترس (والمشرعية) وهي التي وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة (والمعرفية) وهي التي وضعها

أهل العرف العام كالداية لذوات الأربع وهي في اللغة كل ما يدب على وجه الأرض أو أهل العرف الخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة وهذا التقسيم انما يتمشى على القول الثاني في تعريف الحقيقة دون الاول فانه مبني على نفي ما عدا الحقيقة اللغوية فالانفاذ الشرعية كالصلاة والحج ونحوهما والعرفية كالداية مجاز عنده وفي اثبات المصنف للحقيقة الشرعية والعرفية دليل على اختيار القول الثاني وهو الراجع وان اقتضى تقديمه للقول الاول ترجيحه وجعل المصنف الحقيقة والمجاز من أقسام الكلام مع انهما من أقسام المفردات اشارة الى ان المفرد لا يظهر اتصافه بالحقيقة والمجاز لا بعد الاستعمال لا قبله والله أعلم (والمجاز اما ان يكون بزيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة فالمجاز بالزيادة (٢٠) مثل قوله تعالى ليس كشيء شيء) فالكاف زائدة لتلازم اثبات مثل له تعالى

لانها ان لم تكن زائدة فهي بمعنى مثل فيقتضي ظاهر اللفظ نفي مثل مثل الباري وفي ذلك اثبات مثل له وهو محال عقلا وضد المقصود من الآية فان المقصود منها نفي المثل فالكاف مزيدة للتأكيد وقال جماعة ليست الكاف زائدة والمراد بالمثل الذات كما في قولهم مثلك لا يفعل كذا لقصد المبالغة في نفي ذلك الفعل عنه لانه اذا اتقى عمن يماثله ويناسبه كان نفيه عنه أولى وقال الشيخ سعد الدين القول بان الكاف زائدة اخذها ظاهر والاحسن ان لا تكون زائدة وتكون نفيا للمثل بطريق الكناية التي هي أبلغ لان الله سبحانه موجود قطعا فنفي مثل المثل مستلزم لنفي المثل ضرورة انه لو

الى ما تقدم باعتبار مدلوله والى ما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره الى مجاز والى حقيقة يعنى ينقسم اليهما لكنه لا ينحصر فيهما اذ هو قبل الاستعمال لا يوصف بواحد منهما فان أراد المستعمل بالفعل ان يحصر فيهما وقوله وحدها أي تعريفها وقوله ما أي لفظ استعماله بالانطلاق وقوله من ذلك أي من الكلام في موضوعه أي مما يستعمل فيما وضع له ابتداء والمراد لفظ يبق في الاستعمال على موضوعه وحاصل المعنى ان تعريف الحقيقة هو لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء فخرج بالمستعمل ما لم يستعمل مما وضع وغيره وبقيد الوضع اللفظ المهمل والغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى حمار وبقيد الابتداء المجاز وقوله وقيل ما يجري خطابا الى أي وقال بعضهم في تعريف الحقيقة هو ما أي لفظ يجري خطابا بان استعماله في اصطلاح صادر من الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وقوله في اصطلاح قدما أي في اصطلاح متقدما وحاصل المراد انه قيل في تعريف الحقيقة أيضا بانها استعمال فيما اصطلح عليه من المخاطبة بكسر الطاء أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ بان عينته على ذلك المعنى بنفسه وان لم يبق على موضوعه اللغوي كالصلاة في لسان الشرع لهيئة مخصوصة فانه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو الدعاء بخير والداية الموضوع في العرف لذات الأربع كالجمار فانه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يدب على الأرض ثم ان الحقيقة تنقسم باعتبار الواضع الى ثلاثة أقسام وقد ذكرها الناظم بقوله أقسامها ثلاثة شرعي الخ أي فهي تنقسم الى حقيقة شرعية ولغوية وعرفية فالحقيقة الشرعية هي ما وضعه الشارع كصلاة للعبادة مخصوصة واللغوية وهي ما وضعها واضع اللغة كالأسد للحيوان والفرس والعرفية وهي ما وضعها أهل العرف فنقلت من معناها اللغوي الى غيره بحيث هجر الاول وهي اما ان لا تكون من قوم مخصوصين أو تكون فالاولى تسمى العرفية العامة وغلبت العرفية عند الإطلاق عليها كالداية لذوات الأربع بعد ان كانت في اللغة لكل ما يدب على الأرض كما مر لانها مشتقة من الديب تخصها العرف ببعضها والثانية التي من قوم مخصوصين تسمى العرفية الخاصة كالجوهر والعرض عند المتكلمين والرفع والنصب والجر للنحاة فان لكل واحد منهما معنى خاصا في اللغة ونقله أهل العرف الخاص الى معنى مصطلح عليه عندهم ولما انتهى الكلام على الحقيقة وحدها وأقسامها شرع يتكلم على المجاز فقال

وجعله مثل لكان هو مثلا لانه لا يصح نفي مثل المثل فهو من باب نفي الشيء بنفي

لازمه كما يقال ليس لآخي زيد أخ فآخي زيد منزوم والاخ لازم له لانه لا بد لآخي زيد من أخ هو زيد فنقيت اللازم وهو أخو آخي زيد والمراد نفي منزومه وهو أخو زيد اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ وهو زيد (والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى واسئل القرية) أي أهل القرية ويسمى هذا النوع مجاز الاضمار وشرطه ان يكون في المظهر دليل على المحذوف كالقرينة العقلية هنا الدالة على ان الابنية لا تسئل لكونها جادا فان قيل حد المجاز لا يصدق على المجاز بالزيادة والنقصان لانه لم يستعمل اللفظ في غيره موضوعه فالجواب انه منه حيث استعمل نفي مثل المثل في نفي المثل وسؤال القرية في سؤال أهلها فقد تجاوز في اللفظ وتعدي به عن معناه الى معنى آخر وقال صاحب التلخيص انه مجاز من حيث ان الكلمة نقلت عن اعرابها الاصل الى نوع آخر من الاعراب فالحكم الاصل على مثله النصب لانه

خبر ليس وقد تغير
بالجر بسبب زيادة الكاف
والحكم الأصلي للقريه
الجر وقد تغير الى نصب
بسبب حذف المضاف
(والجواز بالنقل) أى بنقل
اللفظ عن معناه الى معنى
آخر للنسبة بين المعنى
المنقول عنه والمنقول اليه
(كالغائط فيما يخرج من
الانسان) فانه نقل اليه
عن معناه الحقيقي وهو
المكان المظلم من
الأرض لان الذى يقضى
الحاجة يقصد ذلك المكان
طلباً للستر فسموا الفضلة
الخارجة من الانسان باسم
المكان الذى يلزم ذلك
واشتهر ذلك حتى صار
لا يتبادر في العرف من
اللفظ الا ذلك المعنى وهو
حقيقة عرفية مجاز بالنسبة
الى معناه اللغوي فقول
من قال ان تسميته مجازاً
مبنى على قول من أنكر
الحقيقة العرفية ليس
بظاهر اذ لا منافاة بين
كونه حقيقة عرفية ومجازاً
لغوياً كما عرفت (والجواز
بالاستعارة كقوله تعالى
جداراً يريد أن ينقض)
أى يسقط فتشبهه ميله الى
السقوط بارادة السقوط
التي هي من صفات الحي
دون الجاد فان الارادة
منه ممتنعة عادة والمجاز
المبنى على التشبيه يسمى

ثم المجاز ما به تجوزا * في اللفظ عن موضوعه تجوزا
بنقص أو زيادة أو نقل * أو استعارة كنقص أهل
وهو المزداد في سؤال القرية * كما أتى في الذكر دون مريه
وكازدياد الكاف في كمثله * والغائط المنقول عن محله
رابعها كقوله تعالى * يريد أن ينقض يعنى مالا
يعنى ان المجاز على ما اختاره من التعريف الاول للحقيقة هو ما أى لفظ مجوزاً بألف الاطلاق والنباء
للفاعول أو الفاعل أى تعدى به المتجوز في اللفظ المستعمل والمراد تعدى في الاستعمال عن موضوعه
أى كل موضوع له لغوى تعدى به ما يصحح بان يكون له علاقة بينه وبين موضوعه اللغوي وان شئت قلت
هو اللفظ المستعمل فيما وضع له لغة أو شرعاً أو عرفاً بوضع ثان له علاقة بين الموضوع لهما فخرج بقيد
الثانوية الحقيقة فانها بوضع أول وبالعلاقة العلم المنقول كفضل وزاد البيانين ومن وافقهم في
تعريفه مع قرينة صارفة عن ارادة ما وضع له أولاً وعلى التعريف الثانى للحقيقة يقال في تعريف
المجاز هو ما استعمل في غير ما اُصطلح عليه من الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وهو واضح مما تقدم
فلذا لم يذكره والمجاز مشتق من الجواز من مكان الى آخر فكأن اللفظ الذى له حقيقة ومجاز
تعدى من الحقيقة الى المجاز وقوله تجوزا أى تجوز تجوزاً على وزن تفعل المضاعف تفعلاً فهو
بفتح المثناة فوق وضم الواو مصدر زاده تكملة للتأكيّد وقوله بنقص متعلق بالمصدر أى وتجوز
المجاز أى الذى يطلق عليه هذا اللفظ اصطلاحاً ما أن يكون بنقص أى بسبب نقص لفظ على العبارة
لاداء ذلك المعنى أو معها أو زيادة كما قال أو زيادة أى بسبب زيادة لفظ على العبارة أو معها أو
نقل كما قال أو نقل أى أو بسبب أو مع نقل اللفظ عن معناه الاصل الى معنى آخر للنسبة بين
المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول اليه أو استعارة كما قال أو استعارة أى أو بسبب أو مع استعارة
وهي ما كانت علاقته مشابهة معناه بما وضع له فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة وكثيراً ما يطلق
على المعنى المصدرى الذى هو استعمال اسم التشبيه في التشبيه للمشابهة وهذا هو المناسب هنا فان
كانت العلاقة غير المشابهة سمي مجازاً مرسلًا ر قوله كنقص أهل هذا شروع في تمثيل ما يطلق
عليه اسم المجاز اصطلاحاً على اللف والنشر المرتب فكأنه قال فالمجاز بالنقص كنقص أهل من نحو
قوله تعالى واسئل القرية كما قال وهو المراد في سؤال القرية كما أتى في الذكر وهو القرآن من قوله
تعالى واسئل القرية وقوله دون مريه أى بغير شك تكملة والمراد واسئل أهل القرية ضرورة ان
المقصود سؤال أهل القرية لا سؤال نفسها وان كان الله قادراً على انطاق الجدران أيضاً ففيه مجاز
بالنقص حيث أطلق واسئل القرية واريد سؤال أهلها فيكون استعمال اللفظ في غير موضوعه
مجازاً ويسمى هذا النوع مجاز الاضمار وشرطه ان يكون في المظهر دليل على المحذوف كالقرينة
العقلية هنا الدالة على ان الابنية لا تسئل لكونها اجادا كما علمت وقد يقال يحتمل أن المراد بالقرية
أهلها من باب اطلاق المحل على الخال فلا يكون فيه نقص وقوله وكازدياد الكاف في كمثله من قوله
تعالى ليس كمثله شيء وهذا مثال للمجاز بالزيادة وذلك كما علم مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء أى موجود
لان الشيء مرادف له عندنا ويلزم نفي ما عداه بالطريق الاولى والمراد ليس مثله شيء والا يلزم اثبات
المثل وهو محال فزيد الكاف حيث أطلق مثل المثل وأريد مثله فهو لم يبق على موضوعه لانه
نقل عن معنى مثل المثل الى المثل فيكون مجازاً * فان قيل لحد المجاز لا يصدق على المجاز بالنقص
والزيادة لانه لم يستعمل اللفظ في غير موضوعه * فالجواب انه من حيث استعمال سؤال القرية

استعارة وعبرة المصنف توهم ان النقل قسم من المجاز ومقابل للاقسام وليس كذلك فان النقل يعبر جميع أنواع المجاز فان معناه تحويل اللفظ عن معناه الموضوع له الى معنى آخر فقولته ليس كمثله شيء منقول من الدلالة على نقيض المثل الى نقيض المثل وقوله واستل القرية منقول من الدلالة على سؤال القرية الى سؤال أهل القرية ولفظ الغائط منقول من الدلالة على المكان المظلم الى فضلة الانسان وقوله جدار يريد أن ينقض منقول من الدلالة على الارادة الحقيقية التي هي ارادة الحي الى صورة تشبه صورة الارادة فالمجاز كانه نقل اللفظ عن موضعه الاول الى معنى آخر لكنه قد يكون من بقاء اللفظ على صورته من غير تغيير وهذا المجاز العارض في الألفاظ المفردة كنقل لفظ الأسد من الحيوان المفترس الى

(٢٢)

في سؤال أهلها ونقيض المثل في نقيض المثل فقد تجوز في اللفظ وتعدى به عن معناه الى معنى آخر وقال جماعة التحقيق ان الكاف ليست زائدة ولا يلزم محذوران لانه اما أن تجعل مثل بمعنى الذات كما في قولهم مثلك لا يفعل كذا لقصد المبالغة في نقيض ذلك الفعل عنه لانه اذا انتفى عمن بمأثله ويناسبه كان نفيه عنه أولى أو بمعنى الصفة فيكون المعنى ليس كذاته شيء أي ذات أو ليس كصفته شيء أي صفة أو غير ذلك مما هو مذكور في المطولات وقوله والغائط المنقول عن محله هذا اشارة الى المجاز بالنقل فقولته والغائط الخ أي وكالغائط الخارج من الانسان من الفضلة المخصوصة المنقول عن محله فانه نقل اليه عن معناه الحقيقي وهو المكان المظلم من الأرض لان الذي يقضى الحاجة يقصد ذلك المكان طلبا للاستتر فسموا الفضلة الخارجة من الانسان باسم المكان الذي يلزم ذلك واشتهر حتى صار لا يتبادر في العرف من اللفظ الا ذلك المعنى وهو حقيقة عرفية مجاز بالنسبة الى معناه اللغوي فقول من قال ان تسميته مجازا مبني على قول من أنكر الحقيقة العرفية ليس بظاهر اذ لا منافاة بين كونه حقيقة عرفية ومجازا لغويا كما عرفت وقوله رابعها الخ أي رابع ما يطلق عليه المجاز اصطلاحا وهو المجاز بالاستعارة كقولته تعالى يريد من قوله تعالى جدار يريد أن ينقض يعني يسقط لانه مالا بألف الاطلاق فالارادة الحقيقية غير مرادة اذ لا ارادة لجاد فوجب الصرف للمجاز فشبهه ميله الى السقوط بارادة السقوط التي هي من صفات الحي دون الجاد بجامع القرب من الفعل في كل وأطلق اسم التشبيه وهو الارادة على المشبه وهو ميله الى السقوط واشتق من لفظ الارادة يريد فالاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية لجر يانها فيه بتبعية جر يانها في المصدر فظهر ان قوله يريد مجاز مبني على التشبيه يسمى استعارة ولما انقضى كلامه على أقسام الكلام أتبع ذلك بالكلام على الأمر فقال

﴿ باب الأمر ﴾

أي هذا مبحثه واعلم أن لفظ أمر المنتظم في هذه الأحرف المسماة بألف ميم راء حقيقة في القول المخصوص الدال على اقتضاء فعل معبر عنه بلفظ الفعل نحو قوله تعالى وأمرأه هلك بالصلاة أي قل لهم صلوا ومجاز في الفعل نحو قوله تعالى وشاورهم في الأمر أي الفعل الذي تعزم عليه لتبادر القول دون الفعل من لفظ الأمر الى الذهن والتبادر علامة الحقيقة قال الناظم رحمه الله تعالى

﴿ وحده استدعاء فعل واجب ﴾ بالقول ممن كان دون الطالب

بصيغة أفعل فالوجوب حقيقا ﴾ حيث القرينة انتفت وأطلقا

يكون مع تغيير يعرض للفظ بزيادة أو نقصان وهو المجاز الذي يعرض للألفاظ المركبة ويسمى المجاز الواقع في الألفاظ المفردة مجازا لغويا والمجاز الواقع في التركيب مجازا عقليا وهو اسناد الفعل الى غير من هوله في الظاهر والله أعلم ولما انقضى كلامه على أقسام الكلام أتبع ذلك بالكلام على الأمر فقال (والأمر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب) بان لا يجوز له الترك فقولته استدعاء الفعل يخرج به النهي لأنه استدعاء الترك وقوله بالقول يخرج به الطلب بالاشارة والكتابة والقرائن المفهمة وقوله ممن هو دونه يخرج به الطالب من المساوي والأعلى فلا يسمى ذلك أمرا بل يسمى الأول التماسا والثاني دعاء وسؤالا

وهذا قول جماعة من الأصوليين والمختارانه لا يعتبر في الأمر العلو وهو أن يكون الطالب على سبيل التعظيم والفرق بين العلو والاستعلاء ان العلو كون الأمر في نفسه أعلى درجة من المأمور بالاستعلاء أن يجعل نفسه عاليا بأكبر أو غيره وقد لا يكون في نفس الأمر كذلك فالعلوم من صفات الأمر والاستعلاء من صفات كلامه وقوله على سبيل الوجوب يخرج للأمر على سبيل الندب بان يجوز الترك واقتضى كلام المصنف ان المندوب ليس بأمرأه وفيه خلاف مبني على ان لفظ الأمر حقيقة في الوجوب أو في القدر المشترك بين الإيجاب والندب وهو طلب الفعل وقيل انه حقيقة في الندب وقيل غير ذلك (وصيغته) أي صيغة الأمر الدالة عليه (أفعل) وليس المراد هذا الوزن بخصوصه بل كون اللفظ دالا على الأمر بهيئة نحو اضرب وأكرم واستخرج

لامع دليل دلنا شرعا على * اباحة في الفعل أو تدب فلا
بل صرفه عن الوجوب حتما * بحمله على المراد منهما

يعني أن تعريف الامر استدعاء فعل واجب أي طلب فعل محتم والمراد طالب فعل مقتض للوجوب
بالقول الدال عليه بالوضع ممن كان أي ممن وجد دون الطالب في الرتبة فقوله فعل أخرج النهي لأنه
طلب للترك وقوله واجب أخرج ما لم يكن واجبا بأن جوز الترك فإنه ليس بأمر على ما اقتضاه ظاهر
عبارته فيكون المندوب على هذا ليس بمأمور به وبه قال أبو بكر الرازي والكرخي وبعض الفقهاء
وقال المحققون ومنهم القاضي أبو بكر الباقلاني على أن المندوب مأمور به لأنه طاعة اجبا والطاعة
فعل المأمور به فسمى الامر لفظ وهو صيغة افعل وصيغة افعل تدل على الوجوب فلفظ امر معناه
القول الطالب سواء كان على سبيل الحتم أم لا كما عرفت فيشمل الوجوب والتدب وصيغته بنحو
صل تدل على الوجوب لكن قال الشيخ سعد الدين إنما يتم هذا الدليل أعني الطاعة فعل المأمور به
على رأي من جعل أمرا للطلب الجازم أو الراجح أما من يخصه بالجازم يعني كالناظم تبعاً لصاحب الاصل
فكيف يسلم أن كل طاعة فعل المأمور به بل الطاعة عنده فعل المأمور به أو المندوب اليه أعني ما تعلق
به صيغة افعل للإيجاب أو التدب وقوله بالقول أخرج الطالب بالاشارة والقرائن المفهمة فلا يكون
أمرا حقيقة وقوله ممن كان دون الطالب أخرج الطالب من المساوي فيسمى التماسا وطلب الاعلى من
الادنى فيسمى دعاء كقولك اللهم اغفر لي وظاهر كلام الناظم رحمه الله تعالى أنه لا يشترط في الأمر
الاستعلاء وبه قال الرازي والآمدي وابن الحاجب والاستعلاء هو أن يكون الطالب مظهرا للتعظيم
على المطلوب منه وإن خالف الواقع كما قال سيدنا عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه لسيدنا معاوية
ابن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما

أمرتك أمرا جازما فعصيتني * وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

والمراد بابن هاشم عبد الله بن هاشم بن عتبة بن مالك بن أبي وقاص كان أبوه هاشم بن عتبة
من الفرسان ويلقب بالمرقال وهذا البيت أحد أبيات أربعة والقصة في الكامل للبرد و ذكر
حاصلها في شرح جع الجوامع وإنما يعتبر بها الناظم العلويان يكون الطالب أعلى رتبة من المطلوب
منه كما علمت وبه قال أبو اسحق الشيرازي وابن الصباغ والسمعاني واشترطهما العنبري واختار
البيضاوي عدم اشتراطهما لقوله تعالى حكاية عن فرعون خطابا لقومه ماذا تأمرون فاطلق
الامر على ما يقولونه عند المشاورة ومن المعلوم انتفاء العلو والاستعلاء أما العلو فواضح لان من المعلوم
أنه لم يكن لهم علو على فرعون وأما الاستعلاء فوقعه في حال المشاورة ولاعتقادهم الإلهية في فرعون
فلم يكن لهم استعلاء عليه وكيف وهم كانوا يعبدونه والعبادة أقصى غاية الخضوع وقول الناظم رحمه
الله تعالى بصيغة افعل المراد كل ما يدل عليه من صيغته فليس المراد هذا الوزن بخصوصه بل كون اللفظ
دالاً على الامر بهيته بنحو ضرب أو كرم واستخرج فيدخل افعلى وافعلوا وفعلا وغير ذلك قال
الاسنوي ويقوم مقامها اسم الفعل كصه والمضارع المقرون باللام بنحو تكرم ولينفق وليطوفوا وهي
حقيقة في الوجوب كما قال فالوجوب حقا حيث القرينة انتفت وأطلقا أي حققن الوجوب بصيغة
افعل اذا انتفت القرينة الصارفة له عن موضوعه فصيغة افعل عند الاطلاق والتجرد عن القرينة
تحمّل على الوجوب كما عرفت بنحو قوله تعالى أقيموا الصلاة وقوله وأطلقا مع دليل الخ أي وأطلقن
صيغة افعل على الوجوب عند عدم دليل يدلنا شرعا على الاباحة أو التدب فتحمّل صيغة افعل حينئذ
على الاطلاق للوجوب عند التجرد من القرينة وهو عدم الدليل الذي يصرفه عن الوجوب بأن لم

ولينفق وليطوفوا وتنفق
وليوفوا نذورههم
وليطوفوا بالبيت العتيق
(وهي) أي صيغة الأمر
(عند الاطلاق والتجرد
عن القرينة) الصارفة عن
الوجوب (تحمّل عليه)
أي على الوجوب نحو أقيموا
الصلاة (الا مادل الدليل
أعلى أن المراد منه التدب)
نحو فكاتبوهم ان علمتم
فيهم خيرا الآن المقام يقتضي
عدم الوجوب فان المكاتبه
من المعاملات (أو الاباحة)
نحو واذا حلتم فاصطادوا
فان الاصطياد أحد وجوه
التكسب وهو مباح وقد
أجمعوا على عدم وجوب
المكاتبه والاصطياد وظاهر
كلامه ان الاستثناء في قوله
الا مادل الدليل منقطع
لان الدليل هو القرينة
ويمكن أن يكون متصلا
وتختص القرينة بما كان
متصلا بالصيغة والدليل
بما كان منفصلا عنها لان
ما كانت القرينة فيه
منفصلة داخل في المجرد
عن القرينة مثال القرينة
المتصلة قوله تعالى فالآن
باشروهن بعد قوله أحل
لكم ليلة الصيام الرفق الى
نساءكم ومثال القرينة
المنفصلة قوله تعالى وأشهدوا
اذا تبايعتم والقرينة أن

النبي صلى الله عليه وسلم باع ولم يشهد فعلم أن الأمر للنسب (ولا تقتضي) صيغة الأمر العارية عما يدل على التقييد بالتكرار أو بالمرة (التكرار على الصحيح) ولا المرة (٢٤) لكن المرة ضرورية لأن ما قصد من تحصيل الأمور به لا يتحقق إلا بها والاصل

براءة الذمة مما زاد عليها (الامادل الدليل على قصد التكرار) فيعمل به كالأمر بالصلاة الخمس وصوم رمضان ومقابل الصحيح انه يقتضي التكرار فيستوعب الأمور بالفعل المطلوب ما يمكنه من عمره حيث لا بيان لأمد الأمور به لانتفاء مرجع بعضه على بعض وقيل يقتضي المرة وقيل بالوقف واتفق القائلون بأنه لا يقتضي التكرار على انه اذا علق على علة محققة نحو ان زنى فاجلدوه انه يقتضي التكرار (ولا تقتضي) صيغة الأمر (الفور) يريد ولا التراخي الا بدليل فيهما لأن الغرض إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول والثاني وقيل يقتضي الفور وكل من قال بانها تقتضي التكرار قال انها تقتضي الفور (والأمر بإيجاد الفعل أمر به وبما لا يتم) ذلك (الفعل الابه كالأمر بالصلاة) فانه (أمر بالطهارة) فان الصلاة لا تصح إلا بالطهارة (المؤدية اليها واذا فعل) بالبناء للفعل والضمير للمأمور به

توجد قرينة تصرفه عنه فان وجدنا دليل دلنا شرعا على اباحة في الفعل أو ندب فلا تطلقه على الوجوب بل يحمل على الندب أو الاباحة كما قال بل صرفه عن الوجوب حتما * بحمله على المراد منهما أي الاباحة أو الندب مثال الاباحة قوله تعالى كلوا من الطيبات ومثال الندب قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا فالقمام في هذين المثالين يقتضي عدم الوجوب فان الاكل من الطيبات مباح والمكاتب من المعاملات مندوب اذ قد أجمعوا على عدم وجوب الاكل من الطيبات وعدم وجوب الكتابة وترد لغير ذلك مما يأتي ان شاء الله تعالى ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ ولم يفد فورا ولا تكرارا * ان لم يرد ما يقتضي التكرار ﴾

يعني ان الأمر المطلق لا يقتضي الفور أي المبادرة بفعل المأمور به عقب ورده ولا التراخي بل يشمل كلاهما لان الغرض منه إيجاد الفعل المأمور به من غير اختصاص للفعل بالزمان الأول أي ما عقب الامر دون الزمان الثاني وهو ما عداه وقدياني للفور كالواجب المضيق وقدياني للتراخي كاللحج وقوله ولا تكرار يعني ولا يقتضي الأمر المطلق أي العارية عن التقييد بالمرة أو بالتكرار أو بالصفة أو بالشرط التكرار على الصحيح بل انما يفيد طلب فعل المأمور به من غير اشعار بالمرة والمرات لكن المرة الواحدة لا بد منها في الامتثال فهي من ضروريات الاتيان بالمأمور به الامادل دليل على قصد التكرار فيحمل على التكرار كالأمر بالصلاة الخمس والأمر بصوم رمضان والأمر بالزكاة وقيل يقتضي التكرار أي عند الاستاذ أبي اسحق الاسفرايني وموافقيه فيقتضي التكرار حيث لا بيان لامره فيستوعب ما يمكن استيعابه من زمان العمر لانتفاء مرجع بعضه على بعض وقوله ان لم يرد ما يقتضي التكرار يعني ان الأمر لا يقتضي التكرار ان لم يرد ما يقتضيه فان ورد ما يقتضيه بان علق على شرط أو صفة اقتضى التكرار بحسب تكرار المعلق عليه مثل قوله تعالى فان كنتم جنبا فاطهروا والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فتكرر الطهارة بتكرار الجنابة ويكرر الجلد بتكرار الزنا وان كان مطلقة بان لم يعاق على شرط أو صفة لم يقتض التكرار ويحمل المعلق المذكور على المرة أيضا بقرينة كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قضية الآية الشريفة على هذا القول وجوب تكرار الحج بتكرار الاستطاعة لكن قامت القرينة الدالة على المرة وهي الحديث ألعاننا هذا أم لا بد قال بل لا بد ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

﴿ والأمر بالفعل المهم المنحتم * أمر به وبالذي به يستم

كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء * وكل شيء للصلاة يفرض

وحيثما ان جرى بالمطلوب * يخرج به عن عهدة الوجوب ﴾

يعني ان الأمر بالفعل أمر به وبما لا يتم ذلك الفعل الابه فقوله المهم المنحتم تكملة لان الكلام في الأمر الواجب وقولنا وبما لا يتم ذلك الفعل الابه هو معنى قوله وبالذي به يتم سواء كان ذلك سببا شرعيا كالصيغة بالنسبة للعقوبة أو عقليا كالنظر المحصل للعلم أو عاديا كحز الرقبة بالنسبة الى القتل الواجب أو شرطا شرعيا كالأمر بالصلاة أمر بالطهارة المؤدية اليها كما قال كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء فان الطهارة شرط شرعي للصلاة لا تصح الصلاة الابه فهي متوقفة عليها أو عاديا كغسل جزء من الرأس لغسل الوجه اذ استيعاب الوجه بالغسل لا يمكن عادة بدون ذلك وقوله وكل شرط للصلاة يفرض أي كستر العورة

واستقبال

(يخرج المأمور عن العهدة) أي عهدة الأمر ويتصرف الفعل بالاجزاء وفي بعض النسخ

واذا فعله المأمور يخرج عن العهدة والمعنى ان المكاف اذا أمر بفعل شيء ففعل ذلك الفعل المأمور به كما أمر به فانه يحكم بخروجه عن

واستقبال القبلة وما أشبههما وقوله **وحينما ان جىء بالمطلوب *** يخرج به عن عهدة الوجوب
يعنى اذا جىء بالبناء للفعول بمعنى اذا فعل المأمور به المطلوب يخرج الشخص المأمور عن عهدة الوجوب
أى عن عهدة الأمر وصار ذلك الفعل مجزئاً وسقط عنه ذلك الأمر وحاصل المعنى توضيحاً ان المكاف
اذا أمر بفعل شئ ففعل ذلك الفعل المأمور به على الوجه المطلوب منه حين الفعل كما أمر به فانه يحكم بخروجه
عن عهدة ذلك الأمر ويتصف بالاجزاء ويصير كافياً في سقوط الطلب

باب النهى

تعريفه استدعاء ترك قد وجب * بالقول ممن كان دون من طلب
وأمرنا بالشئ نهى مانع * من ضده والعكس أيضاً واقع
وصيغة الأمر التى مضت ترد * والقصد منها أن يباح ما وجد
كما أتت والقصد منها التسوية * كذا التهديد وتكوين هيبه

عهدة ذلك الامر ويتصف
الفعل بالاجزاء وهذا هو
المختار وقال قوم انه يحكم
بالاجزاء بخطاب متجدد
الذى يدخل فى الامر
والنهي وما لا يدخل هذه
ترجمة معناها بيان من
يتناوله خطاب التكليف
بالامر والنهي ومن لا
يتناوله وقال ما لا يدخل
تنبيهها على أن من لم يدخل
فى خطاب التكليف ليس
فى حكم ذوى العقول

يعنى ان تعريف النهى هو استدعاء أى طلب الترك أى الكف عن الفعل بصيغة لا تفعل لا تنحو اترك
وكف ودع فانها أوامر وهذا معنى قوله استدعاء ترك بالمنع من الفعل بناء على ان الندب ليس بأمر كما
هو رأى مرجوح ويجوز أن يكون المراد بالوجوب غير الحتم وقوله * بالقول ممن كان دون من طلب * أى
ممن وجد دون الطالب فى الرتبة فخرج بقوله ترك بالتنوين الفعل وبقوله قد وجب بان يجوز له الفعل
النهى على سبيل الكراهة بان يجوز له الفعل وبقوله بالقول وهو اللفظ الدال عليه بالوضع من صيغة
لا تفعل كما علمت الطلب بالإشارة ونحوها كما تقدم فى الأمر وما هناك يأتى هناك ما يناسبه منه مثل
عدم اعتبار العلو والاستعلاء لأن النهى المطلق مقتضى للفور والتكرار فيجب الانتهاء فى الحال
واستمرار الكف فى جميع الأزمان لأن الترك المطلق انما يصدق بذلك وقوله * وأمرنا بالشئ نهى مانع * الخ
يعنى ان الأمر النفسى بالشئ المعين نهى مانع عن ضده على الأصح بمعنى ان تعلق الأمر بالشئ
هو عين تعلقه بالكف عن ضده واحداً كان الضد كضد الكون الذى هو التحرك أو أكثر
كضد القيام الذى هو القعود والاتكاء والاستلقاء فالطلب له تعلق واحد بأمرين هما فعل
الشئ والكف عن ضده فباعتبار الأول هو أمر وباعتبار الثانى هو نهى وهذا ما ذهب اليه
الشيخ أبو الحسن ومن وافقه * وهناك أقوال يمنعنا سوقها عن الاختصار وأما مفهوم الأمر
والنهى فلانزاع فى تغايرهما وكذا لانزاع فى أن الأمر اللفظى ليس عين النهى اللفظى والأصح أنه
لا يتضمنه وقيل يتضمنه فاذا قال اسكن فكأنه قال لا تتحرك لانه لا يتحقق السكون الا بالكف عن
التحرك وقوله والعكس أى وهو النهى النفسى عن الشئ أمر بضده كما قيل فان كان واحداً فواضح
وان كان أكثر كان أمراً بواحد من غير تعيين وقيل ان النهى النفسى ليس أمراً بالضد قطعاً وأما
النهى اللفظى فليس عين الأمر اللفظى قطعاً ولا يتضمنه على الأصح وقيل يتضمنه فاذا قيل لا تتحرك
فكأنه قال اسكن لانه لا يتحقق ترك التحرك الا بالسكون **تتمة** أسقط الناظم رحمه الله تعالى
هنا من قول الاصل مسألة وهى وبدل النهى على فساد المنهى عنه فلم ينظمها فلندكرها مع شرحنا لها
تتميم الفائدة فنقول وبدل النهى المطلق على فساد المنهى عنه شرعاً على الأصح عند الشافعية والمالكية
وسواء كان المنهى عنه من العبادات أو من المعاملات فالنهى فى العبادات سواء نهى عنها عينها كصلاة
الحائض وصومها أو لأمر لازم لها كصوم يوم النحر للأعراض به عن ضيافة الله تعالى والصلاة فى
الاقوات المكروهة وان قلنا الكراهة للتنزيه اذ يستحيل كون الشئ الواحد مأموراً به ومنهياً عنه لأن
الآتى بالفعل المنهى عنه لا يكون آتياً بالمأمور به لان النهى يطلب الترك والأمر يطلب الفعل وفى

(يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون) الكافرون وهم العاقلون والبالغون غير الساهين ويدخل الاناث في خطاب الذكور بحكم التبع (و) أما (الساهاى والصبي والمجنون) فهم (غير داخلين في الخطاب) لانتهاء التكليف عنهم لان شرط الخطاب الفهم وهم غير فاهمين للخطاب ويؤمر الساهى بعد ذهاب السهو ويجبر ذلك السهو بقضاء ما فاته من الصلاة وضمان ما تلفه من المال لوجود سبب ذلك وهو الاتلاف ودخول الوقت (والكفار) (٢٦) مخاطبون بفروع الشريعة) على الصحيح (وبما لا نصح الابيه وهو الاسلام)

اتفاقا وقوله (لقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين) حجة للقول الصحيح وقيل انهم غير مخاطبين بفروع الشريعة لعدم صحتها منهم قبل الاسلام وعدم مؤاخذتهم بها بعده وأجيب بان فائدة خطابهم بها عقابهم عليها وعدم صحتها في حال الكفر لتوقفها على النية المتوقفة على الاسلام وأما عدم المؤاخذة بها بعد الاسلام فترغيبا لهم في الاسلام (والامر) النفسى (بالشئ نهى عن ضده) بمعنى ان تعلق الامر بالشئ هو عين تعلقه بالكف عن ضده واحدا كان الضد كضد السكون الذى هو التحريك أو أكثر كضد القيام الذى هو القعود والاتكاء والاستلقاء فالطلب له تعلق واحد بأمرين هما فعل الشئ والكف عن ضده فباعتبار الاول هو أمر وباعتبار الثانى هو

العاملات سواء رجع النهى فيها الى نفس العقد كحديث مسلم في النهى عن بيع الحصة وهو جعل الاصابة بالخصى يبعاقا مقام الصيغة وهو أحد التأويلات في الحديث وأرجع النهى الى أمر داخل في العقد كالنهي عن بيع الملافح كما رواه البزار في مسنده وهو بيع ما في بطون الأمهات فالنهي راجع الى نفس المبيع والمبيع ركن من أركان العقد والركن داخل في الماهية وأرجع النهى الى أمر خارج لازم كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط واحترازنا بالمطلق عما إذا اقترن به ما يقتضى عدم الفساد كأن كان مطلق النهى خارج عن النهى عنه غير لازم له كالوضوء بماء مغسوب لا تلاف مال الغير الحاصل بغير الوضوء وكالبيع وقت نداء الجمعة لتفويتها الحاصل بغير البيع وكالصلاة في المكان المكروه أو المغسوب كما مر فانه لم يفسد الفساد عند الاكثرين لان النهى عنه في الحقيقة ذلك الخارج وظاهر كلام امام الحرمين صاحب الأصل أن النهى يقتضى الفساد مطلقا وبه قال الامام أحمد رضي الله تعالى عنه وقوله «وصيغة الأمر التي مضت» الخ يعني ان صيغة الأمر التي مضت في باب الأمر والكلام عليه تردأى توجد والقصد منها أى من تلك الصيغة أن يباح بالبناء للمفعول أى المباح أى ترد والمراد بها الاباحة كما تقدم نحو قوله تعالى كما ومن الطيبات والعلاقة هي الاذن وهي مشابهة معنوية وقوله ما وجد بالبناء للمفعول تكلمة وقوله كما أنت الخ أى كما أنت صيغة أفعل للاباحة فيما تقدم عند قوله لا مع دليل دلنا شرعا على اباحة الخ كذلك أنت والقصد منها التسوية نحو قوله تعالى اصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم وقوله كذا تهديد أى أنت صيغة أفعل للتهديد أيضا نحو قوله تعالى اعملوا ما شئتم فانه فهم بالقريئة أنها صيغة مذكورة فيه في معرض التهديد والعلاقة هنا المضادة فان المهدد عليه حرام أو مكروه وقوله وتكون أى وأنت صيغة الأمر أيضا للتكوين وهو الايجاد عن العدم بسرعة مثل قوله تعالى كن فيكون والعلاقة هنا المشابهة المعنوية وهي تحتم الوقوع كما تحتم فعل الواجب وترد أيضا لغير ذلك مما هو مذكور في المبسوطات وقوله هيه الأصل هي وزيدت الهاء الأخيرة للسكت (تنبيه) لم يذكر المصنف ورود صيغة الأمر للندب اكتفاء بما تقدم من الإشارة اليه فيما تقدم عند قوله أو ندب فلا الخ هذا ولما بين الامر والنهي أراد أن يبين من يدخل فيهما ومن لا يدخل فقال

(فصل) أى في بيان من يتناوله خطاب التكليف ومن لا يتناوله ومن المكلف قال الناظم رحمه الله تعالى

والمؤمنون في خطاب الله * قد دخلوا الا الصبي والساهاى
وذا الجنون كلهم لم يدخلوا * والكافرون في الخطاب دخلوا
في سائر الفروع للشريعة * وفي الذى بدونه ممنوعه

نهي وقيل ان الامر بالشئ ليس عين النهى عن ضده ولكن يتضمنه وقيل ليس عينه ولا يتضمنه وذلك وعزاه صاحب جمع الجوامع للمصنف وأما مفهوم الأمر والنهي فلا نزاع في تغايرهما وكذا النزاع في ان الأمر اللفظي ليس عين النهى اللفظي والأصح أنه لا يتضمنه وقيل يتضمنه فاذا قال اسكن فكأنه قال لا تتحرك لانه لا يتحقق السكون الا بالكف عن التحريك (و) اما (النهي) النفسى (عن الشئ) فقيل انه (أمر بضده) فان كان واحدا فواضح وان كان أكثر كان أمر ابواحد من غير تعيين وقيل ان النهى النفسى ليس أمر ابالضد قطعا وأما النهى اللفظي فليس عين الأمر اللفظي قطعا ولا يتضمنه على الاصح وقيل يتضمنه فاذا قال

لا تتحرك مكانه قال اسكن لانه لا يتحقق ترك التحرك الا بالسكون (والنهي استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب) على وزان ما تقدم في الامر الا أنه يقال هنا قوله استدعاء الترك مخرج للامر وقوله هنا على سبيل الوجوب أي بان لا يجوز له الفعل مخرج للنهي على سبيل الكراهة بان يجوز له الفعل ولا يعتبر فيه أيضا علو ولا استدعاء الا أن النهي المطلق مقتضى للقور والتكرار فيجب الانتهاء في الحال واستمرار الكف في جميع الازمان لان الترك المطلق (٢٧) انما يصدق بذلك (ويدل) النهي

المطلق (على فساد النهي عنه) شرعا على الاصح عند المالكية والشافعية وسواء كان النهي عنه عبادة كصوم يوم العيد أو عقدا كالبيع المنهي عنها واحترزا بالمطلق عما اذا اقترن به ما يقتضي عدم الفساد كما في بعض صور البيوع المنهي عنها سقطت هذه المسئلة من نسخة المحلى (ونرد صيغة الامر والمراد به) أي بالامر (الاباحة) كما تقدم (أو التهديد) نحو اعملوا ما شئتم (أو التوسية) نحو اصبروا أو لاتصبروا (أو التكوين) نحو كونوا قردة (وأما العام فهو ما عم شيئين فصاعدا) أي من غير حصر وهو مأخوذ (من قوله عممت زيدا وعمرا بالفظاء وعممت جميع الناس بالعماء) أي شملهم في العام شمول وفي بعض النسخ مثل عممت زيدا وعمرا ولا يصح ذلك لان عممت زيدا وعمرا ليس من العام الذي يريد بيانه

وذلك الاسلام فالفروع * تصحيحها بدونه ممنوع

يعني ان المؤمنين المكلفين منهم وهم البالغون العاقلون ومثلهم المؤمنات قد دخلوا جميعا في خطاب الله تعالى الا الصبي والصبية والساهي حال سهوه ومثله الساهية وذا الجنون أي صاحبه أي والا المجنون أي والمجنونة فانهم كلهم لم يدخلوا في الخطاب لان انتفاء التكليف عنهم اذ شرط التكليف فهم الخطاب والصبي والساهي والمجنون غير فاهمين له نعم يؤمر الساهي بعد ذهاب السهو عنه حال تكليفه بجبرخل السهو وقضاء ما فاتته من نحو الصلاة وضمان ما تلفه من المال ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وولي الصبي والمجنون مخاطب باداء ما وجب في ما لم يمانه كالزكاة وضمان المتلف كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما تلفته حيث فرط في حفظها المنزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليهم ليس لانه مأمور بهما كافي البالغ بل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى * واعلم أنه لا يشترط في التكليف بالفعل حصول الشرط الشرعي لصحة ذلك الفعل كالاسلام للطاعات والطهارة للصلاة بل يجوز التكليف بالفعل وان لم يحصل شرطه شرعا على الاصح واليه أشار الناظم رحمه الله تعالى بقوله والكافرون في الخطاب دخلوا وقوله في سائر الفروع للشرعية متعلق بالخطاب وفي معنى الباء والمعنى ان الكفار داخلون في الخطاب بجميع فروع الشريعة فهم مخاطبون بها مع انتفاء شرطها وهو الاسلام حتى يعتدون بترك الفروع كما يعتدون بترك الاسلام واليه أشار بقوله وفي الذي بدونه ممنوعه يعني ودخل الكفار في الخطاب بالاسلام الذي بدونه فروع الشريعة ممنوعة لا تصح ولهذا فرع رحمه الله تعالى على ذلك فقال فالفروع * تصحيحها بدونه ممنوع * يعني اذا علمت ان الكفار دخلوا في الخطاب بفروع الشريعة وبما لا تصح الا به وهو الاسلام فاعلم أن فروع الشريعة لا تصح بدون الاسلام وانما كلف الكفار بفروع الشريعة لانهم لو لم يكونوا مكلفين به لما أوعدهم الله على تركها لكن الآيات الموعدة بالعذاب على ترك الفروع كثيرة كقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين الآية وقوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما وهو عام للعقلاء فصرح بتعديبهم بترك الزكاة والصلاة وفائدة خطابهم عقابهم عليها ما يأتي قريبا ان شاء الله تعالى وامثال الكافر حال كفره ممكن في نفسه بان يسلم ويصلي ويفعل ما أمر به وليس مأمورا بإيقاع الفعل حال كفره لعدم صحتها منه لتوقفها على النية المتوقفة على الاسلام ولا يؤخذون بها بعد الاسلام ترغيبا فيه وتخفيفا عنهم وقيل ليسوا مكلفين بالفروع وقيل كلفوا بالنواهي دون الاوامر والله أعلم ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

باب العام

وحده لفظيما كثيرا * من واحد من غير ما حصر يرى من قولهم عممتهم بما معي * ولتنحصر ألفاظه في أربع

وقوله ما عم شيئين فصاعدا جنس يشتمل على المثني كرجلين وأسماء العدد كثلاثة وأربعة ونحو ذلك وقولنا من غير حصر فصل مخرج للمثنى ولأسماء العدد فانها تتناول شيئين فصاعدا الا أنها تنتهي الى غاية محصورة (وألفاظه) أي صيغ العموم الموضوعة له (أربعة) أي أربعة أنواع النوع الاول (الاسم الواحد المعروف بالالف واللام) التي ليست للعهد ولا للحقيقة فانه يفيد العموم بدليل جواز الاستثناء منه نحو ان الانسان لني خسر الا الذين آمنوا

(و) النوع الثاني (الاسم
الجمع) أي الدال على جماعة
(المعرف باللام) التي ليست
للعهد نحو اقتلوا المشركين
(و) النوع الثالث (الاسماء
المبهمة كمن فيمن يعقل)
نحو من دخل داري فهو
آمن (وما فيها لا يعقل) نحو
ما جاءني قبله (وأي في
الجميع) أي من يعقل ومن
لا يعقل نحو أي عبيدي
جاءك فأحسن إليه وأي
الاشياء أردته أعطيتك
(وأي في المكان) نحو أين
تجلس أجلس (ومتى في
الزمان) نحو متى تقم أقم
(وما في الاستفهام) نحو
ما عندك (و) في (الجزاء)
أي المجازاة نحو ما تفعل
تجزبه وفي نسخة والخبر
بدل الجزاء نحو قولك
علمت ما علمت بناء المتكلم
في الاول وتاء الخطاب في
الثاني جوابا لمن قال لك
ما علمت (وغيره) أي غير
ما ذكر كالخبر على النسخة
الاولى والجزاء على
النسخة الثانية (و) النوع
الرابع (لا في النكرات)
أي الداخلة على النكرات
فان بنيت النكرة معها
على الفتح نحو لارجل في
الدار فهي نص في العموم
وان لم تبين فهي ظاهرة في
العموم نحو لارجل في
الدار (والعموم من صفات
النطق) أي اللفظ والنطق

الجمع والفرد المعرفان * باللام كالكافر والانسان
وكل مبهم من الاسماء * من ذاك ما للشرط من جزاء
ولفظ من في عاقل ولفظ ما * في غيره ولفظ أي فيهما
ولفظ أين وهو للمكان * كذا متى الموضوع للزمان
ولفظ لا في النكرات ثم ما * في لفظ من أتى بهما مستفهما
ثم العموم أبطلت دعواه * في الفعل بل وما جرى مجراه

يعني أن تعريف العام هو لفظ يع أي يتناول دفعة أكثر من واحد من غير دلالة على حصر أي ضبط
وتعيين لمقدار المتناول وهذا معنى قوله وحده لفظ يع أكثر البيت فألف أكثر اللاتلاق ولفظ ما في
كلامه زائد ويرى بالبناء للجهول تكملة كما علمت من الحل وخرج بقوله أكثر من واحد النكرة في
الاثبات وبقوله من غير حصر أسماء الأعداد مثل الثلاثة والعشرة والالف والنكرة المثناة من حيث
الآحاد كرجلين فانهما يتناولان أكثر من واحد ولكن إلى غاية محصورة ولفظ من غير حصر يتناول
كل ما يمكن الارتفاع إليه من الأعداد ويزاد بعضهم في الحس من جهة واحدة ليخرج تناول العدد بطريق
العطف في قولك قام زيد وعمرو وبكر وخالد فان هذا اللفظ يتناول أكثر من اثنين بجهة العطف وهي
مختلفة فان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف قولك جاء الفقهاء فإنه يدل على جماعة دلالة واحدة
وقوله من قولهم عمتهم الخ أي لفظ العام مأخوذ من مادة قولهم عمتهم بعامي من العطاء أي شملتهم به
بان أعطيت كل واحد منهم في العام شمول وقوله ولتنحصر ألفاظه في أربع * يعني احصر مجموع صيغ
ألفاظ العموم المفهوم من العام الموضوعه في أربعة أنواع بل أكثر وانما قيد بها مراعاة للتبدي فان
الضبط أسهل عليه وأمنع لا تنشار فكره المشوش * النوع الاول * والثاني * ذكرهما بقوله الجمع
والفرد المعرفان باللام كالكافر والانسان فقوله الجمع أي النوع الاول من الاربعه الانواع الجمع بالمعنى
اللغوي المعرف باللام وهو اللفظ الدال على جماعة فشمّل الجمع واسم الجنس الجمعي نحو قوله تعالى قد أفلح
المؤمنون ونحو رب العالمين ونحو التمر قوت وقوله والفرد أي النوع الثاني من الاربعه الانواع الاسم
الواحد المفرد المعرف باللام فإنه يفيد العموم بدليل جواز الاستثناء منه نحو قوله تعالى ان الانسان أي
كل انسان لفي خسر الا الذين آمنوا لم يتحقق عهده لتبذره الى الذهن حيث شد * النوع الثالث *
الاسماء المبهمة وقد ذكره بقوله * وكل مبهم من الاسماء * أي والاسماء المبهمة فهو معطوف على قوله الجمع
والفرد المعرفان فهو ثالث الانواع كما علمت وقوله من ذاك ما كان حقه التفرع بالفاء والتقدير فمن
الاسماء المبهمة لفظ ما حالة كونه عاما أو مستعملا في افراد ما لا يعقل كما سيصرح به في قوله ولفظ ما في
غيره شرطا كن كما قال للشرط والجزاء أو موصولا أو استفهما مثال ذلك ما جاءني منك رضى به
فهذه تحتل الشرطية والموصولة ومثال الاستفهامية ما عندك وخرج بالشرطية وما بعدها النكرة
الموصوفة نحو صررت بما يحب لك أي بشئ يحب لك والتعجبية نحو ما أحسن زيدا فانهما لا يعلمان
* تنبيه * انما ذكرت ما الاستفهامية هنا وان كانت سيدة كرها الناظم بعد النوع الرابع بقوله ثم ما
* في لفظ من أتى بهما مستفهما * لان هذا محصل ذكرها حيث انها من الاسماء المبهمة قد ذكرها طائفة
غير مناسبة كما سننبه عليه وقوله ولفظ من في عاقل أي ومن الاسماء المبهمة أيضا لفظ من غير الموصوفة
عاما أو مستعملا في افراد من يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهما مثاله من دخل داري فهو آمن
فهذه تحتل الشرطية والموصولة ومثال الاستفهامية من عندك ولو قال فيمن يعلم لكان أحسن
ليشمل الباري تعالى وتقدس نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين اما الموصوفة فانها لا تعم نحو صررت

بمن مجب لك بجر مجب أى برجل مجب وقوله ولفظ ما في غيره أى ومن الاسماء المبهمة أيضا لفظ ما
 عاما أو مستعملا في افراد ما لا يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهاما كما مر الكلام على ذلك مستوفى
 وما ذكره من كون ما لا يعقل قال في التلويح هو قول بعض أئمة اللغة والا كثرون على انها للعلاء
 وغيرهم (تنبيه) لا تكرار في قوله هذا ولفظ ما في غيره مع قوله المار من ذلك ما الخ وقوله الآتى ثم
 ما الخ لان المقصود هنا الاشارة لبيان كونها لغير العاقل وفيها تقدم الاشارة الى كونها تستعمل شرطية
 كما تستعمل موصولة وفيما يأتى الاشارة الى انها تستعمل استفهامية كما تستعمل شرطية وموصولة لكن
 فيه تشييت لا يخفى وقوله ولفظ أى فيه ما أى فمن يعقل وما لا يعقل والمعنى ومن الاسماء المبهمة
 أيضا لفظ أى عاما أو مستعملا في افراد من يعقل وما لا يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهاما
 نحو أى عبيدى دخل الدار فهو حر ونحو لنزع عن من كل شيعة أيهم أشدواى عبيدى جاءك ونحو
 أى الاشياء أردت أعطيتك وأى شئ نابى التجأت الى الله واركب أى الاشياء أردت وخرج
 بالشرطية والموصولة والاستفهامية الصفة نحو مررت برجل أى رجل بمعنى رجل كامل والحال نحو
 مررت بزيد أى رجل بمعنى كامل أيضا أو منادى بها نحو يا أيها الرجل فانها لا تفيد العموم ومثل أى
 العامة كل وجيع وقوله ولفظ أين وهو للكان أى ومن الاسماء المبهمة أيضا لفظ أين شرطا أو استفهاما
 عاما أو مستعملا في افراد المكان خاصة نحو أين تجلس أجلس وأين تكون وقوله كذا متى الموضوع
 للزمان أى وكذا من الاسماء المبهمة أيضا متى شرطا كان أو استفهاما اتصل بما أولا حال كونه عاما أو
 مستعملا في افراد الزمان المبهمة كما قيده بذلك ابن الحاجب قال الاسنوى ولم أر هذا الشرط في الكتب
 المعتمدة نحو متى شئت جئتكم ومتى تجيى بخلاف المعين فلا تقول متى زالت الشمس (النوع الرابع)
 لفظ لافى النكرات وقد ذكرها بقوله ولفظ لافى النكرات أى لافى النافية حال كونها داخلة على
 النكرات أو حال كونها معاملة فيها عمل ان مع بناء النكرة نحو لارجل فى الدار بيناء رجل على
 الفتح ومع اعرابها نحو لا غلام سفر حاضر أو عاملة فيها عمل ليس أو غير عاملة نحو لارجل فى الدار برفع
 رجل على الاعمال أو الالهال مباشرة للنكرات كما ذكرنا ولعاملها كلاباع حرو مثل لا ماسوا باشر
 النكرة التني نحو ما أحد قائم أو باشر عاملها نحو ما قام أحد وقوله ثم ما * فى لفظ من أى بها مستفهما *
 قد علمت مما تقدم أن ما الاستفهامية ليس هذا موضعها فكان يجب على الناظم أن يذكرها قبل
 لافى النكرات كما لا يخفى اذ هى من الاسماء المبهمة التى هى من القسم الثالث قد ذكره لها هنا غير مناسب
 كما نبهنا عليه فى كلامه رحمه الله قصور فلو قال

وكل مبهم من الاسماء كما * ومن أى حيث كل عمما

فلفظ من فى عاقل ولفظ ما * فى غيره ولفظ أى فيهما

ولفظ أين وهو للكان * كذا متى الموضوع للزمان

ورابع الانواع لا اذ تعمل * فى النكرات اذ عليها تدخل

لكان أولى وأسبك ثم اعلم أن العموم من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم فى غيره من الفعل
 وما يجرى مجراه وهذا معنى قول الناظم رحمه الله تعالى

(ثم العموم أبطلت دعواه * فى الفعل بل وما جرى مجراه)

يعنى ان العموم قد أبطل العلماء صحة دعواه فى غير النطق من الفعل الذى هو بمعنى الفعل الحاصل
 بالمصدر وما جرى مجراه مثال الاول وهو الفعل حديث أنس كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجمع
 بين الصلاتين فى السفر رواه البخارى فلا تصح دعوى العموم فى هذا الجمع فانه لا يعم السفر الطويل

مصدر بمعنى منطوق به
 (ولا يجوز دعوى العموم
 فى غيره) أى فى غير اللفظ
 (من الفعل وما يجرى
 مجراه) أى مجرى الفعل
 فالفعل كجمعه عليه الصلاة
 والسلام بين الصلاتين فى
 السفر كما رواه البخارى
 فلا يبدل على عموم الجمع فى
 السفر الطويل والقصير فانه
 انما وقع فى واحد منهما
 والذى يجرى مجرى الفعل
 كالقضايا المعينة مثل قضائه
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة
 للجار رواه النسائي عن
 الحسن مرسل فلا يعم كل
 جار لا احتمال خصوصية فى

ذلك الجار (والخاص يقابل العام) فيقال في تعريفه هو ما لا يتناول شيئين فصاعداً من غير حصر بل انما يتناول شيئاً محصوراً اما واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال (والتخصيص تمييز بعض الجملة) أي اخراج بعض الجملة التي يتناولها اللفظ العام كخارج (٣٠) المعاهدين من قوله اقاتلوا المشركين (وهو) أي المخصص بكسر الصاد المفهوم

وهو ما يبلغ مرحلتين والقصير وهو ما دونهما فانه انما يقع في واحد منهما وهو السفر الطويل ومثال الثاني وهو الجارى مجرى الفعل قضاءه صلى الله تعالى عليه وسلم بالشفعة للجار فانه لا يعم كل جار لاحتمال خصوصية في ذلك الجار

باب الخاص

وهو يقابل العام فيؤخذ حده من حد العام فيقال في تعريفه ما لا يتناول دفعة شيئين فصاعداً من غير حصر كما قال الناظم رحمه الله تعالى

والخاص لفظ لا يعم أكثر * من واحد أو عموماً مع حصر جرى

يعنى أن الخاص لفظ لا يعم أى لا يتناول دفعة أكثر من واحد أو عموماً أكثر من واحد مع الحصر فدخل فيه ما لا يتناول أكثر من واحد نحو رجل وما يتناول شيئين فقط نحو رجلين وما يتناول أكثر من واحد الحصر نحو ثلاثة رجال فألفاً كثراً للإطلاق ولفظ جرى كما علم من الحل تكملة ثم قال رحمه الله تعالى

والقصد بالتخصيص حيثما حصل * تمييز بعض جملة فيها دخل

يعنى أن المراد بالتخصيص حيثما حصل أى اذا حصل التخصيص فهو تمييز بعض الجملة اذا دخل فيها بالاخراج وهذا معنى قول الاصل والتخصيص تمييز بعض الجملة أى اخراج بعض الجملة التي يتناولها اللفظ العام كاخراج أهل الذمة المعاهدين من حكم المشركين في قوله تعالى فاقتلوا المشركين فقدميز أهل الذمة عن جملة المشركين وقوله بعض احتراز عن الكل فانه نسخ وقوله جملة دخل فيه العام وغيره كالاستثناء من العدد فسياًنى أنه من المخصصات وكذا يدل البعض من الكل كما صرح به ابن الحاجب نحو أكرم الناس قريشاً وستسكنكم عليه وخرج الاستثناء المنقطع فانه لا يخص ويقتل ويأتى ان شاء الله تعالى ثم قال رحمه الله تعالى

ومابه التخصيص اما متصل * كما سيأتى آنفاً أو منفصل

فالشرط والتقييد بالوصف اتصل * كذلك الاستثناء وغيرها انفصل

يعنى أن الذى يحصل به التخصيص ينقسم الى قسمين متصل ومنفصل كما سيأتى آنفاً أى قريباً فهو اما متصل وهو ما لا يستقل بنفسه بل يكون مذكوراً مع العام أو منفصل وهو ما يستقل بنفسه ولا يكون مذكوراً مع العام بل يكون مفرداً وقوله فالشرط والتقييد بالوصف اتصل * كذلك الاستثناء أى فالمتصل أنواع منها الشرط والتقييد بالوصف ومثلها الاستثناء فعلم أن التخصيص المتصل ثلاثة أنواع على ما ذكره الناظم تبعاً للاصل أحدها الشرط نحو أكرم الفقراء ان زهدوا وثانيها التقييد بالصفة نحو أكرم العلماء الفقهاء وثالثها الاستثناء نحو جاء الفقهاء الازيدا ويزاد رابع وهو الغاية وخامس وهو بدل البعض من الكل وسأذكرهما كما سترهما ان شاء الله تعالى وقوله وغيرها انفصل أى وغير هذه الثلاثة انفصل يعنى المنفصل هذا ولما ذكر الاستثناء أراد أن يبين حده وشرطه وجوازه فقال

وحده الاستثناء مابه خرج * من الكلام بعض ما فيه اندرج

من التخصيص (ينقسم الى متصل) وهو ما لا يستقل بنفسه بل يكون مذكوراً مع العام (ومنفصل) وهو ما يستقل بنفسه ولا يكون مذكوراً مع العام بل يكون مفرداً (فالمتصل) ثلاثة أشياء على ما ذكر المصنف أحدها (الاستثناء) نحو قام القوم الازيدا (و) ثانيها (التقييد بالشرط) نحو أكرم بنى تميم ان جاؤك أى الجانبين منهم (و) ثالثها (التقييد بالصفة) نحو أكرم بنى تميم الفقهاء (والاستثناء) الحقيقى أى المتصل هو (اخراج ما لولاه) أى لولا الاستثناء (لدخل في الكلام) نحو المثال السابق فالاستثناء المتصل هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه واحترازنا به عن المنفصل وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه نحو قام القوم الاجارا فليس من المخصصات وان كان المصنف سيد كره على سبيل الاستطراد ولا بد في الاستثناء المنقطع أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه

ملازمة كما مثلنا فلا يقال قام القوم الاثنيان (وانما يصح) الاستثناء بشرط ان يبقى من المستثنى منه شيء ولو واحداً فلو استغرق المستثنى منه لم يصح وكان لغواً فلو قال الله على عشرة الا تسعة صح ولزمه واحد ولو قال الا عشرة لم يصح ولزمته العشرة (ومن شرطه) أى الاستثناء (أن يكون متصلاً بالكلام) بالنطق أو في حكم المتصل فلا يضر قطعه بسعال وتنفس

وشرطه

وشرطه ان لا يرى منفصلا * ولم يكن مستغرقا لما خلا
والنطق مع اسماع من بقر به * وقصده من قبل نطقه به
والاصل فيه أن مستثناءه * من جنسه وجاز من سواه
وجاز أن يقدّم المستثنى * والشرط أيضا لظهور المعنى

ونحوهما مما لا يعد فاصلا
في العرف فان لم يتصل
بالكلام المستثنى منه لم يصح
فلو قال جاء القوم ثم جاء
بعد أن مضى ما يعد فاصلا
في العرف الا يزيد لم يصح
وعن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما يصح الاستثناء
المنفصل بشهر وقيل بسنة
وقيل أبدا (ويجوز تقديم
الاستثناء) أي المستثنى
(على المستثنى منه) نحو
ما قام الا يزيد أحد (ويجوز
الاستثناء من الجنس)
وهو المتصل له بدود في
المخصصات كما تقدم (ومن
غيره) وهو المنقطع كما تقدم
(والشرط) وهو الثاني
من المخصصات المتصلة
يجوز أن يتأخر عن المشروط
في اللفظ كما تقدم (ويجوز
أن يتقدم عن المشروط)
في اللفظ نحو ان جاءك بنو
نسيم فأكرمهم وأما في
الوجود الخارجي فيجب
أن يتقدم الشرط هلي
المشروط أو يقارنه

يعني أن تعريف الاستثناء هو الاخراج من متعدد ولو محصورا بالآ واحد أو أخواتها مالم يولد له دخل في
الكلام المخرج منه حالة كون الاخراج والمخرج منه صادرين من متكلم واحد كما رجح الصفي الهندي
وهذا مراد قوله ما به خرج * من الكلام بعض ما فيه اندرج * أي فهو ما خرج بالآ واحد أو أخواتها من
الكلام السابق بعض ما اندرج في حكمه ولولا الاخراج لدخل في الكلام السابق وهو المستثنى
منه نحو قولك جاء القوم الا زيد وهذا يسمى الاستثناء المتصل فلولا اخراج زيد من القوم لدخل في
مجيئهم فخرج بالاخراج بالانحواستثنى زيدا فلا يسمى استثناء في الاصطلاح وان كان مثله هنا
فلاستثناء المتصل نحو المثال السابق هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه واحترزنا به عن
المنقطع وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه نحو قام القوم الاحبارا فليس من المخصصات
وان كان الناظم ذكره على سبيل الاستطراد بقوله وجاز من سواه ونقل ابن قاسم ان المنقطع من
المخصصات أيضا وسيأتي ان شاء الله تعالى وقوله وشرطه ان لا يرى منفصلا أي وشرط صحة الاستثناء ان
لا يرى منفصلا عن الكلام المستثنى منه بل شرطه أن يكون متصلا به فيشترط اتصاله به حسا أو ما هو
في حكم الاتصال فلا يضر انفصاله بنحو سكتة تنفس أو سعال أو تعب أو طول الكلام المستثنى منه
ونحو ذلك مما لا يعد فصلا عادة وعرفا فلما انفصل عنه كذلك كما لو قال قام القوم ثم قال بعد ان مضى
ما يعد فاصلا في العرف الا يزيد لم يصح وعن ابن عباس رضي الله عنهما يصح الاستثناء المنفصل بشهر
وقيل بسنة وقيل أبدا وقوله * ولم يكن مستغرقا لما خلا * أي وشرط صحة الاستثناء ان لا يكون مستغرقا
لما خلا أي لما مضى قبل المستثنى بان يبقى بعد الاستثناء من المستثنى منه شيء وان قل كالنصف أو دونه
أو أكثر نحو له على عشرة الاخسة على عشرة الثلاثة على عشرة الاتسعة فيلزمه على الاول خمسة
وعلى الثاني سبعة وعلى الثالث واحد فلما استغرق بان لم يبق منه شيء كما لو قال على عشرة الا عشرة
لم يصح فتلزمه الا عشرة نعم ان أتبعه باستثناء آخر صح كقوله على عشرة الا عشرة الا خمسة صح فتلزمه خمسة
وكانه قال له على عشرة الا عشرة ناقصة خمسة وهو بمعنى الا خمسة وقوله * والنطق مع اسماع من بقر به *
أي وشرط صحة دعوى الاستثناء التلغظ به مع اسماع من بقر به وقوله * وقصده من قبل نطقه به *
أي وشرط صحة الاستثناء نيته من قبل نطق الشخص بالاستثناء قال شيخ الاسلام وهذا الشرط
متفق عليه عند القائلين باشتراط اتصاله فلولا ينو الاستثناء الا بعد فراغ المستثنى منه لم يصح وعليه
لا يشترط وجود النية من أوله بل يكفي وجودها قبل فراغه على الاصح والاستثناء من الاثبات نفي ومن
النفي اثبات وما في هذا البيت أعني والنطق الخ لم يذكره صاحب الاصل فهو من زيادة الناظم رحمه الله
تعالى وقوله والاصل فيه ان مستثناءه * من جنسه وجاز من سواه

يعني أن الاصل في المستثنى أن يكون من جنس المستثنى منه ويجوز الاستثناء من سواه وهو غير
جنسه فيجوز الاستثناء كما قال من جنسه مما هو بعضه وهو المتصل نحو قام القوم الا زيد كما تقدم
ومن غيره وهو المنقطع نحو جاء القوم الاحبارا فالاستثناء المنقطع يخص أيضا لان المستثنى فيه
وان لم يكن داخل في المستثنى منه بطريق النطق لكنه داخل فيه بطريق المفهوم فيتحقق اخراج
الخبر من نحو جاء القوم الا الخير لانه يفهم عرفا محجى ما يتعلق بالقوم أيضا فكأنه قيل جاء القوم وجاء

ما يتعلق بهم أيضا إلا الجبر وعلى هذا يتحقق به التخصيص بلا شبهة كذا نقله ابن قاسم عن البراء بن مالك ونحوه على ألف درهم الأثوباء فيلزمه أن ينقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته إليه وقوله * وجاز أن يقدم المستثنى * أي ويجوز تقديم لفظ المستثنى مع أداة الاستثناء كما هو ظاهر على لفظ المستثنى منه كقوله

وما إلى الآل أحد شبهة * وما إلى المذهب الحق مذهب

وقوله والشرط أيضا لظهور المعنى أي كما يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه كذلك يجوز أن يقدم في اللفظ الشرط المخصص وهو الصفة على الشرط به وذلك لظهور المعنى نحو أن جاؤك بنو تميم فأكرمهم ويجوز أن يتأخر نحو أنت طالق إن دخلت الدار وهو الأصل أما الشرط الوجودي فيجب أن يتقدم على الشرط كما إذا قال لها إن دخلت الدار فأتاني فلأبذل من وجود دخول الدار حتى يقع الطلاق هنا (والقسم الرابع) من أقسام المخصص المتصل الذي لم يذكره الناظم رحمه الله تعالى الغاية وهي طرف الشيء ومنتهاه وحكم ما بعدها مخالف لما قبلها قاله الشافعي والجمهور مثال ذلك وأتوا الصيام إلى الليل إذا ما بعد الحرف ليس داخل في الحكم فيما قبله بل محكوم عليه بنقيض حكمه واختار الاموي أن التقييد بالغاية لا يدل على شيء ولعل صاحب الأصل يرى ذلك فلذا تركه فتبعه الناظم رحمه الله تعالى (والقسم الخامس) من أقسام المخصص المتصل الذي لم يذكره الناظم أيضا بدل البعض من الكل نحو أكرم الناس فرشاذا كره ابن الحاجب ويتعلق بهذه الأقسام الخمسة فوائد مذكورة في المطولات هذا ولما كان المطلق عاما عموما بدليا والمقيد خاصا منه كان تعارضهما من باب تعارض الخاص والعام فشابههما كما هو ظاهر فلذا جمعهما معهما في مبحثهما وذكرهما أثناء الكلام عليهما حيث قال

* ويحمل المطلق مهما وجد * على الذي بالوصف منه قيدا

فمطلق التحرير في الأيمان * مقيد في القتل بالإيمان

فيحمل المطلق في التحرير * على الذي قيد في التكفير

يعني أنه يحمل المطلق على المقيد بالصفة مهما وجد المطلق في صورة يمكن حمله فيها على المقيد كما يتبين الظهار والقتل وقولنا على المقيد بالصفة هو مراد الناظم بقوله على الذي بالوصف منه قيدا فالألف للإطلاق كالف وجد قبله ولفظ منه في كلامه تكلمة وقوله فمطلق التحرير في الأيمان البيتين أي أن مطلق عتق الرقبة في كفارة الأيمان بفتح الهمزة جمع بين وهو الحلف مقيد في كفارة القتل بالإيمان بكسر الهمزة وهو لفظ مؤمنة كما سيأتي مثال كفارة الأيمان قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين إلى أو تحرير رقبة فالرقبة هنا مطلقة مثل كفارة الظهار المذكورة في قوله تعالى فتحرير رقبة ومثال كفارة القتل المقيدة بمؤمنة قوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة إذا علمت ذلك فيحمل المطلق في عتق الرقبة على المقيد بمؤمنة في التكفير ولنوضح ما يتعلق بالمطلق والمقيد فنقول اعلم أنه إذا ورد لفظ مطلق ولفظ مقيد نظر فإن اتحد حكمهما وسببهما وكانا مثبتين كما لو قيل في الظهار أعتق رقبة وقيل فيه أيضا أعتق رقبة مؤمنة فإن تأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ وإن تقدم عليه أو تأخر عنه لا عن وقت العمل فالراجح حمل المطلق عليه جمعا بين الدليلين ويكون المقيد بيانا للمطلق أي دالا على أنه المراد منه وإن اتحد احكما وسببا وكانا منفيين يعني غير مثبتين منفيين أو منفيين نحو لا يجزئ عتق مكاتب لا يجزئ عتق مكاتب كافر لا تعتق مكاتب لا تعتق مكاتب كافرا فالقائل بحجية مفهوم المخالفة وهو الراجح يقيد النهي بالكافر ومن لا يقول بحجية المفهوم يعمل بالإطلاق والمسئلة حينئذ من

(و) التقييد بالصفة وهو الثالث من المخصصات المتصلة يكون فيه (المقيد بالصفة) أصلا (ويحمل عليه المطلق) فيقيده بقيده (كل رقبة قيدت بالإيمان في بعض المواضع) كافي كفارة القتل (وأطلقت في بعض المواضع) كافي كفارة الظهار (ويحمل المطلق على المقيد) احتياطا * ثم شرع يتكلم على القسم الثاني من المخصص أعني المنفصل فقال (ويجوز مخصص الكتاب بالكتاب) على الأصح نحو والمطلقات يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء الشامل لأولات الاحمال نفص بقوله وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن ونحو قوله ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن الشامل للكتابات لان أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن النور قالت النصارى المسيح ابن الله إلى قوله لا اله الا هو سبحانه عما يشركون خص بقوله تعالى والمحصات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي حمل لكم والمراد هنا بالمحصات الحرائر

باب الخاص والعام لكونه نكرة في سياق النفي لامن المطلق والمقيد كما توهم فلذا لم يذ كر الناظم هذا القسم وان اتحد حكمهما وسببهما وكان أحدهما أمرا والآخريها كأن يقال أعتق رقبة لا أعتق رقبة كافرة أعتق رقبة مؤمنة لا أعتق رقبة فيقيد المطلق بضد الصفة في المقيد ليجتمعوا فالمطلق في المثال الأول مقيد بالايمن وفي الثاني مقيد بالكفر وليس من حل المطلق على المقيد ولذا لم يذ كر الناظم أيضا وان اختلف السبب واتحد الحكم وهو الذي ذ كر الناظم كما علم ففيه ثلاثة مذاهب فقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يحمل المطلق على المقيد في ذلك لاختلاف السبب فيبقى المطلق على اطلاقه وقيل يحمل عليه من جهة اللفظ بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة الى جامع ونقله الروياني تبعاً لما وردى عن ظاهر مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه يحمل عليه من جهة القياس فلا بد من جامع بينهما كما في آيتي الظهار والقتل وهو حرمة سببهما وجزم به البيضاوي تبعاً للإمام الرازي والآمدى ونقله الآمدى وغيره عن الشافعي وان اختلف الحكم واتحد السبب كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم وفي الوضوء فامسحوا بوجوهكم وأيديكم الى المرافق فإنه أطلق في آية التيمم مسح اليدين وقيد في آية الوضوء غسل اليدين الى المرفقين وسببهما واحد وهو الحدث فهي كالتى قبلها في الخلاف ذ كر الباجي وابن العربي وحكى القرافي عن أكثر الشافعية حمل المطلق هنا على المقيد هذا ويتعلق بهذا ما هو مذكور في المطولات مع أنى قد أطلت الكلام في هذا المقام وان كان هذا المختصر لا يحتمل ذلك لما في لم أطراف هذه المسئلة من الفوائد ثم انه رجه الله تعالى لما أنهى الكلام على أقسام المخصصات المتصلة أخذتكم على أقسام المخصصات المنفصلة فقال

ثم الكتاب بالكتاب خصوصاً * وسنة بسنة تخصص

وخصوصاً بالسنة الكتاباً * وعكسه استعمل يكن صواباً

والذ كر بالاجماع مخصوص كما * قد خص بالقياس كل منهما

اعلم أولاً أن المخصصات المنفصلة ثلاثة الحسى والعقلى والدليل السمعى فالاول الحسى فيجوز التخصيص به كما في قوله تعالى اخبارا عن الريح المرسلة على عاد تدمير كل شئ فانا ندرك بالحس أى المشاهدة ما لا تدبر فيه كالسموات والجبال والثانى العقلى والتخصيص به على قسمين أحدهما أن يكون بالضرورة كقوله تعالى الله خالق كل شئ فانا ندرك بالعقل ضرورة أنه تعالى ليس خالفاً لنفسه ثانيهما أن يكون بالنظر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت فان العفل قاض نظر باخراج الصبي والمجنون للدليل الدال على امتناع تكليف الغافل والثالث الدليل السمعى وفيه عشر مسائل ذ كرها في جمع الجوامع ذ كرها الناظم ستا وسند ذ كر الاربع تمام العشر في الثقة فالاولى ذ كرها بقوله * ثم الكتاب بالكتاب خصوصاً * الخ أقول الكتاب هو القرآن الكريم غلب عليه اسم الكتاب في عرف الشرع والمراد أن الاصح جواز تخصيص بعض الكتاب ببعض الكتاب لوقوعه كقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حاهن فإنه مخصص لعموم قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فتكون عدة الحامل بوضع الحمل والثانية ذ كرها بقوله * وسنة بسنة تخصص * أى وجوزوا تخصيص السنة بالسنة لوقوعه كذلك والسنة هي أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وهمه وإشاراته مثاله تخصيص ما سقت السماء الشامل لما دون خمسة أوسق في حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والثالثة ذ كرها بقوله * وخصصوا بالسنة الكتاباً * بالف الاطلاق أى وجوزوا

(و) يجوز (تخصيص الكتاب بالسنة) سواء كانت متواترة أو خبر آحاد وفاقاً للجمهور كتخصيص قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الآية الشامل للولود الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (و) يجوز (تخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ بقوله وان كنتم مرضى الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا وان وردت السنة بالتيمم أيضاً بعد نزول الآية (و) يجوز (تخصيص السنة بالسنة) كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (و) يجوز (تخصيص النطق بالقياس ونحوه بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم) لان القياس يسند الى نص من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك هو المخصص مثال تخصيص الكتاب بالقياس قوله تعالى

تخصيص بعض الكتاب ببعض السنة المتواترة القولية اجماعا وكذا الفعلية والآحاد على الصحيح
 مثال تخصيص الكتاب بالسنة القولية المتواترة كمثل البيضاوي قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم
 الآية فإنه مخصوص بقوله صلى الله عليه وسلم القاتل لا يرث رواه مالك والفساني والترمذي وابن
 ماجه وفيه نظر فإنه غير متواتر اتفاقا بل قال الترمذي أنه لم يصح لكن قال البيهقي له شواهد
 تقويه وأجاب القرافي بأن زمن التخصيص هو زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقد كان
 الحديث اذ ذاك متواترا قال وكمن قضية كانت متواترة في الزمن الماضي ثم صارت آحادا بل
 ربما نسبت بالكلية ومثال تخصيص الكتاب بالآحاد هو هذا الحديث مع الآية بالنسبة اليها ومثال
 تخصيصه بخبر الواحد قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الشامل للولد
 الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأما تخصيص الكتاب بالسنة
 الفعلية فلأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم المحسن فكان فعله مخصصا لعموم قوله تعالى الزانية
 والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والرابعة ذكرها بقوله * وعكسه استعمل يكن صوابا *
 أي وعكس تخصيص الكتاب بالسنة وهو تخصيص السنة بالكتاب استعمله يكن استعمالك لما ذكر
 صوابا ومثال تخصيص السنة بالكتاب حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
 حتى يتوضأ فإنه مخصص بآية التيمم ولا يضرنا في هذا المثال ورود السنة بالتيمم لأنه كان بعد
 نزول الآية فالمخصص الآية وكحديث ابن ماجه ما أبين من حى فهو ميت فإنه مخصص بقوله تعالى
 ومن أصوافها وأربابها الآية الخامسة ذكرها بقوله والذكر بالاجماع مخصوص أى وجوزوا
 تخصيص الذكر وهو القرآن العظيم بالاجماع فهو مخصوص به مثاله كفاي الاسنوى على منهاج
 البيضاوي تنصيف حد القذف على العبد فإنه ثابت بالاجماع فكان مخصصا لعموم قوله تعالى والذين
 يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (فان قيل) الكتاب والسنة
 المتواترة موجودان في عصره عليه الصلاة والسلام مشهوران وانعقاد الاجماع بعد ذلك على
 خلافهما خطأ وفي عصره لا ينعقد (قلت) لان سلم أن التخصيص بالاجماع بل ذلك اجماع على
 التخصيص ومعناه أن العلماء لم يخصصوا العام بنفس الاجماع وإنما أجمعوا على تخصيصه بدليل
 آخر ثم إن الآتي بعدهم يلزمه متابعتهم وإن لم يعرف المخصص انتهى وهذا أعني تخصيص القرآن
 بالاجماع من زيادة الناظم على الأصل السادسة ذكرها بقوله كما * قد خص بالقياس كل منهما *
 يعني كما أنهم خصصوا السنة بالكتاب بعكسه كذلك خصصوا بالقياس الكتاب والسنة فضمير المثني
 في منهما عائدا على الكتاب والسنة وليس عائدا لأقرب مذكور وهو الذكر والاجماع كما هو متبادر
 إلى الفهم لأنه لم يقل أحد بتخصيص الاجماع بالقياس اذ لم أره لافي نهاية السؤال شرح منهاج
 الاصول ولا في التحبير شرح التحرير ولا في جمع الجوامع وشرحه فلو قال بدل هذا البيت
 دفع اللال لتباس

الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة
 خص عمومها الشامل للأمة
 بقوله تعالى فعليهن نصف
 ما على المحصنات من العذاب
 وخص عمومها أيضا بالعبد
 المقيس على الأمة

والذكر بالاجماع عندنا * وذاك والسنة بالقياس

لأن أحسن من غير باس وجواز تخصيص الكتاب والسنة بالقياس المستند إلى نص خاص هو
 الاصح الذي قال به الأئمة الاربعة والاشعري لوقوعه مثال تخصيص الكتاب بالقياس قياس العبد
 على الأمة في نصف الجلد الدال عليه قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 الشامل للأمة المخصص بقوله تعالى فإذا أحصن فإن أثبتن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات
 من العذاب بجامع اشتراكهما في نقص الرق فالعبد يقاس على الأمة في النصف أيضا ومثال تخصيص

السنة بالقياس تخصيص قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لى الواحد أى مظهر محل عرضه وعقوبته
بغير الوالد مع ولده أما هو فليح لا يحل عرضه الخ قياساً على عدم خلافه الثابت بقوله تعالى فلا تقل
طعاً أف بالاولى * تنمة * يجوز تخصيص المنطوق بالمفهوم سواء كان مفهوماً الموافقة بقسميه
الاولى والمساوى كأن يقال فى مثال الاول من أساء اليك فعاقبه ثم يقال ان أساء اليك زيد
فلا تقل له أف ولا تضربه من باب أولى وهذا المفهوم يخص العموم فى من أساء اليك فعاقبه أو
يقال فى مثال المساوى من أساء اليك فخذ ماله ثم يقال ان أساء اليك زيد فلا تحرق ماله وهذا المفهوم
يخص العموم فى من أساء اليك فخذ ماله أو مفهوم المخالفة كتحصيل قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شئ إلا ما غرطعه أولونه أو ربحه بمفهوم قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لا يحل خبثاً ويجوز التخصيص بفعله صلى الله تعالى عليه وسلم
وتقريره كمالو قال الوصال حرام على كل مسلم ثم فعله أو أقر من فعله فهذه أربع مسائل تمام
العشر والله أعلم

باب المجمل والمبين

أى والظاهر والمؤول ثم ان المجمل مشتق من الجمل بفتح الجيم وسكون الميم وهو الاختلاط والمبين
مشتق من التبين وهو التوضيح لغة فالمبين بكسر الباء هو الموضح لغة وفى الاصطلاح الكاشف
عن المراد من الخطاب وبالفتح الموضح بفتح الصاد قال الناظم رحمه الله تعالى

ما كان محتاجاً الى بيان * فمجمل وضابط البيان

اخرجه من حالة الاشكال * الى التجلى واتضح الحال

كالقرء وهو واحد الأقراء * فى الحيض والطمهر من النساء

يعنى أن تعريف المجمل هو ما احتاج واقتصر الى البيان من قرينة حالية أو دليل منفصل لعدم
ايضاح دلالاته فشمّل القول والفعل وخرج الماهل اذ دلالاته والمبين لا تضاح دلالاته وان تعريف
البيان من التبين هو اخراج الشئ كالمجمل من حال اشكاله وعدم فهم معناه الى حال التجلى وهو
حال اتضح معناه وفهمه بنص يدل عليه من حال أو قال اذا علمت ذلك فالاجال مثل القرء بفتح
القاف فى قول الناظم وهو واحد الأقراء أو القرء فيجمع عليهما فالقرء واحد قرء من قوله ثلاثة
قرء مجمل لانه متردد فى المعنى بين الحيض والطمهر لا اشتراك بينهما فحمله الشافعى على الطهر وأبو
حنيفة على الحيض وكل منهما وافق لجمع من الصحابة والتابعين وفى مثل التور للاحية للعقل
ونور الشمس لتشابههما من حيث الاهتداء بكل منهما فى الجلالة وفى الجسم للاحية السماء والارض
وغيرهما لتمامها وفى قوله تعالى أو يعفو الذى يسده عقدة النكاح لتردده بين الزوج والولى وعلى
الاول الشافعى وأبو حنيفة لما قام عندهما وعلى الثانى مالك لذلك وفى غير ذلك مما هو مذكور فى
المطولات وقوله من النساء بيان لما قبله وهو لبيان الواقع وتكملة * تنبيه * انما احتجنا الى
تقدير الاجال الذى هو معنى المجمل قبل تمثيل الناظم بقوله كالقرء مخافة فهم أنه تمثيل للبيان وان كان
لا يخفى على ذوى العرفان فلو قال

فمجمل ما احتاج للتبيان * كالقرء ثم ضابط البيان

اخرجه من حالة الاشكال * الى التجلى واتضح الحال

لكان أولى وأحسن وأخصر وأتقن * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

(والجمل) فى اللغة من
أجلت الشئ اذا جمعته
رضه المفصل وفى الاصطلاح
هو (ما اقتصر الى البيان)
أى هو اللفظ الذى يتوقف
فهم المقصود منه على أمر
خارج عنه اما قرينة حال
أو لفظ آخر أو دليل منفصل
فاللفظ المشترك مجمل لأنه
مفتقر الى ما يبين المراد
من معنیه أو معانيه نحو
قوله تعالى ثلاثة قرء فانه
يحمل الأطهار والحيضات
لاشتراك القرء بين الطهر
والحيض (والبيان) يطلق
على التبين الذى هو فعل
المبين وهو الدليل وعلى
متعلق التبين ومحلّه وهو
المدلول والمصنف عرفه
بالنظر الى المعنى الأول
بقوله (اخراج الشئ من
حيز الاشكال الى حيز
التجلى) أى الظهور
والوضوح وأورد عليه
أمران أحدهما أنه لا يشمل
التبيين ابتداء قبل تقرير
الاشكال لانه ليس فيه
اخراج من حيز الاشكال
والثانى أن التبين أمر
معنوى والمعنى لا يوصف
بالاستقرار فى الحيز قد كرر
الحيزية فيه تجوز وهو
مجتنب فى الرسم وأجيب
بان المراد بقوله اخراج الشئ

من حيز الاشكال ذكره وجعله واضحا والمراد بالحيز مظنة الاشكال ومحلله والله أعلم (والنص مالا يحتمل الا معنى واحدا)
 كزيدا في رأيت زيدا (وقيل) (٣٦) في تعريف النص هو (ما تأويله تنزيله) أى يفهم معناه بمجرد نزوله ولا

يتوقف فهمه على تأويل
 (وهو) أى النص (مشتق
 من منصة العروس وهو
 الكرسي) الذى تجلس
 عليه لتظهر للناظرين وفى
 قوله مشتق من منصة
 العروس مسامحة لأن
 المصدر لا يشتق من غيره
 على الصحيح بل يشتق
 غيره منه فالمنصة مشتقة
 من النص فالنص لغة الرفع
 فاذا ظهرت دلالة اللفظ
 على معناه كان ذلك فى
 معنى رفعه على غيره فقوله
 مشتق من منصة العروس
 لم يرد به الاشتقاق
 الاصطلاحي وانما أراد
 اشتراكهما فى المادة
 والنص عند الفقهاء يطلق
 على معنى آخر وهو مادل
 على حكم شرعى من كتاب
 أو سنة سواء كانت دلالة
 نصا أو ظاهرا (والظاهر
 ما يحتمل أمرين أحدهما
 أظهر من الآخر) كالاسد
 فى نحو رأيت اليوم أسدا
 فانه ظاهر فى الحيوان
 المفترس لأنه المعنى الحقيقي
 ومحتمل للرجل الشجاع
 والظاهر فى الحقيقة هو
 الاحتمال الراجع فان حل
 اللفظ على الاحتمال المرجوح
 سمي اللفظ مؤولا وانما

والنص عرفا كل لفظ وارد * لم يحتمل الا معنى واحد
 كقدر رأيت جعفرأ وقيل ما * تأويله تنزيله فليعلم
 اعلم أن البيان كما تقدم مأخوذ من التبيين الذى هو فعل المبين بكسر التحتية وهو الموضح
 وفتحها المبين الذى هو الموضح وهو النص وله معان منها ما قال الناظم والنص عرفا كل لفظ لم
 يحتمل معنيين بل لا يحتمل الا معنى واحدا كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا
 رجعتكم تلك عشرة كاملة فهذا لا يحتمل ما زاد على العشرة فاخرج المجعل والظاهر والمؤول ونحو
 قول الناظم كقدر رأيت جعفرأ وقوله وقيل ما تأويله تنزيله أى وقيل فى تعريف النص لفظ
 تأويله أى حله على معناه وفهمه منه تنزيله أى يحصل بمجرد نزوله وسماعه فهو لكونه مع
 التنزيل كأنه هو نحو الآية السابقة وحاصل المعنى أنه هو الذى لا يتوقف فهم تنزيله على تأويل
 كما مر فى الآية فانه بمجرد ما ينزل يفهم معناه ولا يتوقف فهمه على تأويل ثم ان النص مأخوذ من
 منصة العروس وهو الكرسي الذى تنص عليه العروس أى ترفع لتظهر للناظرين لارتفاعه على
 غيره فى فهم معناه من غير توقف * تنبيه * لفظة وارد تكملة واللام من معنى زائدة وقوله
 فليعلم ما تكملة أيضا ولو قال

والنص مالا غير معنى احتمل * وقيل ما تأويله لما نزل
 لكان أحسن وأخصر * ولما انتهى الكلام على المجعل والمبين أخذ يتكلم على الظاهر والمؤول
 فقال رحمه الله تعالى

والظاهر الذى يفيد ماسمع * معنى سوى المعنى الذى له وضع
 كالاسد اسم واحد السباع * وقد يرى للرجل الشجاع
 والظاهر المذكور حيث أشكلا * مفهومه فبالدليل أولا
 وصار بعد ذلك التأويل * مقيدا فى الاسم بالدليل *

يعنى أن الظاهر فى اصطلاح الاصوليين كما فى الاصل لفظ احتمل أمرين أحدهما المراد منه أظهر
 من الآخر وأخصر منه أن تقول هو لفظ دل على معنى دلالة ظنية أى راجحة فيه مرجوحة فى غيره
 وهذا مراد قول الناظم والظاهر الذى يفيد ماسمع * معنى أى يفيد الذى سمع من جهة المعنى الراجع
 بان وضع وضعه حقيقيا له سوى المعنى الذى له وضع وضعه مجازيا وهو المعنى المرجوح سواء كانت
 تلك الدلالة لغوية كالاسد فانه راجح فى الحيوان المفترس لانه المعنى الحقيقى له ولا صارف له عنه
 ومرجوح فى الرجل الشجاع لانه معنى مجازى له ولا صارف اليه وهذا مرادف قوله كالاسد أى من
 قولك رأيت اليوم أسدا فانه يحتمل أن يراد به اسم أحد السباع وهو الحيوان المفترس والرجل
 الشجاع كما قال الناظم وقدرى للرجل الشجاع لكنه ظاهر فى الحيوان المفترس وهو المعنى الحقيقى
 له كما علمت فالظاهر فى الحقيقة هو الاحتمال الراجع وقدر مثله فى الظن أو عرفية كالعائط فانه راجح
 فى الخارج المستقدر مرجوح فى المكان المظنن الموضوع له لغة أولا أو شرعية كالصلاة فانها
 راجحة فى ذات الركوع والسجود مرجوحة فى الدعاء فخرج بالظنية القطعية وهى دلالة النص

يؤول بالدليل كما قال (ويؤول الظاهر بالدليل) أى يحتمل على الاحتمال

المرجوح (ويسمى) حينئذ (الظاهر بالدليل) أى كما يسمى مؤولا كما فى قوله تعالى والسماء بينناها بأيد فان ظاهره جمع يد وهو
 محال فى حق الله تعالى فصرف عنه الى معنى القوة بالدليل العقلى القاطع

﴿الأفعال﴾ هذه ترجمة والمراد بها بيان حكم أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ولهذا قال المصنف (فعل صاحب الشريعة) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (لا يخلو أمان أن يكون على وجه القربة والطاعة أو غير ذلك) والقربة والطاعة بمعنى واحد فان كان على وجه القربة والطاعة (فان دل دليل على الاختصاص به يحمل على (٣٧) الاختصاص) كالوصال في الصوم فان

الصحاب لما أرادوا الوصال نهاهم صلى الله عليه وسلم عنه وقال لست كهيئتكم متفق عليه (وان لم يدل) دليل على الاختصاص به كانه جسد (لا يختص به لان الله تعالى يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) أي قدوة صالحة والاسوة بكسر الهمزة وضمها لغتان قرئ بهما في السبعة وهو اسم وضع موضع المصدر أي اقتداء حسن والظرفية هنا مجازية مثل قوله تعالى لقد كان في يوسف واخوته آيات للسائلين واذا لم يخص ذلك الفعل به صلى الله عليه وسلم فيعم الامة جميعها ثم ان علم حكم ذلك الفعل من وجوب أو ندب فواضح وان لم يعلم حكمه (فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا) في حقه صلى الله عليه وسلم وفي حقنا لانه الأحوط وبه قال مالك رضي الله عنه وأكثر أصحابه (ومن أصحابنا من قال يحمل على الندب) لانه المتحقق (ومنهم من قال يتوقف عنه) لتعارض الأدلة في

كزيد فان دلالاته على معناه قطعية والمحمل لكون دلالاته مساوية والمؤول لكون دلالاته مرجوحة وان المؤول في اصطلاحهم لفظ دل على معنى دلالة مرجوحة فيه والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح واعلم ان اللفظ الذي يحتمل وجوها من المعنى وبعضها أرجح من بعض لا يقال له ظاهر الا اذا استعمل في الطرف الراجح فان استعمل في الاحتمال المرجوح كان مؤولا فان اطلق عليه اسم الظاهر كان مجازا كما قال * والظاهر المذكور حيث اشكلا * مفهومه الى آخره أي والظاهر اذا اشكل مفهومه بان حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح فيؤول بالدليل ويسمى حينئذ ظاهرا بالدليل كما يسمى مؤولا أي يحمل عليه ويصير اليه مجازا فان الغالب أن الحمل على الطرف الراجح وحمله على المرجوح نادر فتسميته ظاهرا من باب تسمية الشيء باسم ما يلزمه مثاله قوله تعالى والسماء بنيناها بأيدٍ ظاهرة جمع يد ويد الجارحة محال في حق الله تعالى فيصرف الى معنى القوة بالبرهان العقلي القاطع فالمؤول في اصطلاحهم لفظ دل على معنى دلالة مرجوحة فيه والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح كما علم ﴿تنبيه﴾ هذه الآيات الاربعة التي الكلام فيها يعني عنها لو قال يتناول احدا بدلهما وهو

والظاهر الدال برجحان وان * يحتمل المرجوح تأويل زكن

والخطب سهل * ولما قدم مباحث القول وهو شامل لقول الله تعالى ولقول رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عقب ذلك بفعله صلى الله تعالى عليه وسلم ويدخل فيه التقرير لانه كف عن الانكار والكف عن الانكار فعل فقال

﴿باب الأفعال﴾

أي باب حكم أفعاله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الباب معقود للسنة وهي لغة الطريقة واصطلاحاً أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وقد علمت سبق مباحث الأقوال * قال الناظم رحمه الله تعالى

﴿وأفعال طه صاحب الشريعة * جميعها مرضية بديعه وكلها اما تسمى قربه * فطاعة أولا ففعل القربه من الخصوصيات حيث قاما * دليلها كوصله الصياما وحيث لم يتم دليلها وجب * وقيل موقوف وقيل مستحب في حقه وحقنا وأما * ما لم يكن بقربة يسمى فانه في حقه مباح * وفعله أيضا لنا يباح﴾

اعلم أولاً رحك الله تعالى أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون لا يصدر عنهم ذنب أصلاً لا صغيرة ولا كبيرة ولا عمد ولا سهواً فافقوا للاستاذ أبي اسحق الاسفرائيني وأبي الفتح الشهرستاني والقاضي عياض والتقي السبكي وهو الاصح عند القاضي حسين وحكاه ابن برهان عن اتفاق المحققين وتبعه النووي في زوائد الروضة وهذا المذهب أنزه المذاهب وحيث تقررت العصمة لهم فلا يقول سيدهم نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم باطلا ولا يفعله ولا يقر أحد على أمر باطل من عبادة أو غيرها وسكوته عليه

ذلك (فان كان) فعل صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم (على وجه غير القربة والطاعة) كالقيام والقعود والأكل والشرب والنوم (فيحمل على الاباحة في حقه وحقنا) وهذا في أصل الفعل وأما في صفة الفعل فقال بعض المالكية يحمل على الندب ويؤيده ما ورد عن كثير من السلف من الاقتداء به في ذلك وقال بعضهم يحمل على الاباحة أيضا وعلم بما ذكره المصنف انحصار أفعاله صلى الله عليه وسلم في

الصلاة والسلام على فعل ولو من غير استبشار به دليل على جواز مطلقا لئلا على وكذا غيره لان التقرير
يجري مجرى الخطاب وقد عرفت سبق الكلام على مباحث القول وأما الفعل فهو كما قال الناظم رحمه الله
تعالى أفعال طه وهو سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم صاحب الشريعة جميعها مرضية عند الله تعالى
اما واجبة واما مندوبة وقد تكون مباحة فليس فيها محرم لغصته من ذلك ولا مكروه ولا خلاف الأولى
اندره وقوعهما من اتقيا أمته فكيف يقعان منه مع عظمة منصب الشريف على كل منصب ولان
التأسي به مطلوب فلو وقع لطلب التأسي به واللازم باطل وما فعله لبيان الجواز لا يكون مكروها في حقه
ولا خلاف الأولى بل هو أفضل في حقه لأنه مأمور ببيان المشرع كما حكاه النووي عن العلماء في
وضوئه صلى الله تعالى عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين انه أفضل في حقه من التثليث للبيان وقوله
بديعه أي عجيبة ليس لها مثال في موافقة الصواب وحسن الحال ثم ان مطلق أفعاله صلى الله تعالى عليه
وسلم أقسام فما كان جبليا محضا كقيامه وقعوده وأكله وشربه فواضح ان السنا متعبدين به وقيل
يندب اتباعه وجزم به الزركشي وما كان بياننا نص مجمل كصلاته الميمنة لقوله تعالى أقيموا الصلاة
أولنص لم يرد ظاهره كقطعه يد السارق من الكوع المبين لمحل القطع في آية السرقة فهو دليل في حقنا
واجب في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم لوجوب التبليغ عليه وان كان مخيرا في التبليغ بين
القول والفعل اذ الواجب التحير يوصف كل من خصاله بالواجب وما كان مخصصا به عليه الصلاة
والسلام كزيادته في النكاح على أربع نسوة ووجوب الضحى عليه والمشاورة فلا استدلال به ولا تعبد
وما كان مترددا بين الجبلي والشرعي كجهره اكله واضطجاعه بعد ركعتي الفجر فيه تردد فقيل يحمل
على الجبلي لأن الأصل عدم التشريع فلا يسن لنا وقيل يحمل على الشرعي لأنه صلى الله تعالى عليه
وسلم بعث لبيان الشرعيات فبسن لنا وهذا هو الراجح وعليه الاكثر ون هذا ثم ان فعله صلى الله تعالى
عليه وسلم اما ان يكون على وجه القرية والطاعة كما قال الناظم وكلها اما تسمى قرية فطاعة وهما بمعنى
واحد أو لا يكون على وجه القرية والطاعة فان كان على وجه القرية والطاعة فلا يخلو اما أن يدل دليل
على الاختصاص به أولا فان دل دليل على الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم فيحمل على
الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم مثل الوصال في الصوم فان الصحابة رضي الله تعالى عنهم لما
أرادوا الوصال نهاهم صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وقال لست كهيتكم متفق عليه وكن يادته في النكاح
على أربع نسوة فان الدليل دل على اختصاص ذلك به وغير ذلك مما تقدم وهما معنى قوله أولا ففعل
القرية من الخصوصيات حيث قام دليلها أي القرية كوصيه صلى الله تعالى عليه وسلم الصيام وان لم
يدل دليل على الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم مثل تهجده صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يخلو اما أن
لا تلم صفة من وجوب أو ندب أو تعلم فان لم تعلم فهو لا يختص به بل تشاركه فيه أمته لقوله تعالى لقد
كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي قدوة صالحة فاقتضى التشريع في حقنا ادقيل في معنى أسوة
أي اخصة حسنة من حقها ان يتأسي بها وهو صلى الله تعالى عليه وسلم في نفسه قدوة بحسن التأسي به اذ
مدح على التأسي به وذلك يقتضي كونه مطلوبا شرعا فلا اختصاص لمنافاته طلب التأسي به واذا لم
يختص به فيحمل ذلك الفعل أي حكمه على الوجوب له عند بعض أصحابنا في حقه صلى الله تعالى عليه
وسلم وحقنا لقوله تعالى واتبعوه والأمر للوجوب ولانه الأحوط ورجحه في جمع الجوامع وهذا مراده من
قوله وحيث لم يقم دليلها أي دليل القرية بالاخص به صلى الله تعالى عليه وسلم وجب ومن أصحابنا
من قال يحتمل على التدب كما قال الناظم بعد وقيل مستحب لانه المتحقق به بالطلب الثابت في حقه
وحقنا وللآية المتقدمة ومنهم من قال يتوقف فيه كما قال الناظم وقيل موقوف في حقه وحقنا تعارض

الوجوب والتدب والاباحة
فلا يقع منه صلى الله
عليه وسلم محرم لانه معصوم
ولا مكروه ولا خلاف
الأولى لقلة وقوع ذلك
من المتقي من أمته فكيف
منه صلى الله تعالى عليه وسلم
(وافرار صاحب الشريعة)
صلى الله تعالى عليه وسلم (على
القول الصادر من أحد)
محضرته (هو) أي ذلك
القول (قول صاحب
الشريعة) أي كقوله كافراره
صلى الله تعالى عليه وسلم أيا بكر
الصادق رضي الله عنه
على قوله باعطاء سب
القتيل لقائله متفق عليه

صاحب الشريعة كإقراره
صلى الله عليه وسلم خالد
ابن الوليد على أكل
الضب متفق عليه وذلك
لأنه صلى الله عليه وسلم
معصوم عن أن يقر على
منكر (وما فعل في وقته)
أي زمنه صلى الله عليه
وسلم (في غير مجلسه وعلم
به ولم ينكره حكمه حكم
ما فعل في مجلسه) كعلمه
صلى الله عليه وسلم بحلف
أبي بكر رضي الله عنه
أنه لا يأكل الطعام في وقت
غيظته ثم أكل لما رأى
ذلك خيرا كما يؤخذ من
حديث مسلم في الاطعمة
(وأما النسخ فعناه لغة
الازالة) يقال نسخت
الشمس الظل إذا أزالته
ورفعته بانبساط ضوءها
والازالة والرفع بمعنى
واحد (وقيل معناه النقل
من قولهم نسخت مافي
هذا الكتاب أي نقلته)
وفي الاستدلال به ذاعلى
ان النسخ بمعنى النقل
نظر فان نسخ الكتاب
ليس هو نقل ما في الاصل
في الحقيقة وإنما هو إيجاد
مثل ما كان في الاصل في
مكان آخر فتأمل وليس
هذا باختلاف قول وإنما
هو بيان لما يطلق عليه

الأدلة في ذلك وقوله في حقه وحقنا هذا تنازع فيه كل من قوله وجب وموقوف ومستحب كما قدر وان
كان على وجه غير القربة والطاعة بان كان جبليا كما تقدم كالقيام والقعود والأكل والشرب فيحمل
على الاباحة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم وحقنا وهذا مراد الناظم بقوله وأما ما لم يكن بقربة يسمى
أي وأما الذي لم يكن بقربة فإنه في حقه مباح أي كما أنه مباح له صلى الله تعالى
عليه وسلم لناباح أي ويباح لنا وقيل يندب اتباعه كما تقدم أيضا وإنما جل الذي لم يكن بقربة على
الاباحة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقع منه محرم لما تقدم من عصمته
ولا مكروه ولا خلاف الأولى لما تقدم من قلة وقوعهما من أتقيا أمته فكيف يقعان منه صلى الله
تعالى عليه وسلم والأصل عدم الوجوب والندب فتبقى الاباحة فعلم بما ذكره الناظم انحصار أفعاله صلى
الله تعالى عليه وسلم في الوجوب والندب والاباحة هذا ولما أنهى الكلام على أقواله صلى الله تعالى عليه
وسلم وأفعاله أراد أن يبين تقريراته صلى الله تعالى عليه وسلم فقال

﴿ وان أقر قول غيره جعل * كقوله كذاك فعل قد فعل

وما جرى في عصره ثم اطلع * عليه ان أقره فليتبّع ﴾

يعنى وان أقر صلى الله تعالى عليه وسلم القول من واحد غيره جعل كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في
الدلالة على جوازه من الفاعل وغيره لأنه معصوم عن أن يقر أحدا على منكر مثاله إقراره صلى الله
تعالى عليه وسلم بأبي بكر رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه على قوله باعطاء سلب القتل لقاتله متفق عليه
وقوله كذاك فعل قد فعل أي كما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ان أقر القول من أحد فهو كقوله كذاك
ان أقر صلى الله تعالى عليه وسلم الفعل من أحد فهو كفعله لذلك الشيء في الدلالة على جوازه من الفاعل
وغيره أيضا لما تقدم من أنه معصوم عن أن يقر على منكر مثاله إقراره صلى الله تعالى عليه وسلم خالد بن
الوليد على أكل الضب متفق عليه فيدل على جواز أكل الضب له ولغيره اذ حكمه على الواحد حكم على
الجماعة ومحل هذا كله ما اذا لم يكن ذلك الفعل مما علم أنه منكر له مستقر على انكاره لسبق الانكار
وثبوت التحريم قبل ذلك كشيء كافر الى كنيسة فتركه انكاره صلى الله تعالى عليه وسلم في الحال
لعلمه بأنه علم منه انكاره وبأنه لا ينفع في الحال فلا أثر لا قرار حينئذ ولا دلالة على الجواز اتفاقا كما قال
ابن الحاجب ولو كان ذلك الفعل مما سبق تحريمه ثم فرر صلى الله تعالى عليه وسلم شخصاً على فعله
فيكون هذا التقرير بنسخ التحريم ان كان خاصه بالنسخ خاص وان كان عاماً بان ثبت الحكم
على الجماعة فالنسخ أيضاً عام وقول الناظم وما جرى في عصره أي والفعل الذي فعل أو القول الذي قيل
في وقته وزمان حياته صلى الله تعالى عليه وسلم في غير مجلسه بحيث لا يشاهده ثم اطلع عليه بان علم به ان
أقره ولم ينكره فليتبّع لأن حكمه حكم ما فعل أو قيل في مجلسه وعلم به ولم ينكره في دلالة على جواز ذلك
الفعل للفاعل وغيره وعلى حقيقة ذلك القول كذلك وما في هذين البيتين من قول الناظم يشمله
ما تقدم ولكن صرح به للإيضاح ودفع توهم الاختصاص بما في مجلسه فيستثنى هنا ما تقدم استثناءه
وعلمه بما في غير مجلسه ولم ينكره مثاله علمه صلى الله تعالى عليه وسلم بحلف أبي بكر رضي الله تعالى عنه انه
لا يأكل الطعام في وقت غيظته ثم أكل لما رأى الأكل منه خيراً من تركه كما يؤخذ من حديث مسلم في
الاطعمة فيستفاد منه جواز الحنث بل ندبه بعد الحلف اذا كان خيراً والله أعلم

﴿ باب النسخ ﴾

﴿ النسخ نقل أو ازالة كما * حكمه عن أهل المسان فيهما

النسخ في اللغة قد كراهه يطلق على معنيين على الازالة وعلى النقل وذكر بعضهم انه يطلق على معنى ثالث وهو التغيير كما في قولهم
نسخت الریح آثار الديار أي غيرتها والظاهر انه يرجع الى المعنى الاول وهو الازالة فانها أعم واختلف في استعماله في المعنيين اللذين

ذكرهما المصنف فقيل انه حقيقة فيهما فيكون مشتركا بينهما وقيل انه حقيقة في الازالة مجاز في النقل وذكر بعضهم قولنا الثالثه حقيقة في النقل مجاز في الازالة وهو بعيد (وحده) أي معناه الاصطلاحى الشرعى (هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجهه) أي لولا (٤٠) الخطاب الثانى (لكان) الحكم (ثابتا مع تراخيه) أي الخطاب الثانى (عنه) أي

الخطاب المتقدم وهذا الذى ذكره رحمه الله حد للناسخ ولكنه يؤخذ منه حد الفسخ وانه رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب آخر لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه ونعنى برفع الحكم رفع تعلقه بفعل المكاف فقوانا رفع الحكم جنس يشمل الفسخ وغيره كما سيأتى بيانه وقولنا الثابت بخطاب فصل يخرج به رفع الحكم الثابت بالبراءة الاصلية أي عدم التكليف بشئ فانه ليس بنسخ اذ لو كان نسخا كانت الشريعة كلها نسخا فان الفرائض كلها كالصلاة والزكاة والصوم والحج رفع للبراءة الاصلية وقولنا بخطاب آخر فصل ثان يخرج به رفع الحكم بالجنس وانوت وقولنا على وجه لولاه لكان ثابتا فصل ثالث يخرج به ما لو كان الخطاب الاول مغيا بغاية أو معلا

وحده رفع الخطاب اللاحق * ثبوت حكم بالخطاب السابق رفعا على وجهه أي لولاه * لكان ذاك ثابتا كما هو اذا تراخى عنه في الزمان * ما بعده من الخطاب الثانى * يعنى أن النسخ معناه لغة النقل مأخوذ من قولهم نسخت ما فى هذا الكتاب أى نقلته بأشكال كتابته وقيل معناه الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا أزالته ورفعته بانبساط ضوءها والازالة والرفع بمعنى واحد وتفسير النسخ بهذين المعنيين لغة هو معنى قوله * النسخ نقل أو ازالة كما * أى مثل ما حكوه أى النسخ بهذين المعنيين عن أهل اللسان وهم أهل اللغة فيهما أى فى النقل والازالة وقوله * وحده رفع الخطاب اللاحق * الخ أى ومعنى النسخ بمعنى الناسخ الاصطلاحى الشرعى الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه وهذا معنى قول الناظم وحده أى تعريفه الشرعى رفع الخطاب اللاحق أى الخطاب الثانى المتأخر ثبوت تعلق حكم بفعل المكلف تعلقا تنجز يا بالخطاب السابق أى الاول المتقدم متعلق بثبوت رفعا على وجهه أي لولاه أى لولا الخطاب اللاحق الثانى لكان ذاك أى الخطاب السابق الاول ثابتا كما هو اذا تراخى أى الخطاب اللاحق الثانى عنه أى عن السابق المتقدم فى الزمان ما بعده أى الذى بعده الخطاب الاول السابق من الخطاب اللاحق الثانى فقوله الخطاب ولم يقل النص ليشمل اللفظ والفحوى والمفهوم وكل دليل اذ يجوز النسخ بجميع ذلك والمراد بالحكم هنا الاثر الثابت بالخطاب المتعلق بالمكلف تعلقا تنجز كما علمت فانه ليس قديما فيجوز رفعه وتأخره عن غيره وخرج بقوله ثبوت حكم بالخطاب السابق الثابت بالبراءة الاصلية وهو عدم التكليف بشئ فان رفعه بدليل شرعى ليس بنسخ وخرج بالخطاب الرفع بالموت والجنون والغفلة والعجز وانما قال رفع ثبوت الحكم ليتناول الأمر والنهى والخبر وقال على وجه لولاه لكان ثابتا لان حقيقة النسخ الرفع وهو انما يكون رافعا لو كان المتقدم بحيث لولا طر بانه لبقى وخرج به ما لو كان الخطاب الاول مغيا بغاية أو معلا بمعنى وصرح الخطاب الثانى بمؤدى الاول فلا يسمى نسخا لان الحكم الاول غير ثابت لبلوغ غايته وزوال معناه مثاله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذنودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فتحريم البيع مغيا بانقضاء الجمعة فليس قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله ناسخا لتحريم البيع بل عين غاية التحريم وقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لم ينسخه قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا لأن التحريم للاحرام وقيل زال وخرج بقوله اذا تراخى عنه فى الزمان البيان بالمتصل كالاستثناء والصفة والشرط والمتفصل كما لو قال لا تقتلوا أهل الذمة عقب قوله اقتلوا المشركين واشترط فى الناسخ أن يكون متراخيا اذ لو لم يكن كذلك لكان الكلام متناقضا وأنت خبير بان ما ذكره الناظم تعريف للناسخ كما أشرنا اليه ويؤخذ منه تعريف النسخ بأن يقال هو رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم الخ والنسخ جائز عقلا لأن حكمه تعالى ان تبع المصلحة فيتغير بتغيرها لانا قطع بأن المصلحة تختلف باختلاف

الاقوات

الدال على ذلك لم يكن الحكم ثابتا لبلوغ الغاية وزوال العلة مثاله قوله تعالى يا أيها الذين

آمنوا اذنودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فتحريم البيع مغيا بانقضاء الجمعة فلا يقال ان قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله ناسخ للاول بل هو مبين لغاية التحريم وكذا قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لا يقال انه منسوخ بقوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا

لان التحريم لاجل الاحرام وقد قال وقولنا مع تراخيه فصل رابع يخرج به ما كان متصلا بالخطاب من صفة أو شرط أو استثناء فان ذلك تخصيص كما تقدم وليس ذلك نسخا (ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) أي يجوز نسخ رسم الآية في المصحف وتلاوتهما على أنها قرآن مع بقاء حكمها والتكليف به نحو آية الرجم وهي الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما ألينة قال عمر رضي الله عنه اياكم أن تهلكوا عن آية الرجم وذكره هاتم قال فانما قد قرأنا هارواه مالك في الموطأ قال مالك (٤١) الشيخ والشيخة الثيب والثيبة

ورواها مالك وغيره بلفظ الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما ألينة نكالا من الله والله عزير حكيم وأصل الحديث متفق عليه من غير ذكر لفظها والمراد بالثيب المحسن وضده البكر والله أعلم (و) يجوز (نسخ الحكم وبقاء الرسم) نحو قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول نسخت بالاية التي قبلها أعني قوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وهو كثير ويجوز نسخ الحكم والرسم معانحو حديث مسلم كان فيما نزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات أي ثم نسخت تلاوة ذلك وبقى حكمه كآية الشيخ والشيخة قاله الشافعي وغيره وقال المالكية وغيرهم تحرم المصة الواحدة ولا حجة في حديث عائشة رضي الله عنها لان ظاهره متروك

الاول وقت كسرب دواء في وقت دون وقت فقد تكون المصلحة في وقت تقتضي شرع ذلك الحكم وفي وقت رفعه فتتغير بتغير المصلح وان لم يتبع حكمه تعالى المصلحة فله تعالى بحكم المالكية أن يفعل ما يشاء والنسخ واقع كما سيأتي ان شاء الله تعالى حيث قال الناظم رحمه الله تعالى

﴿ وجاز نسخ الرسم دون الحكم ﴾ كذا نسخ الحكم دون الرسم

ونسخ كل منهما الى بدل * ودونه وذاك تخفيف حصل

وجاز أيضا كون ذلك البديل * أخف أو أشد مما قد بطل

يعني أنه يجوز نسخ رسم الآية من القرآن العظيم أي رفع وجوب قرآنيته وخاصة قرآنيته كحرمة مس المصحف وقراءة الجنب وبقاء الحكم والتكليف به وقد وقع نسخ الرسم وبقاء الحكم نحو آية الرجم وهي الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما ألينة الحديث بتمامه رواه البيهقي وغيره فله كان قرأنا قال عمر رضي الله تعالى عنه قد قرأنا هارواه الشافعي وغيره وأصله في الصحيحين ثم نسخ كونه قرآنا وبقى حكمه ولذلك قدر جم صلى الله تعالى عليه وسلم المحسنين متفق عليه وهذا معنى قوله وجاز نسخ الرسم الشطر وقوله كذا نسخ الحكم أي كما يجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم كذلك يجوز نسخ الحكم دون الرسم الدال على ذلك الحكم فتبقى القرآنية وخاصتها وقد وقع ذلك نحو قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية نسخ حكمه وهو جواز الفطر مع اعطاء الفدية وبقى رسمه وتلاوته ويجوز نسخ الرسم والحكم معا مثاله حديث مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها وأرضاها قالت كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرم من فنسخن تلاوة وحكما بخمس معلومات ثم نسخت الخمس أيضا لكن تلاوة لاحكاما قول الناظم رحمه الله تعالى ونسخ كل منهما أي من الرسم والحكم الى بدل ودونه أي الى غير بدل مثال الأول نسخ استقبال بيت المقدس الثابت في السنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام وقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فانه نسخ قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول ومثال الثاني وجوب تقديم صدقة النجوى بقوله تعالى اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة فانه نسخ بلا بدل وقول الناظم * وجاز أيضا كون ذلك البديل * أخف أو أشد مثال النسخ الى ما هو أخف نسخ مصادرة العشرة من الكفار في القتال الى مصادرة اثنين في قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين بقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ومثال النسخ الى ما هو أشد وأغلظ نسخ التخجير بين صوم رمضان والقديّة كما مر الى تعيين الصوم * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى ﴿ تم الكتاب بالكتاب ينسخ ﴾ كسنة بسنة فنسخ

(٦ - لطائف الاشارات)

لان فيه فتوى في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن وذلك

يقتضي وقوع النسخ بعد موته صلى الله عليه وسلم فلم يثبت كونه قرآنا ولا يحتاج بانه خبر واحد لان خبر الواحد اذا توجه اليه قادح توقف عن العمل به وهذا المسمى بالآحاد مع أن العادة تقتضي بحديثه متواترا كان ريبه فيه وقادحا ولانه لا يحتاج بالقراءة الشاذة على الصحيح لانها ليست بقرآن وناقلها لم ينقلها على أنها حديث بل على أنها قرآن وذلك خطأ والخبر اذا وقع فيه الخطأ لم يحتاج به والله أعلم (و) يجوز (النسخ الى بدل) كما في نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة (والى غير بدل) كما في نسخ قوله تعالى اذا ناجيتم

الرسول فقد موأين يدي نجواكم صدقة (و) يجوز النسخ (الى ما هو أغلظ) كما في نسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية بالطعام الى تعيين الصوم (و) النسخ (الى ما هو أخف) كما في قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ثم قال فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين (و) يجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كما في آيتي العدة وآيتي المصبرة (ونسخ السنة بالكتاب) كما في نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام (ونسخ السنة بالسنة) كما في حديث مسلم كنت نهيتكم (٤٢) عن زيارة القبور فزوروها ومراد المصنف بذلك ما عدا نسخ السنة المتواترة

بالاحاد فانه سيصرح بعدم جوازه ويأتى أن الصحيح جوازه وسكت عن التصريح ببيان حكم نسخ الكتاب بالسنة لكن كلامه الآن يقتضى أنه يجوز بالسنة المتواترة ولا يجوز بالاحاد وقد اختلف في جواز ذلك ووقوعه وقال في جمع الجوامع الصحيح أنه يجوز نسخ القرآن بالسنة أى سواء كانت متواترة أو آحاداً قال والحق أنه لم يقع الا بالمتواترة قال الشارح في شرحه لجمع الجوامع وقيل وقع بالآحاد كحديث الترمذى وغيره لا وصية لوارث فانه نسخ لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والاقر بيني قلت لا نسلم عدم تواتر ذلك ونحوه للجنهدين الحاكين بالنسخ لقرهم من زمان النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ويوجد في بعض

ولم يحز أن ينسخ الكتاب * بسنة بل عكسه صواب
وذو تواتر بمثله نسخ * وغيره بغيره فليتنسخ
واختار قوم نسخ ما تواترا * بغيره وعكسه حتمارى

يعنى أنه يجوز نسخ حكم الكتاب بالكتاب كما عرفت من آيتي العدة وآيتي المصبرة وقوله كسنة بسنة فتتنسخ أى ويجوز نسخ حكم السنة بالسنة وقد وقع مثاله حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وقوله ولم يحز أن ينسخ الكتاب * بسنة أى بالسنة آحاداً أو متواترة كما نقل عن الشافعى رضى الله تعالى عنه الجزم به ونقل البيضاوى عن الأكثرين جواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ومثله بنسخ الجلد في حق المحسن برجه صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه نظر من وجوه ذكرها الاسنوى وبالجملة ان نسخ الكتاب بالسنة قد اختلفوا فيه فقليل بمنعه مطلقاً لقوله تعالى قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى والنسخ بالسنة تبديل منه وقيل بجوازه مطلقاً وصححه في جمع الجوامع لقوله تعالى وأزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وليس ذلك تبديلاً من تلقاء نفسه قال تعالى وما ينطق عن الهوى وقوله بل عكسه صواب أى بل عكس نسخ الكتاب بالسنة وهو نسخ حكم السنة بالكتاب كما مر من استقبال الكعبة هو الصواب وقوله * وذو تواتر بمثله نسخ * يعنى أنه يجوز نسخ حكم المتواتر من كتاب أو سنة بالمتواتر وقوله * وغيره بغيره فليتنسخ * أى ويجوز نسخ حكم غير المتواتر وهو الآحاد بالآحاد ثم ان بعضهم قال لا يجوز نسخ المتواتر بالآحاد لانه دونه في القوة اذا الاول قطعى والثانى مظنون فلا يرتفع به واختار قوم جواز ذلك كما قال * واختار قوم نسخ ما تواترا * بغيره أى واختار قوم جواز نسخ المتواتر بالآحاد وهذا هو الراجح وصححه في جمع الجوامع لان محل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالمتواترة ظنية كالأحاد وقوله وعكسه حتمارى أى وعكس جواز نسخ المتواتر بالآحاد وهو جواز نسخ الآحاد بالمتواتر من باب أولى فقوله حتماً أى وجوباً بعقلياً يرى جواز ما ذكر وهو مبني للجهول والتقدير على كلامه واذا جاز نسخ المتواتر بالآحاد فلا يجوز نسخ الآحاد بالمتواتر من باب أولى فيجب ذلك وجوباً بعقلياً فهذا مع كونه لم يعبر به أحد فيه فكاف لا يخفى فلو قال بدل حتمارى أولى يرى فيصير التقدير فن باب أولى يرى ذلك لكان أولى والخطب سهل

(باب) في بيان ما يفعله (في التعارض)

بين الأدلة والتراجيح والتعارض تفاعل من عرض يعرض وهو التوارد بين معنيين مختلفين على معنى واحد قال الناظم رحمه الله تعالى

تعارض

نسخ الورقات ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة ويريد غير المتواترة

بدليل ما سيأتى واختار القول بالرفع وتقديم أنه يجوز تخصيص الكتاب بالسنة فكانه رأى أن التخصيص أهون من النسخ (و) يجوز نسخ المتواتر من كتاب أو سنة (المتواتر منهما ونسخ الآحاد بالآحاد والمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر) كالقرآن والسنة المتواترة (بالآحاد) لانه دونه في القوة وقد تقدم أن الصحيح الجواز لان محل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالمتواتر ظنية فهو كالأحاد والله أعلم (فصل) في بيان ما يفعله (في التعارض) بين الأدلة وهو تفاعل من عرض الشئ يعرض كأن كلاماً من النصين عرض للآخر حين حاله

(إذا تعارض نطقان) أي نصان من قول الله سبحانه وتعالى أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلا يخلوأما أن يكونا) (٤٣) عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا

أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فإن كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما (جمع) وذلك بأن يحمل كل منهما على حال إذا لم يكن الجمع بينهما مع اجراء كل منهما على عمومته لأن ذلك محال لأنه يفضي إلى الجمع بين التقيضين فاطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منهما بحال مثاله حديث مسلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألهما وحديث الصحيحين خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا فحمل الأول على ما إذا كان من له الشهادة غير عالم بها والثاني على ما إذا كان عالما وحمل بعضهم الأول على ما كان في حق الله كالطلاق والعتاق والثاني على غير ذلك (وان لم يمكن الجمع بينهما) أي بين النصين (يتوقف فيهما) عن العمل بهما (ان لم يعلم التاريخ) أي إلى أن يظهر مرجح لاحدهما مثاله قوله تعالى أو مملكت أيمانكم وقوله تعالى وأن تجمعوا

تعارض النطقين في الاحكام * يأتي على أربعة أقسام
أما عموم أو خصوص فيهما * أو كل نطق فيه وصف منهما
أوفيه كل منهما ويعتبر * كل من الوصفين في وجه ظهر
فالجمع بين ما تعارضا هنا * في الأولين واجب ان أمكن
اعلم انه إذا تعارض نصان من قول الله سبحانه وتعالى أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يخلوأما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فإن كانا عامين فاما أن يمكن الجمع أو لا فإن أمكن الجمع بينهما جمع وجوبا بينهما يحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الآخر فقولنا اما أن يكونا عامين أو خاصين هو معنى قوله اما عموم أو خصوص فيهما ولفظ فيهما تنازعه كل من عموم وخصوص إذ المعنى اما أن يكونا عامين متساويين في العموم أو يكونا خاصين متساويين في الخصوص وقولنا أو أحدهما عاما والآخر خاصا هو معنى قوله أو كل نطق أي نص فيه وصف منهما أي العموم والخصوص وذلك بأن يكون أحدهما عاما والآخر عاما وقولنا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه هو مراد قوله أوفيه كل منهما البيت إذ المراد أو يكون فيه كل منهما أي العموم والخصوص ويعتبر كل من الوصفين أي العموم والخصوص في وجه بأن يكون كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه كما علمت ولفظ ظهر تكملة وقولنا فإن كانا عامين الخ هو مراد قوله فالجمع بين ما تعارض الخ إذ معناه فالجمع بين النصين اللذين تعارضا وتنافيا الأولين في الذكر الكائن فيهما بأن يكونا عامين واجب ان أمكن فالانف للطلاق وذلك بأن يحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الآخر كما علمت إذ لا يمكن الجمع بينهما مع اجراء كل منهما على عمومته لأن ذلك محال لأنه يفضي إلى الجمع بين التقيضين فاطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منهما بحال مثاله حديث مسلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألهما وحديث الصحيحين خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا فان الموصول في الأول ولفظ قوم في الثاني عائدان في كل شهادة بدون استشهاد وقد حكم في أحدهما بالخيرية وفي الآخر بالشريعة وهما متنافيان لكن أمكن الجمع بينهما بحمل كل منهما على حال حمل الأول على ما إذا كان من له الشهادة غير عالم بها والثاني على ما إذا كان عالما بها وحمل البيضاوي وغيره الأول على حق الله تعالى كالطلاق والعتاق والثاني على حقنا وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما إلى ان يعلم التاريخ كما قال الناظم رحمه الله تعالى

وحيث لا إمكان فالتوقف * مالم يكن تاريخ كل يعرف
فان علمنا وقت كل منهما * فالثان ناسخ لما تقدم
يعني انه إذا لم يمكن الجمع بين النصين العامين كما ذكر يتوقف وجوباً فيهما ما عن العمل بواحد منهما ان لم يعلم التاريخ ويستقر التوقف إلى أن يظهر ترجيح أحدهما على الآخر فيعمل به مثاله أو مملكت أو مملكت بين الاختين فالأول يجوز جمع الاختين بملك اليمين والثاني يحرم ذلك فتوقف فيهما عثمان رضي الله عنه لما سئل عنهما وقال أحلتها آية وحرمتها آية ثم حكم الفقهاء بالتحريم لدليل آخر وهو ان الأصل في الابضاع التحريم (فان علم التاريخ فينسخ المتقدم بالتأخر)

كفاي آتي عدة الوفاة وآتي المصبرة والمراد بالتأخر المتأخر في النزول لافي التلاوة والله أعلم (وكذا اذا كانا) أي النصان (خاصين) أي
 فان أمكن الجمع بينهما جمع كفاي (٤٤) حديث انه صلى الله عليه وسلم توضأ وغسل رجله وهذا مشهور في

الصحيحين وغيرهما
 وحديث انه توضأ ورش
 الماء على قدميه وهما في
 النعلين رواه النسائي والبيهقي
 وغيرهما فجمع بينهما بأن
 الرش في حال التجديد لما
 في بعض الطرق ان هذا
 وضوء من لم يحدث وقيل
 المراد بالوضوء في حديث
 الغسل الوضوء الشرعي
 وفي حديث الرش اللغوي
 وهو النظافة وقيل المراد أنه
 غسلهما في النعلين وسمى
 ذلك رشاً مجازاً وان لم يمكن
 الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ
 توقف فيهما الى ظهور
 مرجح لا أحدهما مثاله
 ما جاء أنه صلى الله عليه وسلم
 سئل مما يحل للرجل من
 امرأته وهي حائض فقال
 ما فوق الازار رواه أبو
 داود وجاء أنه قال اصنعوا
 كل شيء الا النكاح أي الوطء
 رواه مسلم ومن جملة ذلك
 الاستمتاع بما تحت الازار
 فتعارض فيه الحديثان
 فرجح بعضهم التحريم
 احتياطاً وبعضهم الحل لأنه
 الاصل في المنكوحة
 والاول هو المشهور عندنا
 وعند الشافعية وقال به
 أبو حنيفة وجماعة من

أيمانكم وقوله تعالى وأن تجمعوا بين الأختين فالأول يجوز الجمع بين الأختين في الاستمتاع
 بملك اليمين لشموله لهما والثاني يحرم ذلك فتوقف فيهما سيدنا عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما
 لما سئل عنهما وقال أحلتهم آية يعني الأولى وحرمتهم آية يعني الثانية ثم رجح الفقهاء التحريم
 فحكموا به بدليل منفصل وهو ان الاصل في الأبضاع التحريم فهو أحوط فان علم التاريخ في نسخ
 المتقدم بالتأخر كما مر في آتي عدة الوفاة والمصبرة وهذا مراد الناظم بقوله فان علمنا أي التاريخ
 بان عرفنا وقت ورود كل منهما فالثاني منهما ورودا ناسخ لما تقدمنا بألف الاطلاق سواء كانا
 من الكتاب والسنة أو أحدهما من الكتاب والآخر من السنة (تمة) قال في الاصل بعد ما ذكر
 وكذلك اذا كانا خاصين وقد أهمل الناظم هذه المسئلة فلم ينظمها وقد نظمها تلميذنا للفائدة ولما في عدم
 ذكرها من قصور لا يخفى فقلت

كذلك في خصوص كل منهما * يفعل فيه مثل ما قد قدما

أي يفعل في كل من النصين ان كانا خاصين مثل ما فعل في النصين الاولين العامين فيما تقر فيهما فان
 أمكن الجمع بينهما بحمل كل منهما على حال كما تقدم جمع وجوباً بينهما كذلك مثاله حديث انه
 صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرهما وحديث انه صلى
 الله تعالى عليه وسلم توضأ ورش الماء على قدميه وهما في النعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرهما
 فجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد لما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث وقيل المراد
 بالوضوء في حديث الغسل الوضوء الشرعي وفي حديث الرش اللغوي وهو النظافة وقيل المراد أنه
 غسلهما في النعلين وسمى ذلك رشاً مجازاً وان لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ يتوقف فيهما الى
 ظهور مرجح لا أحدهما مثاله ما جاء أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امرأته
 وهي حائض فقال ما فوق الازار رواه أبو داود وجاء أنه قال اصنعوا كل شيء الا النكاح أي الوطء
 رواه مسلم ومن جملة ذلك الاستمتاع بما تحت الازار فتعارض فيه الحديثان فرجح بعضهم التحريم
 احتياطاً وبعضهم الحل لأنه الاصل في المنكوحة والاول هو المشهور عندنا وعند المالكية وقال به
 أبو حنيفة وجماعة من العلماء وان علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور من
 نسخ النهي عن زيارتها بطلبها المتأخر عن النهي وان كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام
 بالخاص كما قال الناظم رحمه الله تعالى

(وخصصوا في الثالث المعلوم * بذى الخصوص لفظ ذى العموم)

يعني انهم خصصوا في القسم الثالث المعلوم بأنه ان كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخصص بذى
 الخصوص أي صاحب الخصوص وهو الخاص لفظ ذى العموم أي صاحب العموم وهو العام والمراد
 انه ان كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام بالخاص كما بينا مثاله حديث الصحيحين فيما
 سقت السماء العشر وحديثهما ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة فيخص الاول بالثاني سواء وردا
 معاً أم تقدم أحدهما على الآخر أم جهل التاريخ وان كان كل واحد منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه
 فيخص كل واحد منهما بخصوص الآخر كما قال الناظم رحمه الله تعالى

وفي

العلماء ووقع في كلام الشرح بعد ذكر الحديث الثاني ومن جملة ذلك الوطء فيما فوق الازار

فيتعارض فيه الحديثان والظاهر أنه سهو فان ما فوق الازار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء وقال النووي في شرح مسلم بل حكى
 جماعة كثيرة الاجماع عليه وان علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور (وان كان أحدهما عاماً والآخر

خاص فيخصص العام بالخاص) كحديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر وحديثهما ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة فيخصص الأول والثاني سواء وردا معا أو تقدم أحدهما على الآخر أو جهل التاريخ (وإن كان أحدهما عاما من وجه وخاص من وجه فيخصص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر) إن أمكن ذلك والاحتياج إلى التاريخ (٤٥) مثال ما يمكن فيه التخصيص

حديث أبي داود وغيره إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه فالأول خاص في القلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما فيخصص عموم الأول بخصوص الثاني فيحكم بأن مادون القلتين ينجس وإن لم يتغير هذا مذهب الشافعية ورجح المالكية الثاني لأنه نص والأول إنما يعارضه بمفهومه والقصد التمثيل ومثال ما لا يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه وحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحرريات والمرتدات فعارضاهما هل تقتل أم لا فيطلب الترجيح وقد رجح بقاء عموم الأول وتخصيص الثاني بالحرريات وحديث ورد في قتل المرتدة والله أعلم

وفي الأخير شطر كل نطق * من كل شق حكم ذاك النطق
فاخصص عموم كل نطق منهما * بالضد من قسميه وأعرفهما
يعني أن في الأخير وهو القسم الرابع شطر كل نطق أي نص من كل شق أي حكم ذاك النطق أي النص ومراده كما مر أنه إن كان كل واحد منهما عاما من وجه وخاص من وجه فيخصص كل واحد منهما بخصوص الآخر كما قال فاخصص عموم كل نطق منهما أي كل نص منهما بالضد وهو الخصوص من قسميه وأعرفهما تكملة ومراده ما علمت أنقامن أنه يخص كل واحد منهما كان عاما من وجه وخاص من وجه بخصوص الآخر وإنما يخص كل واحد منهما ذكر بخصوص الآخر إن أمكن ذلك والا فيطلب الترجيح فيما تعارض فيه مثال ما يمكن فيه ذلك حديث أبي داود وغيره إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه فالأول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص عام في القلتين ودونهما فإذا جعنا بينهما نخص عموم الأول بخصوص الثاني وهو التغير فنحكم بنجاسة القلتين بالتغير ويصير تقديره إذا بلغ الماء القلتين لم ينجس إلا بالتغير ويخص عموم الثاني بخصوص الأول وهو كونه قلتين فنحكم بأن مادون القلتين ينجس وإن لم يتغير فيصير تقديره الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه أو ريحه إذا كان قلتين ومثال ما لا يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه وحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحرريات والمرتدات فعارضاهما هل تقتل أم لا فيطلب الترجيح وقد رجح بقاء عموم الأول وتخصيص الثاني بالحرريات وحديث ورد في قتل المرتدة والله أعلم

باب الاجماع

هو ثالث الأدلة الشرعية الأربعة أعني الكتاب والسنة والاجماع والقياس قال الناطم رحمه الله تعالى

هو اتفاق كل أهل العصر * أي علماء الفقه دون نكر
على اعتبار حكم أمر قد حدث * شرعا كحرمة الصلاة بالحدث

اعلم أن الاجماع في اللغة يطلق لمعنيين أحدهما العزم كما في قوله تعالى فأجمعوا أمركم وثانيهما الاتفاق ويصح على الأول إطلاق اسم الاجماع على الواحد بخلاف الثاني وفي الاصطلاح اتفاق خاص وهو اتفاق كل مجتهد من علماء الفقه أهل العصر من أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاة نبيه صلى الله عليه وسلم على حكم الحادثة فالاتفاق كالجنس والمراد به الاشتراك في اعتقاد أو قول أو فعل أو سكوت أو تقرير ويفهم من تقييدنا في التعريف بكل مجتهد من علماء الفقه أن المراد بقول الناطم أي علماء الفقه المجتهدون منهم وقول الناطم أيضا دون نكر أي من غير نكير وفيه إشارة

بالحرريات بحديث ورد في قتل المرتدة والله أعلم (وأما الاجماع) فهو ثالث الأدلة الشرعية الأربعة أعني الكتاب والسنة والاجماع والقياس وهو لغة العزم كما في قوله تعالى فأجمعوا أمركم وأما في الاصطلاح (فهو اتفاق علماء العصر) من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (على حكم الحادثة) فلا يفتقر برؤاها العوام معهم على المعروف والعصر الزمان (وعني بالعلماء الفقهاء) يعني المجتهدين فلا يعتبر موافقة الأصوليين معهم (وعني بالحادثة الحادثة الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف غير الشرعية كاللغوية مثلا فانها

محجل نظر علماء الفقه
(واجتماع هذه الأمة
حجة دون غيرها لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يجتمع أمتي
على ضلالة) رواه الترمذي
وغیره (والشرع ورد
بعصمة هذه الأمة) هذا
الحديث وغيره (والاجماع
حجة على العصر الثاني)
ومن بعده (و) الاجماع
حجة (في أي عصر كان)
سواء كان في عصر الصحابة
أو في عصر من بعدهم (ولا
يشترط) في حجة الاجماع
(انقراض العصر) بأن
يموت أهله (على
الصحيح) لسكوت أدلة
حجية الاجماع عن ذلك
فلما اجتمع المجتهدون في
عصر على حكم لم يكن لهم
والغيرهم مخالفته وقيل
يشترط في حجة انقراض
المجتهدين لجواز ان يطرأ
لبعضهم ما يخالف اجتهاده
فيرجع وأجيب بأننا نمنع
رجوعه للاجماع قبله (فان
قلنا انقراض العصر شرط
فيعتبر) في انعقاد الاجماع
(قول من ولد في حياتهم
وتفقده وصار من أهل
الاجتهاد) فان خالفهم لم
ينعقد اجماعهم السابق
(فلهم) على هذا القول
(ان يرجعوا عن ذلك
الحكم) الذي أجمعوا عليه
وعلى القول الصحيح لا
يقدر في اجماعهم مخالفة من ولد في عصرهم ولا يجوز لهم الرجوع

الى أن ذلك متفق عليه وهو كذلك فلا يعتبر وفاق غير المجتهدين من الفقهاء دونهم اتفاقا ولا وفاق
الاصوليين على الاصح ولا وفاق العوام وهم من عدا العلماء فانه لا عبرة بقولهم من وفاق ولا خلاف
ولا وفاق اللغويين ولا وفاق بعض المجتهدين والمراد بالعصر من قوله أهل كل العصر عصر من كان من
أهل الاجتهاد في العصر الذي حدثت فيه المسئلة ثم يصير حجة عليهم وعلى من بعدهم والمراد بامة سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم أمة الاجابة وهم المسلمون فخرج بهم اتفاق الامم السابقة كما سيأتي وخرج
بالمسلمين غيرهم لان الاسلام قيد في المجتهد المأخوذ في تعريفه فلا اعتبار بقول الكافر في علم من
العلوم ولو بلغ رتبة الاجتهاد فيه سواء في ذلك المعترف بالكفر ومن نكفراه ببدعته كالجمجمة وخرج
بقولنا بعد وفاة نبيه صلى الله عليه وسلم الاجماع الواقع في حياته صلى الله عليه وسلم فلا جماع فيه ليس
بحجة بل لا ينعقد فدخل الاجماع زمن الصحابة رضى الله عنهم فزمن التابعين في عصر الصحابة لانهم
معتبرون فيه معهم وزمن من بعد التابعين أيضا لانهم من مجتهدى الامة في عصر فلا يختص الاجماع
بالصحابه رضى الله عنهم فعلم منه اختصاصه بالعدول ان كانت العدالة ركنا في الاجتهاد وعدم
الاختصاص بهم ان لم تكن ركنا وهو الاصح وعلم منه انه لا يشترط في المجمعين عدد التواثر اصدق
المجتهدين بما دون ذلك وهو الاصح وعلم منه انه اذا لم يكن في العصر المجتهد واحد لم يحتج به اذ
أقل ما يصدق به اتفاق المجتهدين اثنان وهو ما اختاره في جمع الجوامع كما سيصرح به وقولنا على
حكم الحادثة الحكم يشمل الاثبات والنفي والمراد بالحادثة الحادثة الشرعية كما يؤخذ من قوله قد
حدث شرعا وذلك كما قال كرامة الصلاة بالحدث ومثله حل البيع وعدم حل الربا مثلا وخرج بحكم
الحادثة الشرعية الاحكام اللغوية ككون الفاء للتعقيب والعقلية كدسوث العالم والديونية كالآراء
والحروب وتدير الرعية والتدقيق في هذه الأمور أعني اللغوية والعقلية والديونية انه ان تعلق بها
عمل أو اعتقاد فهو حادثة شرعية فتدخل في كلامه والافلاحة صور حجية الاجماع في غير الدين ثم قال
الناظم رحمه الله تعالى

(واحتج بالاجماع من ذى الأمة * لا غيرها اذ خصصت بالعصمة)

يعنى أنه احتج أهل السنة والجماعة بالاجماع من هذه الأمة لا غيرها فاجماع هذه الأمة حجة فيجب
الاخذ به دون اجماع غيرهم من الامم السابقة عليها كما تقدم فليس حجة في حق واحد من هذه الامة كما
قاله في شرح جمع الجوامع ثم قال وقيل حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا وانما قلنا ان اجماع هذه
الأمة حجة دون غيرها لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجتمع أمتي على ضلالة رواه الترمذي
وغیره والشرع ورد بعصمة هذه الامة كما قال اذ خصصت بالعصمة هذا الحديث لقوله تعالى وكذلك
جعلناكم أمة وسطا أي عدولا ونحو ذلك من الكتاب والسنة ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

(وكل اجماع حجة على * من بعده في كل عصر أقبلا

ثم انقراض عصره لم يشترط * أي في انعقاده وقيل مشترط

ولم يحجز لأهله ان يرجعوا * الاعلى الثاني فليس يمنع

وليعتبر عليه قول من ولد * وصار مثلهم فقيها مجتهدا

يعنى ان الاجماع في عصره حجة على العصر الثاني كمصره الى آخر الزمان كما يفيد قوله في كل عصر أقبلا
بالف الاطلاق والمراد من كون الاجماع حجة على من ذكر وجوب الاخذ به وامتناع مخالفته قال
تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصه
جهنم وساءت مصيرا نسأله السلامة فقد تواعد على اتباع غير سبيل المؤمنين فوجب اتباع سبيلهم

(والاجماع يصح بقولهم) أي بقول المجتهدين في حكم من الاحكام انه حلال أو حرام أو واجب أو مندوب أو غير ذلك وهذا هو الاجماع القولي (و) يصح أيضا (بفعلهم) بأن يفعلوا فعلا فيدل فعلهم على جوازه (٤٧) والا كانوا مجمعين على الضلالة وتقدم أنهم

معصومون من ذلك قالوا ولا يكاد يتحقق ذلك فان الامّة مني فعلت شيئا فلا بد من متكلم بحكم ذلك الشيء وقد قيل ان اجماعهم على اثبات القرآن في المصاحف اجماع فعلي وليس كذلك لتقدم المشورة فيه بين الصحابة رضي الله عنهم وقيل مثال الاجماع الفعلي اجماع الامّة على الختان فهو مشروع بالاجماع الفعلي أما وجوبه وسنيته فأخوذ من أقوالهم وذلك أمر مختلف فيه (و) يصح الاجماع أيضا (بقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك) القول أو الفعل (وسكوت الباقيين) من المجتهدين عنه مع علمهم به من غير انكار ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي وظاهر كلام المصنف انه اجماع وفيه خلاف فقيل انه اجماع وقيل انه حجة وليس باجماع وقيل ليس باجماع ولا حجة (وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره) من الصحابة اتفاقا ولا على غيره من غير الصحابة (على القول الجديد) وفي القديم هو حجة وهو قول

وهو قولهم أو فعلهم كما يأتي ثم انه لا يشترط في انعقاد الاجماع وكونه حجة انقراض أهل العصر من المجمعين بموتهم على الصحيح لسكوت أدلة حجية الاجماع عن ذلك وهذا معنى قوله ثم انقراض عصره أي الاجماع لم يشترط في انعقاده فلو اجتمع المجتهدون في عصر على حكم ولو حينئذ لم يجز لهم ولا لغيرهم مخالفته كما قال * ولم يجز لأهله أن يرجعوا * لأن دليل السمع عام يتناول ما انقضى وما لم ينقضى ولو في لحظة واحدة مطلقا غير مقيد بانقراض العصر وقيل يشترط في حجيته انقراض المجتهدين كما قال وقيل مشترط لجواز ان يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع كما قال * الأعلى الثاني فليس يمنع * وأجيب بأن يمنع رجوعه للاجماع قبله كما في جمع الجوامع فان قلت انقراض العصر شرط في حجية الاجماع وهو مقابل الصحيح فيعتبر في انعقاد الاجماع قول من ولد في حياتهم وتفقه وصار من أهل الاجتهاد كما قال ولا يعتبر عليه أي على القول المقابل للصحيح من ولد أي في حياتهم وصار مثلهم فقيها مجتهدا فان خالفهم لم ينعقد اجماعهم السابق فلهم على هذا القول أن يرجعوا عن ذلك الحكم الذي أجمعوا عليه وعلى القول الصحيح لا يقدح في اجماعهم من ولد في عصرهم ولا يجوز لهم الرجوع * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

ويحصل الاجماع بالأقوال * من كل أهله وبالأفعال

وقول بعض حيث باقيهم فعل * وبانتشار مع سكوتهم حصل

يعني ان الاجماع يصح ويتحقق ويحصل بقول المجتهدين من أهله في حكم من الاحكام انه حلال أو حرام أو واجب أو مندوب أو غير ذلك كان يقولوا يجوز كذا ويحرم كذا أو هم جرا وهذا هو الاجماع القولي ويصح أيضا بفعلهم بأن يفعلوا فعلا فيدل على جوازه والا كانوا مجمعين على الضلالة وهو ممنوع كما تقدم ويصح أيضا الاجماع بقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول في الاول أو الفعل في الثاني وسكوت الباقيين من المجتهدين عنه مع معرفتهم به ولم ينكروه أحد منهم ولم يكن بعد استقرار المذاهب بل قبله وهو عند البحث عن المذاهب والنظر فيها وان مضى زمن يمكن النظر فيها عادة وأن تكون الواقعة في محل الاجتهاد يسمى ذلك بالاجماع السكوتي (تنبيه) في قول الناظم * وقول بعض البيت يوهم مخالفة لما قررناه من انه يصح الاجماع بقول البعض أو بفعل البعض وانتشار ذلك وسكوت الباقيين عنه فلو قال

وهو بقول أو بفعل البعض * مع انتشار حيث باقي يغضي

ويراد بالاغضاء السكوت تجوز الـ كان أولى وأحسن والخطب سهل * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

ثم الصحابي قوله عن مذهبه * على الجديد فهو لا يحتج به

وفي القديم حجة لما ورد * في حقهم وضعفه فليرد

يعني ان قول المجتهد الواحد الصحابي اذا كان عالما هو قوله عن مذهب نفسه فليس بحجة على غيره من علماء الصحابة اتفاقا ولا من علماء غيرهم على قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الجديد وهو ما قاله بمصر فهو لا يحتج به اذ لا دليل على كونه حجة فوجب تركه اذا ثبت الحكم بلا دليل لا يجوز وفي القول القديم وهو ما قاله الشافعي قبل دخوله مصر هو حجة على غير الصحابي وهو مذهب مالك رضي الله تعالى عنه حديث أصحابي كالمنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وأجيب عن هذا الدليل بان

مالك رضي الله عنه حديث أصحابي كالمنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم رواه ابن ماجه وذكر الواحد لا مضموم له فان الخلاف جاريا

لم يجمعوا عليه

المحدثين ضعفوا هذا الحديث فليرد هذا والصحيح كما قال الجوهرى ان هذا الحديث حسن خلافا لمن تازع فيه أخرجه السجزي وغيره فالحق أن قوله ليس بحجة لاجماع الصحابة رضى الله عنهم على مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الإنكار على من خالفه منهم وذكروا الواحد لا مفهوم له فان الخلاف جار فيهما يجمعوا عليه **(خاتمة)** نسأل الله حسن الختام جا حدا لجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والجر كافر قطعاً لان بحجده يستلزم تكذيب الشارع فيه وجاهدا لجمع عليه المشهور بين الناس المنصوص عليه كحل البيع كافر في الاصح ولا يكفر جا حدا لجمع عليه الخفى الذى لا يعرفه الا خواص كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف خلفاته ولو كان الخفى منصوصا عليه كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب تكملة الثلثين فانه أجمع عليه وفيه نص فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى به كما رواه البخارى اما جا حدا لجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد مثلاً فلا يكفر قطعاً

(باب) بيان (الأخبار) وحكمها

وهي بفتح الهمزة جمع خبر وهو نوع مخصوص من القول وهو اللفظ المفيد * كما قال الناظم رحمه الله تعالى

(والخبر اللفظ المفيد المحتمل * صدقاً وكذباً منه نوع قد نقل
تواتراً للعلم قد أقادا * وما عدا هذا اعتبر آحاداً
قأول النوعين ما رواه * جمع لنا عن مثله عزاه
وهكذا الى الذى عنه الخبر * لا باجتهاد بل سماع أو نظر
وكل جمع شرطه أن يسمعوا * والكذب منهم بالتواطى يمنع)

يعنى ان الخبر هو المركب الكلامى وهو اللفظ المفيد المحتمل للصدق والكذب لذاته فقوله اللفظ المفيد جنس وخرج بقوله المحتمل للصدق والكذب ما لم يحتمله كزيد وعمرو وبقولنا لذاته ما أحتمله لالذاته بل للآلزمة كالانشآت من الأمر والنهى فان قولك استغنى مثلاً وان أحتمل الصدق لىكن لالذاته بل لما استلزمه من قولك أطلب للسقى منك ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو كذبه فالاول أخبار الله تعالى وأخبار رسوله عليهم الصلاة والسلام والأخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كالأخبار مسيئة الكذاب في دعواه النبوة والأخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الأربعة لان ذلك يحتمل الصدق لذاته وان قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وهو القطع بالصدق في الأول وبالكذب في الثاني من جهة الخبر والبداهة وبهذا تعلم ان الفيد المذكور لكل من الإخراج والادخال ومعنى الصدق مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التى في الواقع وضده الكذب ثم الخبر ينقسم الى قسمين متواتر وآحاد فالمتواتر ما يوجب بنفسه العلم ويقيد بصدقه مضمونه كما قال الناظم منه نوع قد نقل * تواتراً للعلم قد أقادا * بالغ الاطلاق أى الخبر يأتى منه نوع قد نقل بالتواتر أفاد بصدق مضمونه العلم والآحاد وهو مقابل المتواتر هو ما يوجب العمل ويقيد ولم يوجب العلم وعنايه الناظم بقوله * وما عدا هذا اعتبر آحاداً * أى وما عدا المتواتر اعتبره آحاداً ثم ان المتواتر هو ان يروى جماعة يتمتع التواطؤ أى التوافق على الكذب من مثلهم وهكذا الى أن ينتهى النقل الى الخبر عنه فلا بد أن يبلغ عدد الخبرين في جميع الطبقات مبلغاً يمنع بحسب العادة أن يتوافقوا على الكذب ويختلف ذلك باختلاف الخبرين والوقائع والقرائن وهذا مراد قوله فأول النوعين الخ أى وهو المتواتر ما أى كلام

(باب) بذكر فيه الكلام
على الاخبار وهكذا يوجد في بعض النسخ وأكثر النسخ على سقوط الباب والاكتفاء بقوله (وأما الاخبار) بفتح الهمزة فهي جمع خبر فيذكر تعريف الخبر أولاً ثم أقسامه (فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) بمعنى أنه محتمل لهما لا أنهما يدخلانه جميعاً واحتماله لهما بالنظر الى ذاته أى من حيث أنه خبر كقولك قام زيد فالصدق مطابقته للواقع والكذب عدم مطابقته للواقع وقد يقطع بصدق الخبر أو بكذبه لأمر خارجي فالأول خبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم والثاني كقولك الضدان يجتمعان لاستحالة ذلك عقلاً فلا يخرج به القطع بصدقه أو كذبه عن كونه خبراً (والخبر ينقسم الى قسمين آحاد ومتواتر فالمتواتر هو ما يوجب العلم وهو أن يروى جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم) وهكذا (الى أن ينتهى الى الخبر عنه ويكون في الاصل عن مشاهدة أو سماع لا عن اجتهاد) كالأخبار عن مشاهدة مكة أو سماع خبر

رواه جمع لنا أى رواه لنا جمع يزيد عدده على الأربعة ويمتنع عادة أو عقلا بملاحظة العادة
توافقهم على الكذب وعن مثله عزاه أى عزاه ذلك الجمع عن جمع مثله فى امتناع وقوع توافقهم
على الكذب وهكذا ولفظ هكذا متعلق بمحذوف أى ورواه مثل ذلك الجمع هكذا أى كرواية
هذا الجمع فى أنها عن مثله فيما ذكر ويستقر على ذلك بأن يكون كل طبقة جمعا بالصفة المذكورة إلى
أن ينتهى إلى الشخص الذى ورد عنه الخبر وهو الصحابي مثلا ثم انه لا بد أن يكون مستند علمهم
إلى سماع أو مشاهدة لأعن اجتهاد كما قال لا باجتهاد بل سماع أو نظر أى عن سماع أو مشاهدة أو أدراك
ببقية الحواس يعنى شرط الخبر المتواتر أن يكون سند الخبرين فى الأخبار مدركا بأحدى الحواس
الخمس كالأخبار عن مشاهدة مكة والمدينة وبيت المقدس أو الأخبار عن أخباره صلى الله تعالى عليه
وسلم عن الله تعالى الحاصل عن سماع خبر الله من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسماع لفظه عليه الصلاة
والسلام أو الأخبار بوجود هذا الجسم فى هذا المكان الحاصل عن لمسه فيه فى نحو ظلمة فإن
أخبروا عن أمر مجتهد فيه بأن يستند الأخبار عنه إلى الاجتهاد فليس من المتواتر لجواز الغلط فيه
كأخبار الفلاسفة بقدم العالم فإنه عن اجتهاد فليس من المتواتر وهذا معنى قوله لا باجتهاد وضابط
الخبر المتواتر إفادة العلم بصدقه كما أشرنا إليه بقولنا ما يوجب العلم ويفيده تبعا للأصل وإذا علم ذلك
عادة علم وجود الشرائط وإذا لم يعلم تبينا عدم التواتر وعلم من اقتصار الناظم تبعا للأصل على
ما اشترطه أنه لا يشترط فى الخبرين الإسلام ولا العدالة ولا اختلاف الدين والبلد والوطن والنسب
ولا وجود الإمام المعصوم ولا وجود أهل الذلة ولا كثرتهم بحيث لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد وهو
كذلك على الأصح لحصول العلم بدون ذلك وقوله * وكل جمع شرطه أن يسمعوا * الظاهر كان حقه
أن يقول فكل بالفاء لا بالواو لأنه مفرع على قوله بل سماع وأنت الجمع هنا باعتبار معناه وذكره
فيما سبق باعتبار لفظه وقوله * والكذب منهم بالتواطؤ يمنع * قد علمت معناه مفصلا فلا عود ولا إعادة
* ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

فإنهما الأحاد يوجب العمل * لا العلم لكن عنده الظن حصل

لمرسل ومسنند قد قسما * وسوف يأتي ذكر كل منهما

فحينما بعض الرواة يفقد * فرسل وما عده مسند

يعنى أن ثانى النوعين الأحاد الذى هو مقابل المتواتر وهو الذى يوجب العمل لا العلم أى لا يوجب العلم
فهو الذى لم تبلغ روايته عدد المتواتر واحدا كان راويه أو أكثر أفاد العلم بالقرائن المنفصلة أم لا وشرطه
عدالة راويه فلا يجب العمل بخبر الفاسق والمجهول وإنما يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنية كما قال
الناظم لكن عنده الظن حصل أى فلا يفيد العلم ولكن يفيد الظن وإنما أوجب العمل لأنه تعالى
أوجب الحذر وهو الاحتراز عن الشئ بانذار طائفة من الفرقة بقوله تعالى فلولانفر من كل فرقة منهم
طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون والانداز الخبر المخوف والطائفة
من كل فرقة لا يجب أن تكون أهل النواتر لأن الفرقة اسم ثلاثة فأكثر الطائفة منها يصح أن يكون
واحدا أو اثنين قاله ابن امام الكاملية كما فى القاموس وأيضاً عمل الصحابة بخبر الواحد فى الوقائع المختلفة
التي لا تكاد تحصى شاع ذلك وذاع بينهم ولم ينكر عليهم أحد * ومن أدلة وجوب العمل بخبر الواحد أيضا
أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يبعث الأحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام التي منها وجوب
الواجبات وحرمة المحرمات ليعتقدوا ذلك ويلتزموا العمل به كما هو معلوم من سياق تلك الأخبار فلولان
أنه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة وقوله * لمرسل ومسنند قد قسما * الخ بألف الإطلاق المراد أن

الله تعالى من النبي صلى
الله عليه وسلم بخلاف
الأخبار عن أمر مجتهد فيه
كأخبار الفلاسفة بقدم
العالم (والآحاد) هو ما لم
يبلغ إلى حد التواتر (وهو
الذى يوجب العمل)
بمقتضاه (ولا يوجب العلم)
لاحتمال الخطأ فيه ولو
بالسهو والنسيان (وينقسم)
أى خبر الآحاد (إلى مرسل
ومسنند فالمسنند ما اتصل
أسناده) بأن ذكر فى
السند روايته

كلهم (والمرسل مالم يتصل اسناده) بان سقط بعض رواته من السند (فان كان) المرسل (من مراسيل غير الصحابة) كان يقول
التابعي أو من بعده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فليس ذلك) المرسل (حجة) عند الشافعي لاحتمال أن يكون الساقط مجروحا
(الامراسيل سعيد بن المسيب) بفتح (٥٠) المثناة التحتية وكسر هاء هوم من كبار التابعين رضى الله عنهم فاذا أسقط الصحابي

وهذا الاحاديث للنبي
صلى الله عليه وسلم فان
مراسيله حجة (فانها
فتشت) أى فتش عنها
(فوجدت مسانيد) أى
رواها الصحابي الذي أسقطه
(عن النبي) صلى الله عليه
وسلم وهو في الغالب صهره
أبو زوجته يعنى أباه ريرة
رضي الله عنه وقال مالك
وأبو حنيفة وأحمد في
أشهر الروايتين عنه وجماعة
من العلماء المرسل حجة
لان الثقة لا يرسل الحديث
الا حيث يحزم بعدالة
الراوى وأما مراسيل
الصحابة فحجة لانهم
لا يروون غالبا الا عن صحابي
والصحابة كلهم عدول
فاذا قال الصحابي قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيما
لم يسمعه منه صلى الله عليه
وسلم فهو محمول على أنه
سمعه من صحابي آخر فله
حكم المسند وقولنا غالبا
لأنه قد وجدت أحاديث
رواها الصحابة عن
التابعين خلافا لمن أنكر
ذلك وهذا فيما علم ان
الصحابي لم يسمعه من
النبي صلى الله عليه وسلم

الآحاد ينقسم الى قسمين مرسل ومسند وسوف يأتي ذكر كل منهما وقوله

• خفي بعض الرواة يفقد • فرسل مراده أن المرسل هو مالم يتصل اسناده ظاهرا بان سقط
بعض رواته واحدا كان أو أكثر فهو قول غير الصحابي تابعا كان أو غيره قال النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم كذا مسقطا الواسطة بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا اصطلاح الأصوليين والفقهاء
وأما المرسل في اصطلاح المحدثين فهو قول التابعي صغيرا كان أو كبيرا قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم كذا وفعل كذا أو فعل بحضرة كذا ونحوه فان كان القول من تابعي التابعين فنقطع
أو عن بعدهم فعضل وقوله وما عداه مسند أى وما عدا المرسل هو المسند وهو ما اتصل اسناده ظاهرا بان
كان رواته كلهم مذكورين فالاسناد في اللغة ضم أحد الجسمين الى الآخر ثم استعمل في المعاني فقليل
أسند فلان الخبر الى فلان اذا عزاه اليه أو تلقاه منه وهو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهي
اليه الاسناد من الكلام قال الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر منه وكذا شيخه عن شيخه
متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال الخطيب المسند متصل فعلى هذا الموقوف
اذا جاء بسند متصل يسمى مسندا ثم ان المسند يحتاج به لا المرسل • كما قال رحمه الله تعالى

• للاحتجاج صالح لا المرسل • لكن مراسيل الصحابي تقبل
كذا سعيد بن المسيب اقبلا • في الاحتجاج ما رواه مراسلا •

يعنى ان المسند صالح للاحتجاج بخلاف لا المرسل ان كان من مراسيل غير الصحابة رضى الله تعالى
عنهم فليس بحجة عند الشافعي رضى الله تعالى عنه لاحتمال أن يكون الساقط مجروحا لان عدالة الذي
أسقط لم تعلم لانه غير معلوم والعلم بعدالة الشخص فرع عن العلم به وأفهم كلامه بقوله • لكن مراسيل
الصحابي تقبل • ان مراسيل الصحابة رضى الله تعالى عنهم حجة وهو كذلك لان الصحابة كلهم عدول
وذلك بان يروى صحابي عن صحابي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويسقط الصحابي بينه وبين النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وأما سماعه من تابعي فمأذر وقوله • كذا سعيد بن المسيب اقبلا • أى اقبلن في
الاحتجاج ما رواه أى الذي رواه حالة كونه مراسلا والمعنى مراسيل غير الصحابة من التابعين لا تقبل
الامراسيل سعيد بن المسيب فانه لا يرسل الا ممن يقبل قوله فاقبلها في الاحتجاج لانها فتشت
وبحث عنها فوجدت كلها مسانيد أى رواها الصحابي الذي أسقطه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وهو في الغالب أبو زوجته صهره أبوهريرة رضى الله تعالى عنه واعترض بان هذه مسانيد لا مراسيل
وأجيب بان صورتها صورة مرسل • واعلم ان المرسل يقبل اذا تأكد بقول الصحابي أو فعله أو فتوى
أكثر أهل العلم أو كان من مراسيل الصحابة كما مر وكذا اذا أسنده غير المرسل وكذا اذا عرف من
حال الراوى الذى أرسله انه لا يرسل الا ممن يقبل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب المذكور وهذه الستة
نص عليها الشافعي رضى الله تعالى عنه ونقلها عنه الامام والآمدي ما عدا الاول ثم قال الناظم
رحمه الله تعالى

• وألحقوا بالمسند ما لم نعنا • في حكمه الذى له تبينا •

وأما اذا لم يعلم ذلك وقال الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم فهو محمول على انه سمعه منه صلى الله عليه وسلم وقال
(والنعنة) مصدر عن من الحديث اذا رواه بكلمة عن فقال حدثنا فلان عن فلان و (تدخل على الاسانيد) أى على الاحاديث
المسندة فلا تخرجها عن حكم الاسناد الى حكم الارسل فيكون الحديث المروي بهامسندة لا اتصال سفاده في الظاهر لا مراسلا

وقال من عليه شيخه قرا * حدثني كما تقول أخبرا

ولم يقل في عكسه حدثني * لكن يقول راويا أخبرني

وحيث لم يقرأ وقد أجازته * يقول قد أخبرني أجازته

يعني أنهم ألحقوا بالسند الحديث المعنعن في حكمه أي السند الذي تبيننا فيما سبق أنه يحتاج به وهو مصدر عن الحديث يعنعنه إذا رواه بكلمة عن فلان فقال حدثنا فلان عن فلان إلى آخر السند ومعنى الحاقه بالسند في حكمه أن يكون الحديث المروي بالنعنة داخل في حكم الحديث المسند المروي بغيرها مما يشعر بنحو التحديث من القبول والعمل به لافي حكم الحديث المرسل من رده وعدم العمل به وإنما كان في حكم المسند لا المرسل لاتصال سنده بالتصريح بجميع رواته في الظاهر لانه الظاهر من العبارة فيحمل على الاتصال حقيقة هذا هو الصحيح الذي عليه العمل وقول الجاهير من أهل الحديث والفقه والاصول لكن بشرط أن يكون المعنعن بكسر العين غير مدلس وأن يمكن لقاء بعض المعنعنين بعضا في اشتراط ثبوت اللقاء خلاف ذهب جمع منهم البخاري إلى اشتراطه قال النووي وهو الصحيح وقوله * وقال من عليه شيخه قرا * حدثني الخ يعني إذا قرأ الشيخ الحديث من حفظه أو كتابه سواء كان ذلك أملاء والسمع يكتبه حالة الأملاء أو تحديثا مجردا عن الأملاء وغيره يسمع ولو من وراء حجاب حيث عرف صوته يجوز للراوي الذي سمع قراءة الشيخ إذا أراد الرواية عنه أن يقول حدثني أو أخبرني أو حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا أو سمعت فلانا يقول أو قال لنا فلان أو ذكر لنا فلان لا خلاف في جواز جميع ذلك كما قاله القاضي عياض سواء سمع وحده أو في جمع ثم إن قصد الشيخ إسماعه وحده أو مع غيره فله أن يقول حدثني وأخبرني وحدثنا وأخبرنا إن كان في جمع وإن لم يقصد الشيخ إسماعه فلا يقول حدثني وأخبرني بل يقول حدث أو أخبر أو سمعته يقول أو يحدث عن كذا لأن الشيخ لم يخبره ولم يحدثه وسمع الشيخ أعلى الطرق وقوله ولم يقل في عكسه الخ أي عكس كون الشيخ يقرأ وغيره يسمع وهو ما إذا كان الراوي يقرأ والشيخ يسمع فلا يقول فيه حدثني من غير تقييد بنحو قوله قراءة أو بقرأتني عليه لكن يقول حالة كونه راويا أخبرني وإن لم يقيد بما ذكر أما إذا قيده بما ذكر فلا خلاف في جوازه وإنما يجوز أن يقول حدثني من غير تقييد لانه لم يحدثه وصيغة حدثني صريحة في كون المروي محدثا بخلاف أخبرني هذا مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وأهل المشرق وعزى إلى أكثر المحققين قال النووي كابن الصلاح وصار الفرق بينهم هو الشائع الغالب على أهل الحديث ومن الأصوليين من أجاز حدثني أيضا من غير تقييد وعليه عرف أهل الحديث لأن قصد الاعلام بالرواية عن الشيخ وكل من الصيغتين صالح لذلك وهو مذهب مالك وسفيان بن عيينة والبخاري ومعظم الحجازيين والكوفيين وحكاها القاضي عياض عن أكثرين ومنهم من أجاز سمعت أيضا وروى عن مالك والسفيانيين والصحيح منه وقوله وحيث لم يقرأ الخ أي وإذا الراوي لم يقرأ على الشيخ أو هو لم يقرأ على الراوي والحال أن الشيخ قد أجاز الراوي فيقول المجاز إذا أراد الرواية عنه أجازني أو أخبرني أو حدثني أجازة ولا تنافي بين الاخبار والجازة لأن الاخبار في اصطلاحهم يراد به مطلق الاذن ولو ضمينا فيصدق بما تضمنته الجازة وفهم منه جواز الرواية بالجازة وهو الصحيح والله أعلم

(باب القياس)

هو الباب الرابع من الأدلة الشرعية وهو حجة في الامور الشرعية وغيرها لقوله تعالى فاعتبروا يا أولى الابصار والاعتبار قياس الشيء بالشيء * قال الناظم رحمه الله تعالى

(أما القياس فهو رد الفرع * للأصل في حكم صحيح شرعي

(وإذا قرأ الشيخ) على

الرواة وهم يسمعون

فانه (يجوز للراوي أن

يقول حدثني) فلان (أو

أخبرني وإذا قرأ هو) أي

الراوي (على الشيخ

فيقول) الراوي (أخبرني

ولا يقول حدثني) لانه لم

يحدثه ومنهم من أجاز ذلك

وهو قول مالك وسفيان

ومعظم الحجازيين وعليه

عرف أهل الحديث لأن

القصد الاعلام بالرواية عن

الشيخ وهذا إذا أطلق

وأما إذا قال حدثني قراءة

عليه فلا خلاف في جواز

ذلك والله أعلم (وإن أجازته

الشيخ من غير قراءة) من

الشيخ عليه ولا منه على

الشيخ (فيقول) الراوي

(أجازني أو أخبرني أجازة)

وفهم منه جواز الرواية

بالجازة وهو الصحيح

والله أعلم (وأما القياس)

فهو الرابع من الأدلة

الشرعية وهو في اللغة بمعنى

التقدير نحو قست الثوب

وبمعنى التشبيه نحو قولهم

يقاس المرء بالمرء وأما في

الاصطلاح (فهو رد الفرع

إلى الأصل

بعلة تجمعهما في الحكم) ومعنى رد الفرع الى الاصل جعله راجعا اليه ومساويا له في الحكم كقياس الارز على البر في الربا للعلة الجامعة بينهما وهي الافتيات والادخار للقوت عند المالكية وكونه مطعوما عند الشافعية (وهو) أي القياس (ينقسم الى ثلاثة أقسام الى قياس علة وقياس دلالة وقياس (٥٢) شبه فقياس العلة) وهو القسم الأول (ما كانت العلة فيه موجبة للحكم)

أي مقتضية له بمعنى انه لا يحسن عقلا تخلف الحكم عنها ولو تخاف عنها لم يلزم منه محال كما هو شأن العلل الشرعية وليس المراد الايجاب العقلي بمعنى انه يستحيل عقلا تخلف الحكم عنها وذلك كقياس تحريم ضرب الوالدين على التأنيف بجامع الايذاء فانه لا يحسن في العقل اباحة الضرب مع تحريم التأنيف وقد اختلف في هذا النوع فمنهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ومنهم من ذهب الى انها غير قياسية وانها من دلالة اللفظ على الحكم (و) القسم الثاني من أقسام القياس (قياس الدلالة وهو الاستدلال باحد النظيرين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم) أي مقتضية له كما في القسم الأول وهذا النوع غالب أنواع الاقيسة وهو ما يكون الحكم فيه لعلة مستنبطة يجوز أن يترتب الحكم عليها

لعلة جامعة في الحكم * وليعتبر ثلاثة في الرسم
لعلة أضعفه أو دلالة * أو شبه ثم اعتبر أحواله

يعني ان القياس في اللغة يأتي بمعنى التقدير نحو قست الثوب بالنراخ أي قدرته وبمعنى التشبيه نحو قولهم يقاس المرء بالمرء وأما في الاصطلاح فهو كما قال رحمه الله تعالى رد الفرع وهو المحل الذي أريد اثبات الحكم فيه للاصل وهو المحل المعلوم ثبوت الحكم فيه في حكم معلوم للاصل صحيح شرعي بعلة أي بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك في الحكم فخرج الرد بعلة كالنص والاجماع فليس بقياس وقوله جامعة أي دالة على اجتماعهما في الحكم فعني رد الفرع للاصل جعله راجعا اليه ومساويا له في الحكم امثال القياس قولك النبيذ حرام كالخمر للاسكار فالنبيذ فرع والخمر أصل وحكم الاصل التحريم والعلة الجامعة بينهما هي الاسكار وثبوت التحريم في النبيذ الذي هو الفرع ثمرة القياس والمقصود منه وليست من أركانه ومثاله أيضا قولك الارز ربوي كالبر فالارز فرع والبر أصل وحكم الاصل ثبوت الربا فيه والعلة الجامعة بينهما هي وجود الطعم فيه الذي هو علة ثبوت الربا في البر وقوله رحمه الله تعالى * وليعتبر ثلاثة في الرسم * والمراد ان القياس ينقسم الى ثلاثة أقسام قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه وقد ذكرها بقوله لعلة أضعفه أي القياس أو دلالة أو شبه أي فتقول قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه فأو بمعنى الواو وقوله ثم اعتبر أحواله تكملة ثم أراد أن يفصل الثلاثة الاقسام على الترتيب فقال رحمه الله تعالى

أو لها ما كان فيه العلة * موجبة للحكم مستقلة

فضره للوالدين ممتنع * كقول أف وهو لا يذامنع

يعني أن أول أقسام القياس الثلاثة هو القياس الذي كانت فيه العلة موجبة للحكم أي مقتضية له بمعنى انه لا يحسن تخلف الحكم عنها عقلا في الفرع فلو تخلف عنها لم يلزم منه محال كما هو شأن العلل الشرعية وليس المراد الايجاب العقلي بمعنى أنه يستحيل عقلا تخلف الحكم عنها وذلك كقياس ضرب الولد الوالدين أو أحدهما على التأنيف بجامع الايذاء فانه لا يحسن في العقل اباحة الضرب مع تحريم التأنيف كما قال * وضربه للوالدين ممتنع * كقول أف الخ أي لهما أو لاحدهما وهو أي لفظ أف للايذاء منع أي منع لعلة هي الايذاء فانه علة تحريم التأنيف لهما أو لاحدهما وهو موجود في الضرب على أتم وجه وأبلغ فقبح في نظر العقل جوازه مع أنه أتم وأبلغ من التأنيف في الايذاء الذي هو علة تحريمه وقد اختلف في هذا القسم فمنهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ومنهم من ذهب الى انها غير قياسية وانها من دلالة اللفظ على الحكم ثم ذكر القسم الثاني بقوله

والثان ما لم يوجب التعايل * حكمابه لكنه دليل

فيستدل بالنظير المتعبر * شرعا على نظيره فيعتبر

كقولنا مال الصبي قلزم * زكاته كبالغ أي للنمو

يعني ان القسم الثاني من أقسام القياس قياس الدلالة وهو الاستدلال باحد النظيرين على الآخر وهو أن

في الفرع ويجوز أن يتخلف وهذا النوع أضعف من الأول فان العلة فيه دالة على الحكم

وليست ظاهرة فيه ظهورا لا يحسن معه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع انه مال نام ويجوز أن يقال لا يجب في مال الصبي كما قال أبو حنيفة (و) القسم الثالث من أقسام القياس (قياس الشبه) وهو الفرع المتردد بين

تكون

أصلين) فيلحق بها كثرهما شهما كالعبد المقتول فإنه متردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث أنه آدمي وبين البهيمة من حيث أنه مال وهو بالمال أكثر شهما من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف ويضمن أجزاءه بما نقص من قيمته فيلحق به وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر وهذا النوع أضعف من الذي قبله ولذلك اختلف في قوله (ولا يصار اليه مع إمكان ما قبله) والله أعلم * وأركان القياس أربعة الفرع والاصل والعلة وحكم الاصل المقيس عليه ولكل واحد منها شروط (ومن شرط الفرع أن يكون مناسبا للاصل) في الامر الذي يجمع به بينهما للحكم اما بان تكون علة الفرع مماثلة لعلة الاصل في (٥٣) عنها كقياس النبيذ على الخمر

لعلة الاسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجناية وقد يقال انه يستغنى عن هذا الشرط لقوله في حد القياس رد الفرع الى الاصل لعلة تجمعهما في الحكم (ومن شرط الاصل أن يكون) حكمه (نابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين) بان يتفقا على علة حكمه ليعكون القياس حجة على الخصم فان كان حكم الاصل متفقا عليه بينهما ولكن لعلتين مختلفتين لم يصح القياس فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الاصل بدليل يقول به القياس ٧ (ومن شرط العلة ان تطرد في معلولاتها) بحيث كلما وجدت الأوصاف المعبر بها عنها في صورة وجد الحكم (فلا تنتقض لفظا) بان تصدق الأوصاف المعبر بها عنها في صورة لا يوجد الحكم معها (ولا

تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم أي مقتضية له كما في القسم الاول وهذا مراد قوله * والثاني ما لم يوجب التعليل * الخ أي والثاني من أقسام القياس هو الذي لم يكن التعليل بمعنى العلة فيه موجبا للحكم لكنه دال عليه كما علمت اذا عرفت ذلك فيستدل بالنظير المعتبر شرعا على نظيره أي فيستدل بالنظير على ثبوت الحكم في نظيره المتشابهين في الاوصاف فقوله المعتبر وفيه تكملة وهذا النوع غالب أنواع الاقيسة وهو ما يكون الحكم فيه لعلة مستنبطة يجوز أن يترتب الحكم عليها في الفرع ويجوز أن يتخلف وهذا النوع أضعف من الاول فان العلة فيه دالة على الحكم وليست ظاهرة فيه ظهورا لا يحسن معه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع أنه دفع حاجة الفقير بجزء من مال نام كما قال الناظم رحمه الله تعالى كقولنا مال الصبي تلزم زكاته كما بالغ أي للنمو فالجامع كونه مالا ناميا كما علمت وهذا هو علة الحكم ويمكن تخلفه عنها في مال الصبي فيقال من غير استقبح لا تجب الزكاة فيه كما قاله أبو حنيفة بالقياس على الحج فإنه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي * ثم ذكر القسم الثالث بقوله

والثالث الفرع الذي ترددا * ما بين أصلين اعتبارا وجدا
فليلتحق بأي ذين أكثر * من غيره في وصفه الذي يرى
فليلتحق الرقيق في الاتلاف * بالمال لا بالحر في الاوصاف *

يعني ان القسم الثالث من أقسام القياس قياس الشبه وهو الفرع المتردد بين أصلين فيلحق بها كثرهما شهما كما قال * والثالث الفرع الذي ترددا * ما بين أصلين فإزائدة واعتبارا وجدان تكملة مثاله العبد المقتول فإنه متردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث أنه آدمي وبين البهيمة من حيث أنه مال وهو بالمال أكثر شهما من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتضمن أجزاءه بما نقص من قيمته فيلحق به وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر وهذا مراد قول الناظم * فليلتحق بأي ذين أكثر * بالف الاطلاق أي فليلتحق بها كثر هذين الأصلين شهما من غيره في وصفه الذي يرى الخ ثم ان أركان القياس أربعة الاصل وهو المقيس عليه والفرع وهو المقيس وحكم الاصل المقيس عليه ولكل واحد منها شروط وقد ترجم لها بفصل وهو

فصل في شروط أركان القياس * قال الناظم رحمه الله تعالى

والشرط في القياس كون الفرع * مناسبا لاصله في الجمع
بأن يكون جامع الامرين * مناسبا للحكم دون معين
وكون ذلك الاصل ثابتا بما * يوافق الخصمين في رأييهما *

معنى) بان يوجد المعنى المعلن به في صورة ولا يوجد الحكم فتنى انتقضت العلة لفظا ومعنى فسد القياس * مثال الاول ان يقال في القتل بمثل انه قتل عمدا عدوان فيجب به القصاص كالقتل بالحد فينتقض ذلك بقتل الوادولة فإنه لا يجب به القصاص مع انه قتل عمدا عدوان * ومثال الثاني ان يقال تجب الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجود ذلك المعنى وهو دفع حاجة الفقير في الجواهر والمرجع في الانتقاض لفظا ومعنى الى وجود العلة بدون الحكم وانما غاير بينهما لان العلة في الاول لما كانت مركبة من أوصاف متعددة نظر فيها الى جانب اللفظ الاول ولما كانت في الثاني أمرا واحدا نظر فيها الى المعنى وكأنه مجرد اصطلاح

والله أعلم (ومن شرط الحكم ان يكون مثل العلة) أى تابعا لها (فى النفي والاثبات أى فى الوجود والعدم فان وجدت العلة وجد الحكم) وان انتفت انتفى وهذا ان كان الحكم معللا بعلة واحدة كتحريم الخمر فانه معلل بالاسكار فمضى وجد الاسكار وجد الحكم ومضى انتفى انتفى واما اذا كان الحكم معللا بعلم فانه لا يلزم من انتفاء تلك العلل انتفاء الحكم كالقتل فانه يجب بسبب الردة والزنا بعد الاحصان وقتل النفس المعصومة المماثلة وترك الصلاة ونحو ذلك والله أعلم (والعلة هى الجالبة للحكم) أى الوصف المناسب لترتيب الحكم عليه كدفع حاجة الفقير فانه وصف مناسب لا يجاب الزكاة والحكم هو المجلوب للعلة أى هو الامر الذى يصح ترتيبه على العلة * ولما فرغ من ذكر الدلائل الشرعية المتفق عليها شرع يذكر الدلائل المختلف فيها فمضى ان يقال ان الاصل فى الاشياء الحرمة أو الاباحة

وشرط كل علة ان تطرد * فى كل معلولاتها التى ترد لم ينتقض لفظا ولا معنى فلا * قياس فى ذات انتقاض مسجلا والحكم من شروطه أن يتبع * علمته نفيا وإثباتا معا فهى التى له حقيقا تجلب * وهو الذى لها كذاك يجلب

يعنى ان الشرط الاول من شروط القياس أن يكون الفرع مناسباً للاصل فى الامر الذى يجمع به بينهما للحكم فلا تفاوت بينه وبين الاصل وهذا معنى قوله والشرط فى القياس كون الفرع من حيث كونه فرعاً وهو المحل المشبه بالاصل مناسباً لاصله وهو المحل المشبه به فى الجع أى فيما يجمع به بينهما لاجل اثبات حكم الاصل فى الفرع اما بان تكون علة الفرع مماثلة لعلة الاصل فى غيبتها كقياس النبيذ على الخمر لعلة الاسكار أى جنسها كقياس وجوب القصاص فى الاطراف على القصاص فى النفس بجامع الجنابة وصور الجمع بقوله بان يكون جامع الامرين أى الجامع بين الفرع والاصل فى الحكم مناسباً للحكم وقد يقال انه يستغنى عن هذا الشرط بقوله فى حد القياس رد الفرع الى الاصل لعلة تجمع بينهما فى الحكم وقوله

وكون ذاك الاصل ثابتاً بما * يوافق الحكمين فى رأييهما

يعنى ان الشرط الثانى من شروط القياس هو أن يكون حكم الاصل وهو المحل المشبه به من حيث كونه أصلاً ثابتاً له بدليل نص أو إجماع متفق عليه ثبوتاً ودلالة بين الخصمين المتنازعين فى نبوت ذلك الحكم للفرع بان يتفقا على علة حكمه ليعلم ان القياس حجة على الخصم المذكور لذلك الحكم فى الفرع وقوله دون مين أى دون كذب تكلمة وقوله * وشرط كل علة ان تطرد * الخ يعنى ان الشرط الثالث من شروط القياس أن تكون العلة مطردة فى كل معلولاتها وقوله التى ترد تكلمة فلا تنتقض لفظاً بان تصدق الاوصاف المعبر بها عنها فى صورة لا يوجد الحكم معها ولا معنى بأن يوجد المعنى المعلل به فى صورة ولا يوجد الحكم فمضى انتقضت العلة لفظاً أى معنى فلا يصح قياس هذه معنى قوله فلا قياس فى ذات انتقاض أى فلا يصح القياس فى انتقاض العلة لفظاً ومعنى كما عرفت وقوله مسجلاً أى مقضياً محكوماً تكلمة مثال الاول وهو انتقاض العلة لفظاً بالقتل بالثقل بوجوب القصاص كالقتل بالمحدد والجامع بينهما القتل العمدة العمدة وان فينتقض ذلك بقتل الوالد فانه لا يجب به قصاص مع أنه قتل عمدة عدوان ومثال الثانى أن يقال يجب الزكاة فى المواشى لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجود ذلك المعنى وهو دفع حاجة الفقير فى الجواهر ومثاله أيضاً من لم يبيت الصيام من الليل يعرى أول صومه عن النية فلا يصح كبرى أول صلاته منها فيجعل عرى أول الصوم عن النية علة لبطلانه فينتقض بصوم التطوع فانه يصح بدون التبييت فقد وجدت العلة وهى العرى بدون الحكم وهو عدم الصحة فى النفل والمرجع فى الانتقاض لفظاً معنى الى وجود العلة بدون الحكم وانما غاير بينهما لان العلة فى الاول لما كانت مركبة من أوصاف متعددة نظر فيها الى جانب اللفظ الاول ولما كانت فى اثنائى أمر او احد انظر فيها الى المعنى وكأنه مجرد اصطلاح والله أعلم وقوله * والحكم من شروطه ان يتبع * علمته نفيا وإثباتا يعنى ان الشرط الرابع من شروط القياس ان الحكم من شروطه أن يكون تابعا للعلة فى النفي والاثبات أى فى الوجود والعدم فان وجدت العلة وجد الحكم وان انتفت انتفى وهذا ان كان الحكم معللا بعلة واحدة كتحريم الخمر فانه معلل بالاسكار فمضى وجد الاسكار وجد الحكم ومضى انتفى انتفى وأما اذا كان الحكم معللا بعلم فانه لا يلزم من انتفاء علة معينة منها انتفاء الحكم كالقتل فانه يجب بسبب الردة والزنا بعد الاحصان وقتل النفس المعصومة المماثلة وترك الصلاة وغير ذلك وقوله معات كملة وقوله فهى التى الخ أى فالعلة هى التى له أى للحكم وقوله حقيقا تكلمة وقوله تجلب بكسر اللام وحاصل المراد ان العلة هى الجالبة للحكم أى الوصف المناسب لترتيب الحكم عليه كدفع

فقال (واما الحظر) أى
 الحرمة (والاباحة فن
 الناس من يقول ان
 الاشياء) بعد البعثة (على
 الحظر) أى مستمرة على
 الحرمة لانها الاصل فيها
 (الا ما أباحته الشريعة)
 والاستثناء منقطع فان
 ما أباحته الشريعة الاصل
 فيه أيضا الحرمة عنده (فان
 لم يوجد في الشريعة ما يدل
 على الاباحة فتمسك بالاصل
 وهو الحظر ومن الناس
 من يقول بضده) أى بضد
 هذا القول (وهو ان
 الاصل في الاشياء) بعد
 البعثة (أنها على الاباحة
 الا ما حظره الشرع) أى
 حرمة والصحيح التفصيل
 وهو ان أصل المضار
 التحريم والمنافع الحل قال
 الله تعالى خلق لكم ما في
 الارض جميعا ذكره في
 معرض الامتنان ولا يمتن
 الا بجائز وقال صلى الله
 عليه وسلم فيما رواه ابن ماجه
 وغيره لا ضرر ولا ضرار
 أى في ديننا أى لا يجوز
 ذلك وهذا حكم الاشياء بعد
 البعثة وأما قبل البعثة
 فليس هناك حكم شرعى
 يتعلق بشئ لانفاء الرسول
 المبين للأحكام ومن الأدلة
 المختلف فيها الاستصحاب
 ولما كان الاستصحاب
 له معنيان أحدهما متفق
 على قبوله أشار إليه بقوله

حاجة الفقير فالوصف مناسب لايجاب الزكاة والحكم هو المجلوب للعلة أى هو الامر الذى يصح ترتيبه
 على العلة كما قال وهو الذى لها كذا كى يجب بفتح اللام * ولما فرغ من ذكر الدلائل الشرعية المتفق
 عليها شرع بذكر الدلائل المختلف فيها فنما أن يقال ان الاصل في الاشياء الحرمة أو الاباحة فقال
 رحمه الله تعالى

﴿ فصل فى الحظر والاباحة ﴾

﴿ لاحكم قبل بعثة الرسول ﴾ بل بعدها بمقتضى الدليل
 والاصل في الاشياء قبل الشرع * تحريمها لا بعد حكم شرعى
 بل ما أحل الشرع حلها * وما نهانا عنه حرمانه
 وحيث لم نجد دليل حل * شرعا تمسكنا بحكم الاصل
 مستصحبين الاصل لا سواء * وقال قوم ضده ما قلناه
 أى أصلها التحليل الا ما ورد * تحريمها في شرعنا فلا يرد *

يعنى انه لاحكم أصليا وفرعيا يتعلق بشئ قبل بعثة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أى تبليغه الخلق
 الشريعة فاهل الفترة لا يعذبون كما هو المنقول عن الاشاعرة وجع غيرهم ولهذا قال امام الحرمين انا
 لا نتعبد أصلا وفرعا لا بعد البعثة وان اعتمد النوروى خلاف ذلك تبعه الحلبي وغيره فانه خلاف
 ما عليه الاشاعرة من أهل الكلام والاصول والشافعية من الفقهاء وقوله بل بعدها أى بل الحكم بعد
 بعثة الرسول بمقتضى أى بموجب الدليل وهو قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا أى ولا
 مثيبين بل الامر موقوف الى ورود الشرع والعقل لا يدرك الحكم من غير اشارة الى الشرع خلافا
 للمعتزلة ثم ان العلماء اختلفوا في الحظر والاباحة أيهما الاصل فمنهم من قال ان الاشياء بعد البعثة موصوفة
 بالحظر كما كانت قبل البعثة قبل محظورة أى محرمة ثابت الحرج فيها في حكم الشرع ودليله
 أن الفعل تصرف في ملك الله بغير إذنه اذ العالم أعيانه ومنافعه ملك له تعالى وقيل مباحة أى مأذون فيها
 مع عدم الحرج ودليله ان الله تعالى خلق العبد وما ينتفع به فلولم يبح له كان خلقهما عبثا أى خاليا عن
 الحكمة وقيل الوقف ووجهه تعارض دليليهما والناظم رحمه الله تعالى تسكلم على القولين الاولين والى
 القول بالحرمة قبل البعثة أشار بقوله والاصل في الاشياء الشاملة للأقوال والافعال وغيرهما قبل الشرع
 تحريمها وهى بعد البعثة موصوفة بالتحريم الا ما أباحه الشرع بان دل على اباحته فيكون مباحا كما قال
 لا بعد حكم شرعى أى لا بعد حكم شرعى باباحته فان ورد في غير ما قال بل ما أحل الشرع حلها * وما قبل
 هذا هو قوله * وما نهانا عنه حرمانه * وراد هذا اكسامة والافعال الكلام في الاستثناء من المحرم كما هو معلوم
 فان لم يوجد في الشرع ما يدل على اباحه شئ فيتمسك بالاصل وهو الحرمة كما قال وحيث لم نجد دليل
 حل أى دليلا على الحل شرعا أى في الشرع تمسكنا بحكم الاصل أى وهو الحرمة كما علمت مستصحبين
 الاصل لا سواء أى لا غيره ثم أشار الى القول بالاباحة قبل البعثة بقوله * وقال قوم ضده ما قلناه * فيما تقدم
 من أن الاصل في الاشياء قبل الشرع تحريمها وفسر الضد بقوله أى أصلها التحليل فهى بعد البعثة
 على التحليل الا ان ورد تحريمها في شرعنا فيتبع ولا يرد والصحيح التفصيل في الاشياء بعد هواله
 أشار الناظم * فقال رحمه الله تعالى

﴿ وقيل ان الاصل فيما ينفع ﴾ جوازه وما يضر يمنع *

يعنى أن القول الصحيح المختار أن الاصل فيما ينفع وهو الاشياء النافعة الجواز لقوله تعالى خلق لكم
 ما في الارض جميعا ذكره في معرض الامتنان ولا يمتن الا بجائز وفيما يضر وهو الاشياء الضارة التحريم

(ومعنى استصحاب الحال الذي يحتج به) عند عدم الدليل الشرعى كما سيأتى (ان يستصحب الاصل) أى العدم الاصلى (عند عدم الدلائل الشرعى) اذ لم يجده المجتهد بعد البحث عنه بقدر طاقته كان لم يجد دليلا على وجوب صوم رجب فيقول لا يجب لاستصحاب الاصل أى العدم الاصلى وعلى (٥٦) وجوب صلاة زائدة على الخس فان الاصل عدمه واما الاستصحاب بالمعنى الثانى

المختلف فيه فهو ثبوت أمر في الزمان الثانى اثبوتته في الاول فهو حجة عند المالكية والشافعية دون الحنفية * ولما فرغ من ذكر الادلة شرعى في بيان الترجيح بينها فقال * وأما الادلة فيقدم الجلى منها على الخفى * وذلك كالظاهر مع المؤول واللفظ في معناه الحقيقى على معناه المجازى (و) الدليل (الموجب للعلم على) الدليل (الموجب للظن) فيقدم المتواتر على الآحاد الا أن يكون الاولى عاما فيخص به كما تقدم في تخصيص الكتاب بالسنة ويقدم (النطق) أى النص من كتاب أو سنة (على القياس) الا ان يكون النطق عاما فيخص بالقياس كما تقدم (و) يقدم (القياس الجلى) كقياس العلة (على) القياس (الخفى) كقياس الشبهة (فان وجد في النطق) أى النص من كتاب أو سنة (ما يفسر الاصل) أى العدم الاصلى الذى يعبر عنه باستصحاب الحال كما تقدم فواضح انه يعمل بالنطق

لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما رواه ابن ماجه وغيره لا ضرر ولا ضرار أى في ديننا أى لا يجوز ذلك وهذا حكم الاشياء بعد البعثة وأما قبل البعثة فليس هناك حكم شرعى يتعلق بشئ لا تنفاه الرسول المبين للاحكام كما علمت * ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى مسألة شكر المنعم مع أنها قرينة هذه المسألة * ولندكرها تنبيها للفائدة اختصارا فنقول شكر المنعم جل وعلا واجب بالشرع لا بالعقل اذ لو لا امر الله بالشكر على النعم لم يكن الشكر واجبا فهو انما وجب بالشرع لا بالعقل خلافا للمعتزلة هذا ومن الادلة المختلف فيها الاستصحاب ولما كان له معنيان أحدهما متفق على قبوله أشار اليه بقوله * وحدا الاستصحاب أخذ المجتهد * بالأصل عن دليل حكم قد فقد

يعنى أن معنى استصحاب الحال الذي يحتج به عند عدم الدلائل الشرعى كما سيأتى أن يستصحب في حكم الشئ الاصل عند عدم الدليل الشرعى كما قال أخذ المجتهد بالأصل أى العدم الاصلى الذى لم يثبت له لشرع عن دليل حكم قد فقد أى عند فقد دليل الحكم الشرعى اذ لم يجده المجتهد بعد البحث عنه بقدر طاقته كأن لم يجد دليلا على صوم رجب فيقول لا يجب باستصحاب الاصل وهو حجة جزماء وانهما وهو المختلف فيه المشهور المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق هو ثبوت أمر في الزمان الثانى اثبوتته في الزمان الاول لا تنفاه ما يصلح أن يتغير به الحكم بعد البحث التام مثاله ملك شخص عشرين دينارا ناقصة تروج رواج الكاملة فعندنا معاشر الشافعية لازكاة فيها بالاستصحاب وكذا عند المالكية دون الحنفية * ولما فرغ من ذكر الادلة الشرعية شرعى في بيان الترجيح بينها فقال

باب ترتيب الادلة

* وقدموا من الادلة الجلى * على الخفى باعتبار العملى وقدموا منها مفيد العلم * على مفيد الظن أى للحكم الامع الخصوص والعموم * فليوث بالتخصيص لا التقديم والنطق قدم عن قياسهم تف * وقدموا عليه على الخفى وان يكن في النطق من كتاب * أو سنة تغيير الاستصحاب فالنطق حجة اذا والا * فكن بالاستصحاب مستدلا

يعنى ان الادلة يقدم منها عند اجتماعها وتنافى مدلولاتها الجلى منها على الخفى كما قال وقدموا من الادلة الجلى على الخفى باعتبار العمل وذلك كالظاهر والمؤول فيقدم اللفظ في معناه الحقيقى على معناه المجازى ويقدم منها مفيد العلم على مفيد الظن وذلك كالتواتر والآحاد فيقدم الاول على الثانى الا أن يكون عاما فيخص بالثانى كما تقدم في تخصيص الكتاب بالسنة وهذا معنى قوله وقدموا منها مفيد العلم البيتين ويقدم النطق وهو النص من كتاب أو سنة متواترا أو آحادا على القياس بأنواعه الا أن يكون النطق عاما والقياس خاصا فيخص بالقياس كما تقدم في مبحث التخصيص وهذا مراد قول الناظم * والنطق قدم عن قياسهم تف * ويقدم القياس الجلى كقياس العلة على الخفى كقياس الشبهة وكذلك تقديم قياس الاولى والمساوى على الادون فان وجد في النطق أى النص من كتاب أو سنة

ويترك الاصل وكذا ان وجد اجماع أو قياس (والا) أى وان لم

يوجد شئ من ذلك (فيستصحب الحال) أى العدم الاصلى فيعمل به كما تقدم * ولما فرغ من الكلام على الادلة شرعى يتكلم على الاجتهاد قد كر شروط المجتهد

فقال (ومن شرط المفتي) وهو المجتهد (أن يكون عالما بالفقه أصلا وفراغًا ومذهبا) مراده بالأصل دلائل الفقه المذكور في علم أصول الفقه وفي ادخالها في الفقه كما تقتضيه عبارته مسامحة ويحتمل أن يريد بالأصل أمهات المسائل التي هي كالقواعد ويتفرع عليها غيرها لكن يفوته التنبيه على معرفة أصول الفقه إلا أن يدخل ذلك في قوله كامل الآلة ومراده بالفرع المسائل المدونة في كتب الفقه ومراده بالخلاف المسائل المختلف فيها بين العلماء وبالمذهب (٥٧) ما يستقر عليه رأيه هذا أن جل على المجتهد المطلق وأن جل على المجتهد المقيد فمراده بالمذهب ما يستقر عليه رأى امامه وفائدة معرفة الخلاف ليستخرج منه باحداث قول آخر لان فيه خرقا لاجماع من قبله حيث لم يذهبوا الى ذلك القول (و) من شرط المفتي أيضا (أن يكون كامل الأدلة في الاجتهاد) ويحتمل أن يريد بكمال الأدلة صحة الذهن وجودة الفهم بعده فيكون ما بعده شرطا آخر ويحتمل أن يريد بكمال الأدلة ما ذكره بعده فيكون تفسيره لداعى قوله (عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام) من النحو والفقه ومعرفة الرجال الراويين للحديث ليأخذ برواية المقبول منهم دون المجروح وإذا أخذ الأحاديث من الكتب التي التزم مصنفوها تخرج الصحيح كالموطأ البخاري ومسألة لم يحتاج الى معرفة

ما يغير الأصل أى العدم الأصلي الذي يعبر عن استصحابه باستصحاب الحال فواضح أنه يعمل بالنطق بأن يعتقد ما دل عليه ويترك الأصل وكذا أن وجد اجماع أو قياس فانه يعمل به ويعتقد وهذا مراد قوله وان يكن أى يوجد في النطق من كتاب أو سنة تغيير الاستصحاب أى للأصل المستصحب وهو العدم الأصلي كما تقدم فالنطق حجة اذا بالنوين أى حينئذ وقوله والا أى وان لم يوجد في النطق ذلك أى ما يغير الأصل فيستصحب الحال أى العدم الأصلي فيعمل به كما قال فكن بالاستصحاب مستدلا أى محتجابه والله أعلم * ولما فرغ من الكلام على الأدلة شرع يتكلم على من اجتمعت فيه شروط الاجتهاد وغيره فقال رحمه الله تعالى

﴿ باب أى في المفتي والمستفتي والتقليد ﴾

﴿ والشرط في المفتي اجتهاده وهو أن يعرف من آي الكتاب والسنن والفقه في فروع الشوارد * وكل ماله من القواعد مع مابه من المذاهب التي * تقررت ومن خلاف مثبت والنحو والأصول مع علم الادب * واللغة التي أتت من العرب قدرا به يستنبط المسائل * بنفسه لمن يكون سائلا مع علمه التفسير في الآيات * وفي الحديث حالة الرواة وموضع الاجماع والخلاف * فعلم هذا القدر فيه كافي ﴾

يعنى من شروط المفتي اجتهاده والمراد بالمفتي هنا المجتهد المطلق وهو أن يكون عالما بالكتاب والسنة لانها متعلق بالاحكام وذلك بان يعلم آيات الاحكام وأحاديثها أى مواقعها وان لم يحفظها لانها مستنبطة منه وعالما بالفقه لاجتماعه السابق أول الكتاب لفساده هنا بل يعنى المسائل أصلا وفراغًا ومذهبا وخلافا أى بمسائل الفقه قواعد وفروعه وبما فيها من الخلاف والمذاهب المستقرة وفائدة معرفة الخلاف ليستخرج منه ولا يخالفه باحداث قول آخر لان فيه خرقا لاجماع من قبله حيث لم يذهبوا الى ذلك القول وهذا مراد قوله والشرط في المفتي اجتهاد الثلاثة الآيات وفي قوله في فروع الشوارد استعارة مكنية حيث شبه الفروع التي هي مسائل الفقه المدونة في كتبه الصعبة بالظباء الشوارد بجامع النفور في كل تشبهها مضرا في النفس وطوى لفظ المشبه به ورمز له بشئ من لوازمه على طريق الاستعارة بالسكنية والشوارد تخيل اما باق على معناه الحقيقي أو مستعار للمسائل المذكورة وأن يكون كامل الأدلة في الاجتهاد عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام من أصول الفقه ليتقوى على معرفة الأدلة وكيفية الاستنباط وعلم الادب الشامل لاثني عشر علما منها النحو واعراب وتصريفها واللغة أى العلم بلغة العرب فيكون عارفا بمركباتها ومفرداتها لانه قاعدة الاجتهاد ولان شرعا عارفا ولا يتم معرفته الا بمعرفة كلام العرب فان دلالة الكلام متوقفة على النحو ومعرفة الالفاظ متوقفة على اللغة

(٨ - لطائف الاشارات) الرجال (وتفسير الآيات الواردة في الاحكام والاخبار الواردة فيها) ليوافق ذلك في اجتهاده ولا يخالفه والمراد من ذلك معرفة ما يتعلق بفقه تلك الآيات وفقه تلك الاخبار دون معرفة القصص ولا يشترط أن يكون حافظا للقرآن ولا آيات الاحكام منه ولا محيطا بالأحاديث والآثار الواردة في الاحكام قال الشافعي رضي الله عنه لا تنج مع السنن كلها عند أحد فالمراد أن يكون عالما بحملة من الأحاديث الواردة في الاحكام المشهورة عند أهل العلم وعالما بفقهها ولا يشترط أن يعرف الأحاديث

الغريبة ولا تفسير غريب الحديث وان كان معرفة ذلك تزيد تمكينا (ومن شرط المستفتي أن يكون من أهل التقليد) أي ليس من أهل الاجتهاد لكونه لم يجتمع فيه شروطه فيقلد المفتي أي المجتهد في الفتوى وأشار بذلك الى مسئلتين احدهما أنه لا يجوز تقليد كل أحد بل انما يقلد المجتهدان وجده (٥٨) والثاني أنه انما يقلده في الفتوى ولا يقلده في الافعال فلو رأى الجاهل

العالم يفعل فعلا لم يجزله تقليده فيه حتى يسأله لذلعله فعلة لا مر لم يظهر للمقلد وعلم منه أن من كان من أهل الاجتهاد لم يجزله أن يقلد غيره كما نبه عليه بقوله (وليس للعالم) أي المجتهد (أن يقلد) غيره لتمكنه من الاجتهاد هذا هو الصحيح وقيل يجوز (والتقليد قبول قول القائل بلا حجة) يذكرها (فعلى هذا قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم) فيما يذكره من الاحكام (يسمى تقليدا) لانه يجب الاخذ بقوله فيما يذكره من الاحكام وان لم يذكر دليل ذلك الحكم لانه قد قام الدليل على قبول قوله أعني المجزة الدالة على رسالته (ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله) أي لا تعلم مأخذ ذلك القول عن قائله (فان قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس) أي يجتهد ولا يقتصر على الوحي (فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليدا) لاحتمال أن يكون قاله عن اجتهاد وان قلنا انه لا يجتهد وانما يقول عن وحي لقوله تعالى

ومن هذه الجهة يعرف العموم والخصوص والحقيقة والمجاز والاطلاق والتقييد وغيرها ومنها البلاغة من معان وبيان فيكون عارفا بها لان الكتاب والسنة في غاية من البلاغة فلا بد من معرفتها لتمكن من الاستنباط وهذا مراد قوله والنحو والاصول البيت وقوله قنراه يستنبط المسائل بالاف الاطلاق أي يأخذها من أدلتها بنفسه فيفتي بها لمستفتيه المراد من قوله لمن يكون سائلا أي لسائله فالمعتبر في معرفة هذه الامور توسط درجته فلا يكفي في ذلك الاقل ولا يشترط بلوغ الغاية في ذلك بل يكون بحيث يميز العبارة الصحيحة عن الفاسدة والراجحة عن المرجوحة ولا بد للمجتهد أيضا من معرفة تفسير الآيات الواردة في الاحكام وال اخبار الواردة فيها لانه لا يمكنه الاستنباط الا بمعرفة هذين الامرين التي ذكرها بقوله وفي الحديث حالة الرواة أي ومع علمه ومعرفة في الحديث حالة الرواة كما علم مما مر من قوله الكتاب والسنة وكرره هنا بقوله مع علمه التفسير الخ لاجل معرفة حالة الرواة في القبول والرد ليعتمد المقبول ويطرح المردود ولا بد له أيضا من معرفة النسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة لئلا يحكم بالمنسوخ المتروك اذ غير الخبير بهما قد يعكس ومعرفة أسباب النزول في آيات الاحكام ليعلم الباعث على الحكم والعلم به يرشد الى فهم المراد ومعرفة شرط المتواتر والآحاد ليقدم الاول عند التعارض ومعرفة الاحاديث الصحيحة من الضعيفة ليحتج بالصحيح ويطرح الضعيف وغير ذلك وقوله وموضع الاجماع أي وعلمه بمواقع الاجماع كي لا يخرفه بخرفه حرام وأما قوله والخلاف فانه أتى به للتحقية والافتقار تكرره عند قوله ومن خلاف مثبت ولا بد في المجتهد أيضا من كونه بالغا عقلا ولا تشترط الذكورة والحرية وكذا العدالة في الاصح كما مر في الاجماع وقوله فعلم هذا القدر المتقدم كافي في المجتهد المطلق والله أعلم ثم بين المستفتي بقوله

﴿ ومن شروط السائل المستفتي * ان لا يكون عالما كالمفتي
حيث كان مثله مجتهدا * فلا يجوز كونه مقلدا ﴾

يعني أن من شروط المستفتي أن يكون من أهل التقليد بان لا يكون عالما مجتهدا مطلقا كالمفتي فيقلد المفتي في الفتوى قال الله تعالى فاستأخوا أهل الذكرا ان كنتم لاتعلمون فان كان مجتهدا فلا يجوز له الاستفتاء ولا التقليد بعد الاجتهاد فليس للعالم المجتهد أن يقلد لتمكنه من الاجتهاد كما أشار اليه بقوله حيث كان مثله البيت والله أعلم

﴿ فرع ﴾

﴿ تقليدنا قبول قول القائل * من غير ذكر حجة للسائل
وقيل بل قبولنا مقالته * مع جهلنا من أين ذاك قاله
ففي قبول قول طه المصطفى * بالحكم تقليد له بلا حجة
وقيل لا لأن ما قد قاله * جميعه بالوحي قد أتى له ﴾

يعني أن حد التقليد قبول قول القائل بلا حجة يذكرها ذلك القائل للمقلد السائل ومنهم من قال في حد

التقليد

لاحتمال أن يكون قاله عن اجتهاد وان قلنا انه لا يجتهد وانما يقول عن وحي لقوله تعالى

وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى فلا يسمى قبول قوله تقليدا الاسناد الى الوحي وهذه المسئلة فيها خلاف أعني مسئلة اجتهاده صلى الله عليه وسلم والصحيح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه منه وهو الذي رجحه ابن الحاجب وغيره وقيل لا يجوز وقيل يجوز في الآراء والحروب والصواب أن اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ ولما ذكر أن الاجتهاد يجب على من اجتمعت

فيه شروطه عرفه بقوله (وأما الاجتهاد فهو بذل الوسع) أى تمام الطاقة (فى بلوغ الغرض) المقصود من العلم لتحصيله بان تمام طاقته فى النظر فى الأدلة الشرعية ليحصل الظن بالحكم الشرعى (فالمجتهد ان كان كامل الآلة فى الاجتهاد) الذى تقدم ذكره المجتهد المطلق ودونه مجتهد المذهب وهو المتكهن من أن يخرج الدليل منصوصاً زائداً على نصوص امامه ودونه مجتهد الفتوى المجتهد المتبحر فى مذهب امامه المتكهن من تخريج ترجيح قول آخر فان اجتهد كل واحد من هؤلاء (فى الفروع فأصاب فله أجر أجر على اجتهاده وأجر على اصابته (وان اجتهد) فى الفروع (وأخطأ فله أجر واحد) على اجتهاده وسيأتى دليل ذلك ولا اثم لخطئه على الصحيح الآن يقصر فى اجتهاده فيما لم يقصره وفاقاً (ومنهم) أى من علمائنا (من قال كل مجتهد فى الفروع) التى لا قاطع (مصيب) بناء على أن حكم الله فى حقه وحق من قلده ما أداه اليه اجتهاده وهذا قول الشيخ أبى الحسن والقاضى أبى بكر الباقلانى المالكية وغيرهما والمنقول عن مالك أن المصيب واحد وأما الفروع التى (٥٩) فيها قاطع من نص أو إجماع فاله

فيها واحد وفاقاً فان أ فيها المجتهد لعدم وة عليه لم يأن على الا (ولا يجوز) أن يقال ا مجتهد فى الأصول الكلا أى العقائد الدينية (مه لان ذلك يؤدى الى تصو أهل الضلالة) مر النصارى القائلين بالثا (والمجوس) القا (بالاصلين) للعالم ا والظلمة (والكفار) نفهم التوحيد وبه الرسل والمعاد فى الآ وهو من عطف العام الخاص وكذلك ق (والملاحدين) ان أ بالاحاد معناه اللغوى مطلق الميل عن الحق أريد بالملاحد أصه وهو من يدعى أنه من

التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله أى لا تعلم مأخذة فى ذلك وهذا مراد البيهتين الاولين فعلى الحد الاول قبول قول المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يذكره من الاحكام يسمى تقليداً لا تطابقه عليه فيجب الأخذ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يذكره من الاحكام وان لم يذكر دليل ذلك الحكم لانه قد قام الدليل على قبول قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أعنى المجزأة الدالة على رسالته وعلى الحد الثانى فان قلنا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول بالقياس بان يجتهد فيه يجوز أن يسمى قبول قوله تقليداً الاحتمال أن يكون عن اجتهاد منه عليه الصلاة والسلام وان قلنا لا يجتهد وانما يقول عن وحى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى فلا يسمى قبول قوله تقليداً لاسناده الى الوحى وهذه المسئلة فيها خلاف أعنى مسئلة اجتهاده صلى الله تعالى عليه وسلم والصحيح جواز اجتهاده صلى الله تعالى عليه وسلم ووقوعه منه ولا يكون الا صواباً وذلك للأدلة المبينة فى المطولات وماذا كرا أن الاجتهاد يجب على من اجتمعت فيه شروطه ترجم له بفصل فقال

فصل الاجتهاد أى المراد عند الاطلاق وهو الاجتهاد فى الفروع

• وحده أن يبذل الذى اجتهد • مجهوده فى نيل أمر قد قصد ولينقسم الى صواب وخطا • وقيل فى الفروع يمنع الخطا وفى أصول الدين ذا الوجه امتنع • اذ فيه تصويب لارباب البدع من النصارى حيث كفرا نلتوا • والزاعمين أنهم لم يبعثوا أولاد يرون ربهم بالعين • كذا المجوس فى ادعا الاصلين ومن أصاب فى الفروع يعطى • أجر بن واجعل نصفه من أخطا لما رواه عن النبي الهادى • فى ذاك من تقسيم الاجتهاد وتم نظم هذه المقدمه • أبياتها فى العدد محكمة فى عام طائمه ظا ثم فا • ثانى ربيع شهر وضع المصطفى

ملة الاسلام ويصدر عنه ما ينافيه كالمعتزلة ونحوهم فى نفهم صفات الله تعالى كالكلام وخلق الله لافعال العباد وكونه مرتباً فى الآخرة ذلك فليس من عطف العام على الخاص (ودليل من قال ليس كل مجتهد فى الفروع مصيباً قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من اجتهد وأصاب أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد) رواه الشيخان ولفظ البخارى اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد ذكره فى كتاب الاعتصام ولفظ مسلم مثله الا أنه قال فاجتهد ثم أصاب الى آخره ذكره فى كتاب القضاء (ودليل من الحديث (أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوبه أخرى) فان قيل قوله فى الحديث من اجتهد أعم من يكون كامل الآلة فى اجتهاده أولاً والمصنف خصه بكونه كامل الآلة فالجواب والله أعلم أن من لم يكن كامل الآلة فيما اجتهد فليس من الاجتهاد وفرضه التقليد فهو متعد باجتهاده فيكون آثماً غير مأجور والله أعلم ووقع الحديث المذكور فى رواية عند الحاكم بلفظ اجتهاد الحاكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد فان أصاب فله عشرة أجور وقال صحيح الاسناد وهذا كما يسره الله سبحانه وتعالى فى جمعه فى

يعني أن تعريف الاجتهاد لغة بذل الوسع كما فيها فيه كلفة واصطلاحاً بذل الفقيه المجتهد مجهوده أي طاقته ووسعه في نيل أي بلوغ الغرض المقصود من العلم لتحصيله بأن يبذل تمام طاقته في النظر في الأدلة الشرعية ليحصل الظن بالحكم الشرعي فالمجتهدان كان كامل الأدلة في الاجتهاد الذي تقدم ذكره بان استكمل ما يتوقف عليه فهو المجتهد المطلق ودونه مجتهد المذهب وهو المتكهن من معرفة قواعد امامه فيخرج الدليل منصوصاً رائداً على امامه فاذا وقعت حادثة لم يعرف لامامه فيها نصاً اجتهد فيها على مذهبه وخرجها على أصوله ودونه مجتهد الفتوى وهو المجتهد المتبحر في مذهب امامه المتكهن في ترجيح أحد قوليه على الآخر اذا أطلقهما فان اجتهد كل واحد من هؤلاء في الفروع فأصاب فله أجران أجر على اجتهداه وأجر على اصابته وان اجتهد في الفروع وأخطأ فله أجر واحد على اجتهداه كما سيعلم ان شاء الله تعالى من قول الناظم وسيأتي دليل ذلك ولا اثم عليه لخطئه على الصحيح الا أن يقصر في اجتهاده فيأثم لتقصيره وفاقاً فعلم أن الاجتهاد كما قال الناظم ينقسم الى اجتهاد صواب واجتهاد خطأ ومن علمائنا من قال كل مجتهد في الفروع التي لا قاطع فيها مصيب اجتهاده كما قال وقيل في الفروع يمنع الخطأ وأما الفروع التي فيها قاطع من نص أو إجماع فال مصيب فيها واحد وفاقاً فان أخطأ فيها المجتهد لعدم وقوعه عليه لم يأتهم على الاصح ولا يجوز أن يقال كل مجتهد في الاصول الكلامية أي العقائد الدينية مصيب لان ذلك يؤدي الى تصويب أهل الضلالة من النصاري القائلين بالتثليث والثنوية من المجوس والملاحدين في نفهم صفات الله تعالى كالكلام وخلقه تعالى أفعال العباد الاختيارية وكونه مربياً في الآخرة وغير ذلك وهذا مراد الناظم رحمه الله تعالى وفي أصول الدين ذا الوجه امتنع الثلاثة الايات ودليل من قال وهم الجمهور ليس كل مجتهد في الفروع مصيب بل قد وقدمنا علم مما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد رواه الشيخان ولفظ البخاري اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد ذكره في كتاب الاعتصام ولفظ مسلم مثله الا أنه قال فاجتهد ثم أصاب الخ ذكره في كتاب القضاء وهذا مراد قول الناظم رحمه الله تعالى ومن أصاب في الفروع يعطى أجرين واجعل نصفه أي أجر واحد من أخطأ أي واجعل نصف من أصاب في الاجر لمن أخطأ الماروا الخ أي لما روى العلماء عن النبي الهادي صلى الله تعالى عليه وسلم من نحو الحديث المار في ذلك أي في جعلهم للمجتهد المصيب أجرين والخطي أجر واحد وقوله من تقسيم الاجتهاد أي الى صواب وخطأ ووجه الدليل من الحديث المار أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوابه أخرى فان قيل قوله في الحديث من اجتهد أعم من أن يكون كامل الآلة في اجتهاده ولا وأنت خصته بكونه كامل الآلة فالجواب والله أعلم أن من لم يكن كامل الآلة فيما اجتهد فليس من أهل الاجتهاد وفرضه التقليد فهو معتد باجتهاده فيكون آثماً غير مأجور وقوله وتم نظم هذه المقدمة التي هي الورقات في فن الاصول وقوله أبحاثها في العدر محكمه يعني أن عدد أبحاثها در يعني مائتان وأربعة لكن بدون الخطبة فان الخطبة عدد أبحاثها سبعة وغيرها مائتان وأربعة فيها تكون أحد عشر ومائتي بيت ففي كلام الناظم قصور من جهات منها أنه من أين يعلم ان أبحاث الخطبة ليست محسوبة ومنها أنه يظن القاري أن محكمة محسوبة مع در كما يؤخذ من كتب البديعيات فأهل الادب يحسبون مع در محكمة في مثل هذا التركيب فانظر كتبه مثل شرح بديعية النابلسي والبكره جي وغيرهما ترماد كرت ومنها أنه قد حسب البيتين الأخيرين وهما مثل الخطبة في كونهما ليسا من الفن ولعله هذا الذي حضره فان الانسان وقت الشعر والتأليف يتمنى أن يأتي بأسبك الالفاظ وأنظم

الورقات جعل الله ذلك خالصاً لوجه الكريم ونفع به في الحياة وبعد الممات انه سميع قريب مجيب الدعوات ونعوذ بالله من علم لا ينفع وقاب لا يخشع ودعاء لا يسـمع ونفس لا تشبع أعوذ بك اللهم من شر هؤلاء الأربع ونسأل الله العظيم بجاء نبيه الكريم أن يصلح فساد قلوبنا ويوفقنا لما يرضيه عنا ويغفر لنا ولوالدينا وللمسلمين وللمسلمين ولاخواننا وأحبائنا ولجميع المسلمين آمين

المعاني وان يكون غاية في الجودة ولكن لا يأتي معه الا ما قدره الله تعالى وأبرزته عناية القدرة ولله جل وعلا الكمال الاعلى فقد ينتقد الانسان كلام نفسه فضلا عن أن ينتقده عليه غيره من أبناء جنسه فلو قال
أبياتها منح لعد محكمه

٩٨ ١١٣ ج ٢١١

لكان أولى وأحسن وقوله لعد أى في عد فاللام بمعنى في الظرفية فهو مثل قوله في العد لان التنوين نائب عن أل كما لا يخفى أو ان لعد بمعنى لعد أى منح محكمة فهو من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل هذا وقوله في عام طاً ثم ظاً ثم فاً أى تم نظم هذه المقدمة في عام تسعة وثمانين وتسعمائة اذ الطاء من حروف أبجد تحسب عند الادباء تسعة والطاء تحسب بتسعمائة والفاء ثمانين فالجمله ماذ كرهنا على احتمال ارادة المسمى كما هو الظاهر وأما على احتمال ارادة الاسم فيكون تمام النظم عام اثنين وتسعين وتسعمائة والصحيح بحسب قواعد الادباء الاول ثم وجدته منصوصا عليه في كتاب فهرست الكتبخانة الخديوية وقال انه فرغ من نظمها في ربيع الاول سنة ٩٨٩ وهذا مكتوب على ظهر نسخة بخط الشيخ عبد الرحيم بن علي بن حسين الحواتكي تمت كاية يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٠٢٥ هـ قلت وقد قابلت بحمد الله تعالى المتن على النسخة المذكورة وقوله ثاني ربيع أى في اليوم الثاني من شهر ربيع الاول وهو الشهر الذي وضع فيه المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم وزاده فضلا وشرفا لديه ثم ان في كلام الناظم عيبا عند الادباء لان عندهم يشترط في التاريخ أن يستقبل بالمعنى اذا جرد عن غيره كما يشترط غير ذلك مما ذكرته في شرح بديعتي وهنا قول الناظم في عام طالح ليس له معنى فضلا عن أن يستقل بالمعنى الا أن يقال ان مراده الاشارة الى التاريخ بالحروف والله أعلم فلو قال بدله

في عام خير زاد عزا بوقا * ثاني ربيع شهر وضع المصطفى

٨٩ ٧٨ ١٢ ٨١٠

لكان أظهر وأحسن كما قلت عادة أبيات قصيدتي المسماة بالجواهر الوضيه في الاخلاق المرضيه ومؤرخا تمام نظمها بعد كلام

وما أتى قارئنا بعد أسطرها * سعد بهيج جيل فاحسبن ترا

٨٣ ٢٠ ١٣٤

أوزينت بسناسطر مؤرخة * جواهر قدرت فيها البهاء سرى

١٣١٨

وقلت في عدد أنواع بديعتي وأبياتها بحساب الجمل

وحصن أحد للأنواع عدكها * فوز يمين لايات فلاتهم

١٩٧

٥٣ ١٤٨

فان جملة حصن أحد واحد ومائتان وجملة الأنواع البديعية كذلك وفوز يمين سبعة وتسعون ومائة وعدداً بيانها كذلك ومن لطائف التاريخ أن يقع في سطر واحد كما مر وبعضهم جعل هذا من الشروط كما في سعود المطالع وقلت أيضا في عام تاريخ نظم هذه البديعية وهو خمسة عشر وثلاثمائة وألف ومئدت سطر هذا البيت أرخها * نظمى بديع عسلا بأجود الامم

وقلت مؤرخاً تأليف شيخنا وشيخ مشايخنا المرحوم بكرم المنان * مفتي الشافعية سيدنا السيد أحمد
دحلان * وهو في التصوف * عام أربعة وثلاثمائة وألف

وما قال اذ قد سدت طبع مؤرخ * ﴿ بدا الطبع بالتيسير يزري بها البدر ﴾
هذا ولو شئت لأتيت بما هو من نظمى أشياء كثيرة سمعت بها الأفكار * ولكن في هذا القدر
كفاية وادكار * وان أردت بسط الكلام * فانظر شرح بديعتي في مدحه عليه الصلاة والسلام
(هذا) وقد جاء هذا النظم روضة قد توضع نشرها * وخزانة علم مشقة على عرائس من نفائس
أصول الفقه عظيم قدرها * وجاء شرحه بحمدته تعالى مصباحاً بجلا حسنه * ويظهر به لتفهيمه
طرائق تسهل عليهم خزنه * ليس بطويل مسهب ماد السهامه * ولا قصير معقد يصعب على
طالبه بلوغ مراده * أسأل الله تعالى أن يثيبه على نظمه * ويسهل بهذا الشرح على طالبه
حصول فهمه * ويثيبني على شرحه هذا الثواب الجزيل * فانه أكرم مسؤول وهو حسي ونعم
الوكيل * وحق لناظم أن يحمد ربه على تمام نظمه الفائق * حيث سهله ودفع عنه العوائق
فلا جرم ختم منقاومته بالحمد ثم بالصلاة والسلام * كما بدأ بذلك وان كان في الصلاة والسلام * تترك
أول الخطبة باقظهما * وجاء قبول ما بينهما * فقال رحمه الله تعالى
﴿ فالجاء الله على اتمامه * ثم صلاة الله مع سلامه
على النبي وآله وصحبه * وخزبه وكل مؤمن به ﴾

يعني أثني عليه الثناء الجليل * على جهة التعظيم لأجل اتمامه هذا النظم الجليل * فعلى بمعنى لام
التعليل * كما في قوله تعالى وتكبروا لله على ما هداكم * ثم انه لما حمد الله تعالى أداء لبعض
ما يجب له عز وجل اجالا وكان صلى الله تعالى عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد وجميع
النعمة الواصلة اليهم التي أعظمها الهداية للإسلام انما هي ببركته وعلى يديه صلى الله تعالى عليه وسلم أتبع
ذلك بالصلاة والسلام عليه أداء لبعض ما يجب له عليه الصلاة والسلام وامتثالاً لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فقال ثم صلاة الله أي رحته سبحانه وتعالى المقرنة
بالتعظيم وعقب الصلاة والسلام خروجاً من كراهة افراد أحدهما عن الآخر عند المتأخرين فقال مع
سلامه أي تحيته تعالى الملائكة به صلى الله تعالى عليه وسلم بحسب ما عنده جل وعلا المقصود بحجة عظمى
بلغت الدرجة القصوى * لتكون أعظم التحيات * لانه صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم المخلوقات * ثم
انه لما كان صلى الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلاة والسلام بوصف النبوة كما يستحقها بوصف الرسالة
عبر الناظم بالنبي ولم يعبر بالرسول إشارة الى ما ذكره وموافقة لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على
النبي فقال على النبي يسكون الياء للضرورة وهو نبينا سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله
وآله أي وصلاة الله وسلامه على آله وهم في مقام الدعاء كما هنا كل مؤمن ولو عاصياً لان العاصي أشد
احتياجاً من غيره فقوله بعد وكل مؤمن به المراد به كل صالح مؤمن مستقيم وانما قلنا ذلك ليكون في عطفه
على آله فائدة فيكون عطفه على هذا من عطف الخاص على العام وان كان يصح غير هذا وقوله وصحبه
أي وصلاة الله وسلامه على صحبه صلى الله تعالى عليه وسلم وخصهم مع دخولهم في الآل بالمعنى الاعم لا يزيد
الاهتمام وصحب اسم جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو صاحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتعريفه
مشهور وانما صلى وسلم على الآل والصحبة بعد النبي لان الصلاة والسلام على غير نبينا وبقية الأنبياء
والملائكة تبعاً لمطلوبان وأما استقلالاً فوقع الخلاف في جوازهما والارجح المنع على وجه الكراهة

كما هو مذهب الجمهور هذا وقد بسطت الكلام على ما يتعلق بما في هذين البيتين في شرحي ارشاد المهتدي والانوار السنية فانظر هما ان شئت وبالله التوفيق وقوله وخز به أي جماعته صلى الله تعالى عليه وسلم والحزب الجماعة الذين أمرهم واحد في خيراً أو شر ومنه كل حزب بما لديهم فرحون والظاهر ان المراد به هنا من غلبت ملازمته صلى الله تعالى عليه وسلم فهو خاص الخاص لانهم أخص من الصحب الذين هم أخص من الآل وقوله وكل مؤمن به المراد به كل صالح مستقيم فهو معطوف على آله من عطف الخاص على العام كما تقدم والله أعلم فهذا ما أبرزته يد القدرة * من غير حول مني ولا قدره * فعسى أن يكون كفاية للطالب * كامل الحسن يسكن اليه قلب الراغب * فقد ينتقد الانسان كلام نفسه * فضلا عن ان ينتقده عليه غيره من أبناء جنسه * قال بعض من فاق في قومه * اعلم يا أخي انه لا يكتب انسان في يومه * الا قال في غده لو كان غير هذا لكان أحسن لو زيد هذا لكان يستحسن * ولو قدم هذا لكان أجمل * ولو ترك هذا لكان أفضل وهذا من أعظم العبر * ودليل استيلاء النقص على البشر * ولا يقدر ولا يكون * الا ما أاراده وقضاء من أمره بين كافونون * فنسأل الله أن يرزقنا التوفيق والسداد * ويجعل ما سطرناه ينفي بالمراد * خالصا لوجهه الكريم * ومخلصا للفوز بجنت النعيم * ونستمنحه حسن القبول وبلوغ المأمول * وفلاح المآل * وصلاح الحال * والتجاوز عما مضى * ودوام انسجام الرضا * وتأيد الاقبال والعز والقبول * والسير بهذا التأليف مسير الصبا والقبول * ضارعا اليه تعالى أن يحقق لنا السعادة * ويجري علينا من عوائد انعامه على العادة * وأن يحسن البداية والنهاية * ويحفظنا بالعناية والرعاية * وارجو من كل من اطلع على هذا الشرح * أن يدخله بالعفو والصفح * وان يسبل على ما فيه ذيل الاستار * ويصلح بعد التأمل ان بدا خطأ ولا يبادر بالانكار * وليعلم أنني لم أعتمده * وليخرج له وجهها ولا يعتقده * فانما بعد في الاكياس * من صوب خطأ الناس * واما طلب عوراتهم * والتماس عثراتهم * فليس ذلك في حكم المروءة * ولا يدل على حسن أدب الفتوة * وما أرى السبب في ذلك والعلة * الا ضيق الحوصله والجيلة * والحسد والغيرة * على ما أتى الله غيره * فنهض بما أولاه مولاه من فضله * وأقام هو على جهله * أولان المؤلف كان معاصره * ومما شيه ومحاضره * كما قال ابن شرف رحمه الله تعالى

أغرى الناس بامتداح القديم * وبذم الحديث غير الذميم

ليس الا لانهم حسدوا الحى * ورفقوا على العظام الرميم

وقال آخر قل لمن لم ير المعاصر شيئا * ويرى للأوائل التقديما

ان ذاك القديم كان حديثا * وسبقي هذا الحديث قديما

وليعذرني فالعذر ائلى مأمول * حيث فكرى بغير هذا الشأن مشغول * فنستمنحه تعالى أن يجعل شغلنا كله فيما يرضيه * ويلطف بنا فيما يقدره عاينا ويقتضيه * ويصلحنا ويصلح ذرارينا ويحفظنا واياهم مما يؤذينا * وأن يغفر لنا ولهم ولوالدينا * وأحبنا ومشايخنا * وجميع أصحابنا والمسلمين سيما من له حق علينا * وجميع من أحسن إلينا * وان يجعلنا واياهم من جلة السعداء الصالحين الاتقياء * ويعيننا واياهم من جهد البلاء * ودرك الشقاء * وسوء القضاء * وشماتة الاعداء * وأبطل الله تعالى أن يحرسنا من كل شين * ولا يكتنا إلى أنفسنا طرفه عين * وان يسترنا بستره الجليل * ويدم علينا خيره الجليل * وان يرينا بشرائف الخصال * ويؤهلنا

لكل كمال * بجاه سيدنا محمد الذي لولاه ما كانت الاكوان * وآبائه واخوانه من أنبياء الديان
 وآله وصحبه * ومحبيه وخزبه * صلى الله تعالى وسلم عليه وعليهم مدى الدوام * أفضل صلاة
 وأزكى سلام * وكان الفراغ من هذا يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الاول * الموافق لشهر ربيع
 ولادة نبينا الشفيح المفضل * وتلك موافقة من أعظم المواقفات * يتسابق اليها أولو الرغبات
 وذلك عام ستة وعشرين وثلاثمائة وألف * من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف * صلى الله
 تعالى وسلم عليه * وزاده فضلا وشرفا لده * وحصل ذلك في وقت لا يتصور فيه محبة قلم لبنان
 ولا تخيل فيه تصور مسئلة في جنان * ولكن لطف الله سبحانه جل * وفضل عز سلطانه كمل
 فأسأله تعالى وهو المتفضل بالمنح السنية * الكريم الذي لا يرجي سواه * ان يجعل بناءه ثابتا
 بحسن النية * حيث البناء الذي فيه حظ النفس واه * وان ينفع به من وجه اليه وجهته وتلقاه *
 بقلب سليم وحسن فيه طويته * كما قال الناظم رحمه رب البرية * في نظام الآجرومية

اذا الفتى حسب اعتقاده رفع * وكل من لم يعتقد لم ينتفع

فكن أيها الناظر ممن عرف الرجال بالحق * لتحوز المجد الاسبق * لا بمن عرف الحق بالرجال
 * فتنه في متاهات الضلال * واعرف الحق تعرف أهله * ولا تأخذ بيد ابرة من أول وهله * فرحم
 الله امرأ تصفح كتابي هذا بعد أن رآه * وعذرتني وغض طرفه عما فيه ونظر بعين الرضا اليه
 من سويده * اذ عذرتي باد للذصف من العباد سيما وقد قسم البال * بين شغل عائق ولبال
 * اذا فكر مشنت بين استرضاء أصل * وسياسة فرع وأهل * وتأديب أولاد * ومسألة
 أنداد * ومراعاة أحباب * ومدارة أثراب * واجراء عوائد * وتحصيل مصالح وعوائد
 ومكابدة مرض * جعل الله الشفاء بالاجر عنه خير عوض * وبجاملة عصر * ومعاناة دهر
 وفي بعض هذا فضلا عن كاه عنر ظاهر * ان وقع مني تقصير * لدى الناظر * الذي هو بالامور
 خير * خصوصاً مع قلة البضاعة * وعدم اتقان هذه الصناعة * فالحمد لله الذي يسر هذا القدر
 مع ضيق الصدر * وقلة بضاعتي * وكثرة اضاعتي * وما ذاك الا بركة نبينا سيدنا محمد
 ونفحة من ورد نفحاته الاغداق الارغد * صلى الله تعالى وسلم عليه * وعلى آله وكل منتم اليه
 وبركة مشايخي الاعلام * عليهم رضا الملك العلام * وبركة الصحابي الجليل * الورع حاوي
 الخلق الجليل * ذي الفضائل الجمة الغرر * سيدنا عبد الله بن عمر * رضي الله تعالى عنهما
 ونفعا ببركتيهما * فاني ألفت عند ضريحه بوادي فح المسمى بالشهداء والزاهر * الذي فيه على
 المشهور ضريح ذلك البحر الزاخر * لما كنت هناك أستشق الصحة البدنية * لضعف اعتراني
 فقصدته مرتجيا الله تعالى أن يمحضه عني ويشفيني منه بالكلية * ويعين بالعافية * بجاه من
 حطت رحلي في حماه * وهو ذاك الصحابي النبيل عريض الجاه * فانه تعالى لا يحجب
 راجيه المعتمد في أموره عليه * ولا يرد من التجأ وتوسل باحبابه اليه * ولا شك انه وآبائه
 رضي الله تعالى عنهما من أعظم أحباب الله * وأحباب رسوله الاكرم * صلى الله تعالى وسلم
 وعلى آبائه واخوانه من الانبياء والمرسلين * وعلى آل كل والصحابة والتابعين لهم باحسان الى
 يوم الدين * صلاة وسلاما تحوز بهما اليمن والقبول * ونيل المرام * والرضا على الوجه المأمول
 وحسن الختام

﴿ يقول الفقير إليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانبائي) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة ﴾

حدا لمن سهل الوصول الى توضيح الاصول وفتح بمحكم تنزيهه وواضح تأويله أبواب
لطائف اشاراته وأتقن بدائع مكنونات مكنوناته وصلاة وسلاما على واسطة عقد النبيين القائل
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين الذي لا ينطق عن هواه سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه
﴿ أما بعد ﴾ فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات لنظم
الورقات في الاصول الفقهية نظم العلامة شرف الدين يحيى العمرى قدامت أسرارته وزهت
أنواره فخل الشرح من هذا النظم محل الروح من الجسد وفي الافادة مقام الشجاعة من الأسد
وكيف لا وهو حضرة الاستاذ الفاضل والملاذ الكامل الاديب اللوذعي والفهامة الالمى الشيخ
عبد الجيد قدس أحد علماء الحرم المكي رحمه الله وأكرم مثواه وهو كتاب كله محاسن وماء
زلالة صاف غير آسن وقد حليت طرره ووشيت غرره بكتاب قرة العين في شرح ورقات امام
الحرمين للعلامة الشيخ أبي عبد الله محمد الرعيني المشهور بالخطاب رحمه الله وأثابه رضاه فجمع
الكتاب زبدة هذا العلم بأبهج العبارات وأسمى الاشارات وذلك بالمطبعة المذكورة الحائزة من
المحاسن أعلاها ومن الاتقان والدقة في أعماها وأسماها وأغلاها الثابت

محل ادارتها من الرحاب الأزهرية بسرايها العامر الموسوم

برقم ١٢ بشارع التبليطه من مصر المحمية وقد

يدربدر التمام وفاح مسنك الختام أواخر

أول الربيعين سنة ١٣٤٣ من

هجرة سيد الكونين صلى الله

وسلم عليه وآله وصحبه

وكل منتم اليه

آمين



تقریظات

ولما لاح بدر تمامه وفاح مسك ختامه قرظه جلة من العلماء الافاضل وعصابة من الفضلاء الامثال
بجملة تقریظ تشهد بفضل هذا الكتاب ومحاسن تقریظ تعلن بأنه فصل الخطاب منها ما قرظه
به علامة عصره وفهامة دهره من اقتضيه عصره على الاعصار وصاح بلبل صيته في الاقطار
وفتح برائق فكره ما أغلقه الزمن من باب التحقيق وأظهر بسائب بحنه ما خفي من مكنون التدقيق
عين انسان الفضلاء النابغين مرجع العلماء الابطال وكهف الورداء والقاصدين مدين المآرب
والآمال صاحب العزة والسعادة والاقبال والسيادة السيد الشريف النسيب والسند المنيف
الحسيب من أحياء فضائله الجويني سعادته وفضيلة الواسع أحمد بك الحسيني فتكرم بهذا
التقریظ من فضله أقر الله عينه بنجلاه فقال بقلعه الله الآمال

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم أنبيائه والمرسلين وعلى آله وصحبه
والتابعين وبعد فقد طالعت كثيرا من لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات نظم
الورقات في الاصول الفقهية لناظم عقدها وناسج بردها العلامة المحقق والخبر المدقق
الاستاذ الشيخ عبد الحميد بن محمد علي قدس المدرس بالمسجد الحرام فوجدته غرة في جبين الدهر
ودرة يتيم في عقد نحر حوى من التحقيقات مارق وراق ومن المباحث ما زاد بها وفاق أكثر الله
من أمثال مؤلفه الفاضل والنحرير الكامل بحجاء نبويه المصطفى الكريم عليه وعلى آله أفضل
الصلاة والتسليم

أحمد بن أحمد الحسيني الشافعي
عفي عنه آمين

ومنها تقریظ أخيه وصديقه العلامة الفضال الفاضل علمه فيضان الزلال الاستاذ
كامل الفضل السني الشيخ جعفر بن أبي بكر اللبني دام فضله وهو
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه وكل من ألهم رشده (وبعد) فقد
طالعت هذا الكتاب الشهد المذاب المسمى لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات فوجدت
اسمه طابق مسماه ولفظه وافق معناه حوى من فوائد الأصول ما قد يتعذر اليه الوصول ومن
نفائس المعقول ما لم يحصره مقول فهو حري بان يقتنى ويحافظ عليه ويعتني حفظ الله مؤلفه من
كل سوء وأبقاه بمتعابه غير مرزوء آمين

قاله نجلا ورفقه وجلا المفتقر الى مولاه الغني
جعفر بن أبي بكر اللبني أحد خدام العلم
بالمسجد الحرام غفر الله
ذنوبه والائام

ومنها تقریظ أخيه وصديقه أيضا العلامة المحقق والفهامة المدقق الاستاذ الفاضل
الشيخ محمد بن يوسف الخياط جاء الله تعالى من الانتحطاط وهو

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

نحمدك يا من أحكم دينه فأقامه على أصول متينه ونصلى ونسلم على واسطة عقد النبيين القائل
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله الاتقياء وأصحابه الامناء وسلم تسليما كثيرا
(أما بعد) فقد اطلعت على الشرح الذي نطقه حضرة الفاضل المجيد الأنسى الشيخ عبد الجيد
ابن محمد على القدسي المسمى (لطائف الاشارات الى شرح تيسير الطرقات) فوجدته شرحا
قد وفى في حل المتن المذكور بالاماني مع سلاسة المباني وإيضاح المعاني فجزي الله مؤلفه خيرا
الجزء المستطاب وأفاد بتصنيفه ذوى الصدق من الطلاب آمين بحمد الامين هذا وبعد أن ترجم
بتقریظه ثرا القلم أخذ يطريه بمناظم مؤرخا عام طبعه وتمام رونق صنعه فقال متوسلا بالآل

لله درأبي الارشاد مسن كلمات * أوصافه وسمت فينا فضائله
عبد الجيد الذي ينمى الى قدس * أكرم به عالما فاقت منازل
له تأليف قد طابت فوائدها * كم سهلت ما غدا صعبا تناوله
قد أحرز العمر من تضيقه سقيا * بصالح الجد في بر يواصله *
أبدى لطائف للتسهيل قد شرحت * انظم الأصول وكمن عمت نوائله
ومندبا طبعها للناس منتشرا * دارت كؤوس الهنا تشدو بلايله
يزيد (نقح) أخوالا سعد أرخه * طبع اللطائف قد زانت شمائله

٨١ ١٥٢ ١٠٤ ٤٥٨ ٣٧٧

١٥٨

سنة ١٣٣٠

فَهْرَسْتُ الْكِتَابِ

صُحُفَة

٢	خطبة الكتاب
٧	باب أصول الفقه
١٧	أبواب أصول الفقه
١٨	باب أقسام الكلام
٢٢	باب الأمر
٢٥	باب النهي
٢٧	باب العام
٣٠	باب الخاص
٣٥	باب المجمل والمبين
٣٧	باب الأفعال
٣٩	باب النسخ
٤٢	باب في بيان ما يفعله في التعارض
٤٥	باب الاجماع
٤٨	﴿ خاتمة ﴾ في ان جاحدا لجمع عليه من الدين كافر قطعاً
	باب بيان الاخبار
٥١	باب القياس
٥٦	باب ترتيب الادلة
٥٧	باب في المفتي والمستفتي والتقليد
٥٨	﴿ فرع ﴾ في بيان التقليد
٥٩	فصل في الاجتهاد

﴿ نَمت ﴾

تطلب مؤلفات المرحوم الاستاذ الشيخ عبد الحميد قدس
من مكتبة مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر ومن المكتبة النبهانية ﴿ بسر بلایا ﴾
١ طالع السعد الرفيع في شرح نور البديع على نظم البديع المتضمن لمذح الحبيب الشفييع صلى الله
عليه وسلم وفي مقدمته رسالة في الكلام على البسملة والمبادئ العشرة من فنون البلاغة الثلاث
١ الذخائر القدسية في زيارة خير البرية